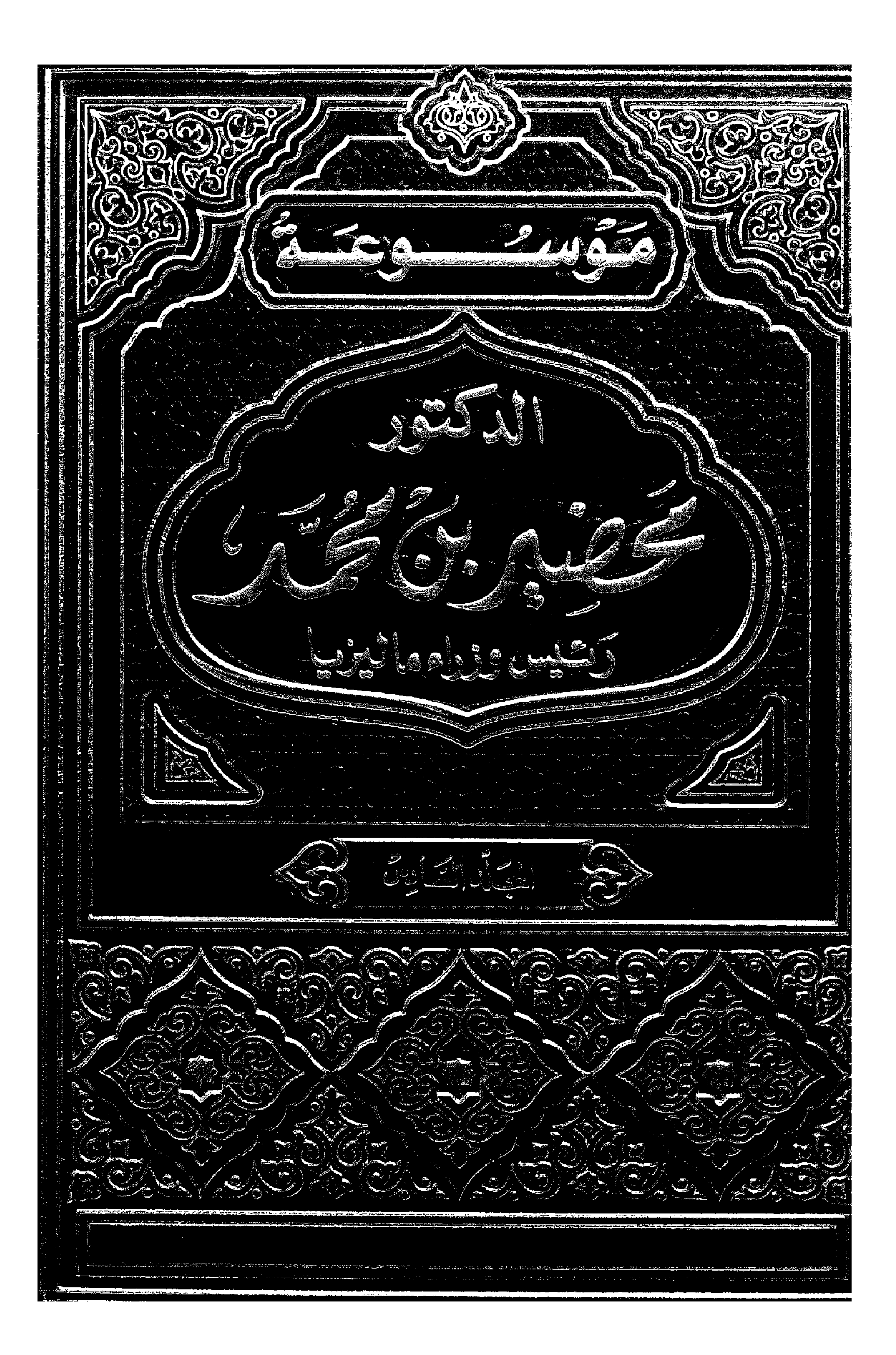
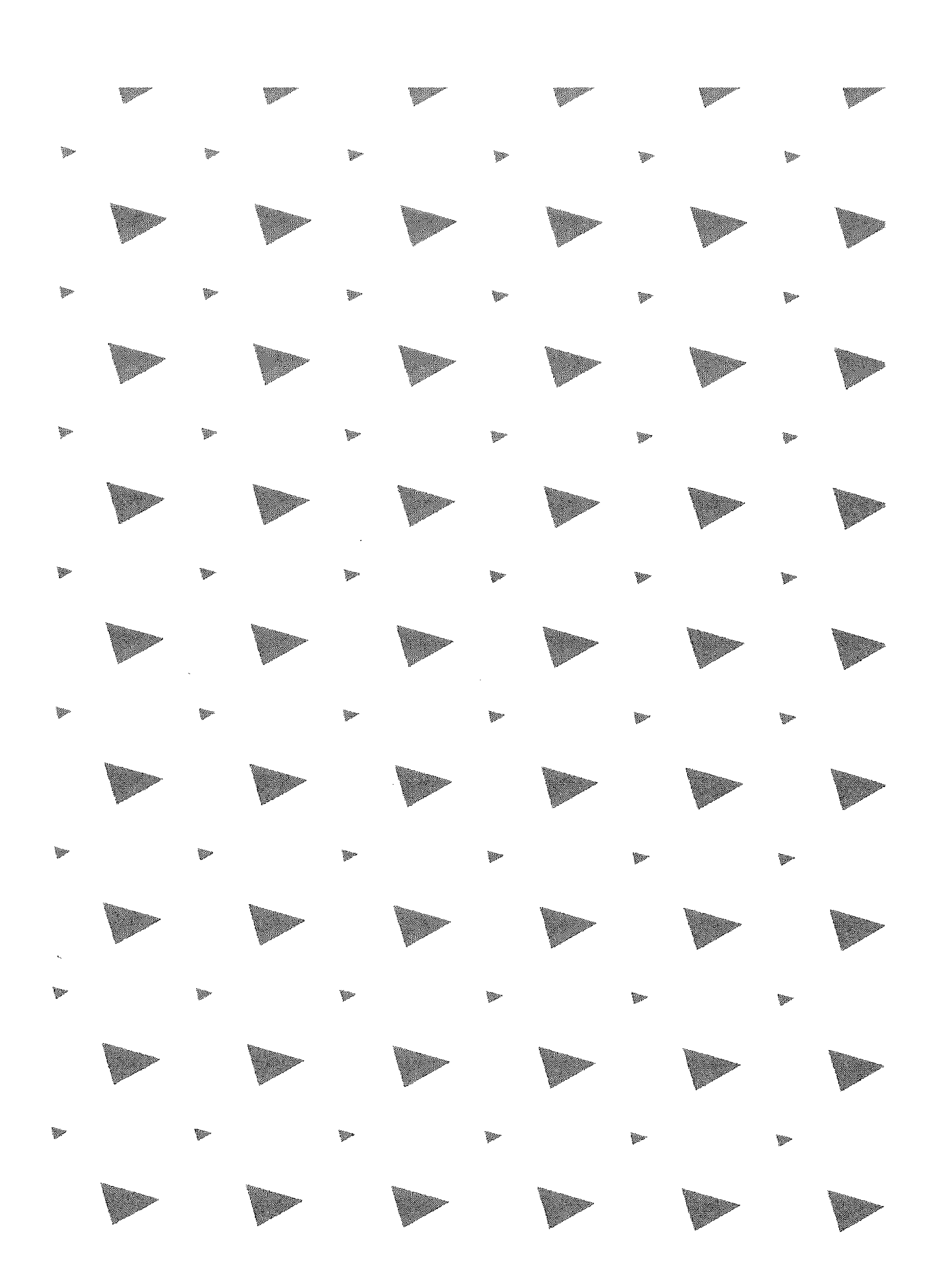
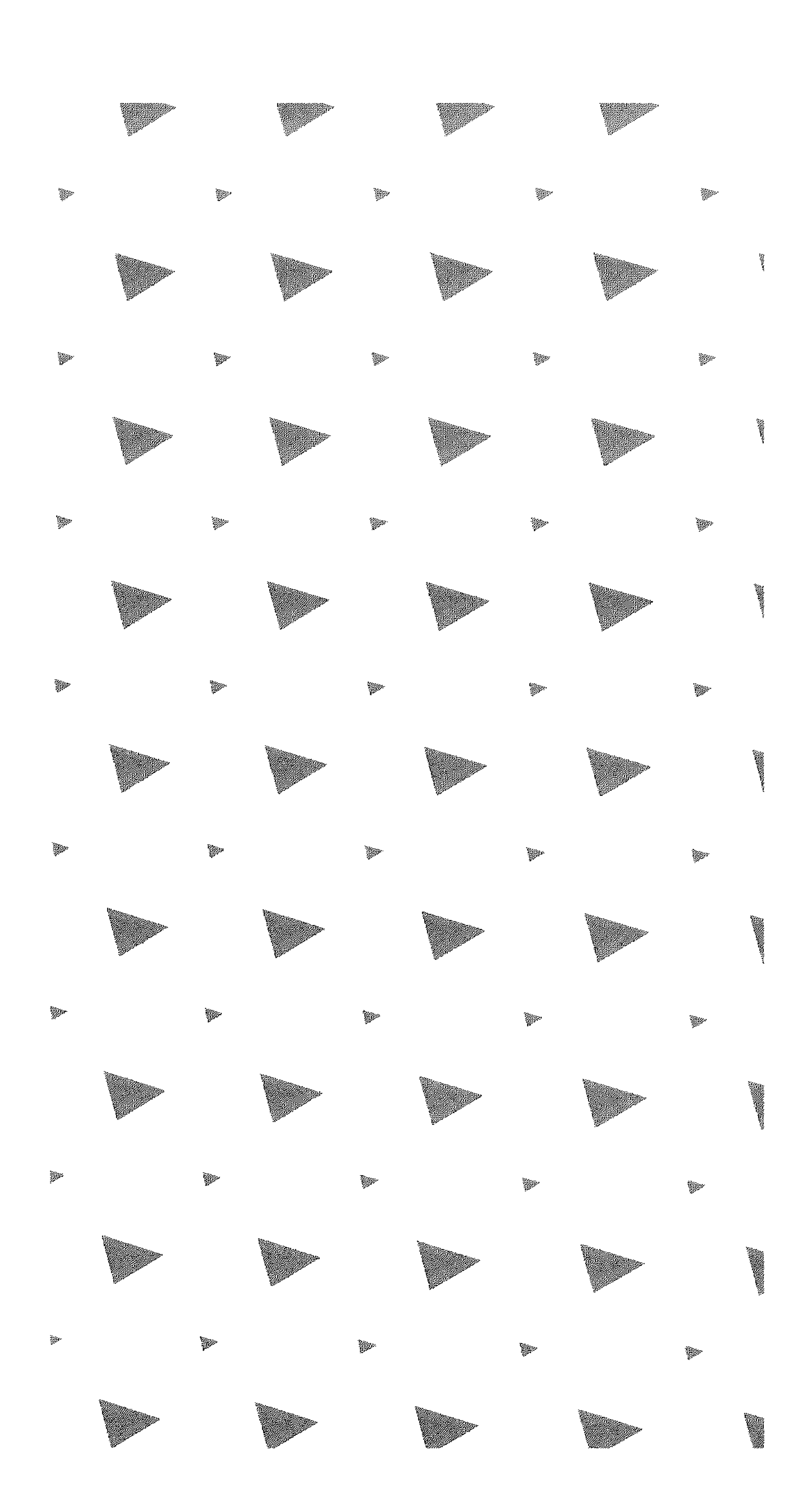

موسوعة
الدكتور
محاضير بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا
المجلد السادس







Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

موسوعة

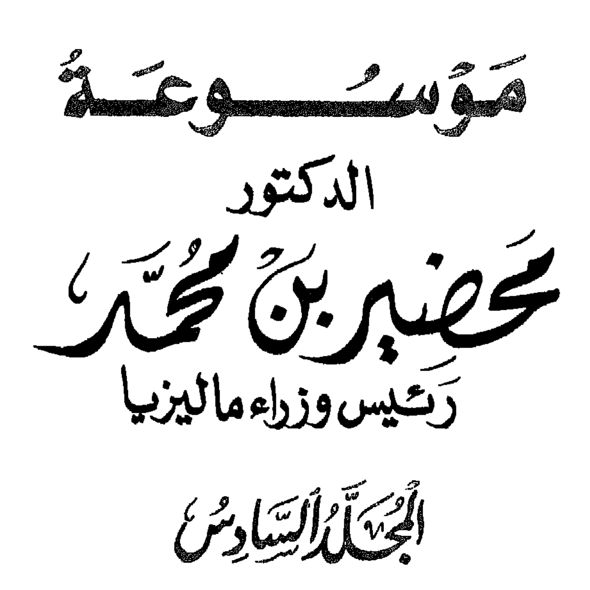
الدكتور

محاضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

المجلد السادس





العولمة والواقع الجديد

الناشرون

دار الكتاب المصري
القاهرة
دار الكتاب - ماليزيا

دار الكتاب اللبناني
بيروت
دار الفكر - كوالالمبور

موسوعة

الدكتور
محضير بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا

● الترجمة والمراجعة
نخبة من كبار المترجمين والأساتذة المتخصصين من جامعات القاهرة والأزهر والأسكندرية وعين شمس وحلوان.

د. عبدالرحمن الشيخ
د. ياسر شعبان
أ. فاروق لقمان
أ.طلعت الشايب
د.توفيق علي منصور
أ.احمد محمود
أ.عبدالحميد دابوه
د.رمضان بسطاويسي
أ.احمد عبدالحميد
أ. محمد رشدي

دار الكتاب المصري
٣٣ شارع قصر النيل تليفون تليفون : ٣٩٢٢١٦٨ / ٣٩٣٤٣٠١ / ٣٩٢٤٦١٤
القاهرة ص.ب: ١٥٦ عتبة الرمز البريدي ١١٥١١ - برقيا: كتا مصر - القاهرة
فاكسيملي ٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)
Fax: (202) 3924657 القاهرة Att: Mr. Hassan El-Zein

دار الكتاب اللبناني
بيروت
شارع مدام كوري - تجاه فندق بريستول - بيروت
تليفون: ٧٣٥٧٣٢ / ٧٣٥٧٣١ ص.ب ٨٣٣٠ - ١١
بيروت - لبنان . برقيا: داكلبان - فاكسيملي ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١)
Fax: (9611) 351433 بيروت Att: Mr. Hassan El-Zein

DARULFIKIR – Kuala-Lumpur
دار الفكر - كوالالمبور
العنوان :- 329B Jalan Abd Rahman Idris, off Jalan Raja Muda, 50300 Kuala-Lumpur
Tel:- 603-26981636 / 603 – 26913892 Fax:- 603 - 26928757

First Edition 2004A.D - 1424H
الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
I.S.B.N 977-238-738-7
رقم الإيداع ٩٧١٢٤/٢٠٠٣

المحتويات



تقديم

لا تعنى حقيقة أن العولمة قد أصبحت أمرًا واقعًا ، أن نكتفى بالجلوس ومُشاهدة المُغتصبين وهمُ يدمروننا . . هذا ما يكرره د .مهاتير .

وسيجد صناع القرار السياسى والباحثون ، وكل الذين يريدون التعرف على الاتجاهات الحالية للعولمة – وعلى مخاطرها – هذا الكتاب مواكبًا وشيقًا وجديرًا بالقراءة .

هذه المجموعة من الأحاديث والكتابات الحديثة لـ«د .مهاتير محمد» جديرة بالقراءة ، وهناك أسباب عديدة لذلك . فخلال السنوات القليلة الماضية كانت هناك حركة جماهيرية عالمية ضد أثار العولمة ، والتى سبق وظن البعض أنها قدر محتوم ، وقوة كونية صالحة .

هذه الأحاديث تقدم نقدًا شديدًا لكل الاتجاهات الرئيسية للعولمة ، بما يُفسر فيض الآراء المضادة للشكل السائد منها ، ولكن ذلك لا يعنى أن هذا الكتاب مجرد كتاب آخر عن مآزق ومخاطر العولمة . فالكاتب قائد سياسى لدولة نامية ، سبق وأن حَذر العالم من مظالم ومخاطر العولمة قبل سنوات من انتشار ظاهرة توجيه النقد للمفهوم وللعملية ذاتها . وأصبح «د .مهاتير» المتحدث الرسمى حول ذلك الموضوع بالنيابة عن الجنوب كله .

وسيكتشف القارئ أن العديد من الأفكار والاستنتاجات فى هذه الأحاديث ؛ مُستمدة من التجارب والمعارف الشخصية لـ«د . مهاتير» بوصفه قائدًا لدولة مرّت مؤخرًا بصدمة التعرض لأزمة اقتصادية ومالية غير متوقعة ، تسببت فيها – بشكل رئيسى – قوى العولمة المالية . وهكذا فإن الأفكار الثاقبة الموجودة بهذا الكتاب ليست نتاجًا لمجرد دراسة فكرية لهذا الموضوع .

وفى أحاديث كثيرة ، يستشعر المرء التقاطه المكثف للأحداث والاتجاهات السياسية الصعبة ذات الصلة باستجابة ماليزيا لتطورات وضغوط العولمة . وكان للخيارات السياسية التى تبنتها دولة نامية عند استجابتها لتحدى العولمة (وعلاقاتها بالسوق العالمية) تأثير واضح

على حياتها الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية .

ولقد لفت فكر «د. مهاتير» حول العولمة الانتباه الدولى ، ولم يكن ذلك لأنه من القادة السياسيين المعدودين فى العالم الذين وجهوا النقد للاتجاهات الحالية للعولمة بأسلوبه الذى يتسم بالصراحة والصرامة ، ولكن السياسات الجريئة وغير التقليدية التى تبنتها ماليزيا فى ذروة الأزمة المالية والاقتصادية خلال «١٩٩٧- ١٩٩٩» وذلك لمواجهة المضاربات المالية فى البورصة ، ولإنقاذ الاقتصاد الماليزى الذى كان على شفا الانهيار . وكانت ماليزيا هى الدولة الوحيدة التى واجهت أزمة فى ذلك الوقت ، وقامت برفض سياسات «صندوق النقد الدولى» ، ولجأت إلى استخدام سياساتها الخاصة والتى تضمنت تثبيت سعر الصرف ، وعدم تعويم النقد وإلى خيارات مختلفة للتحكم فى رؤوس الأموال وسعر الصرف ، بالإضافة إلى المنع المؤقت لخروج رأس المال الأجنبى متمثلاً فى السندات والأوراق المالية ، وتخفيض معدلات الفائدة وتشجيع الإنفاق القومى .

ولأن ماليزيا لم تلجأ لصندوق النقد الدولى ، فقد كانت قادرة على تجنب التعرض للضغط كى تتبع سياسة الانفتاح وتسمح بشراء الأجانب للأصول المحلية ، كما حدث فى دول أخرى . ونتيجة لنجاح السياسات الوطنية وإسهامها فى الانتعاش الاقتصادى ، شغف كثير من الناس فى العالم باكتشاف البديل الماليزى لسياسات الإصلاح الاقتصادى التقليدية الخاصة بصندوق النقد الدولى ، والتى تفرض على الدول المدينة له بتبنى سياسة واحدة - باعتبارها صالحة للجميع* وهى سياسة الانفتاح على السوق العالمية .

وحيث أن «د. مهاتير» هو المهندس الأول للبديل الماليزى لتحقيق الإصلاح الاقتصادى ، فإن فكره وكتاباته عن العولمة لها أهمية خاصة .

ويوضح فى هذا الكتاب أن هجومه على النظام هو هجوم المؤمن . فهو يؤمن بنظام السوق والرأسمالية والعولمة ، ويقدم معلومات تكشف أن ماليزيا ضمن الدول الأكثر عولمة

---

* استخدم الكاتب تعبير "One Size Fits All" ومعناه «مقاس واحد صالح للجميع» .

وانفتاحًا فى العالم . أما نقده فينصب على أن اللاعبين الكبار فى هذا النظام يطبقون قواعد غير عادلة للعبة وذلك من أجل منفعتهم ، ولا يكتفون بحرمان الدول النامية من الفوائد بل يلحقون بها الخسائر . ويذهب «د .مهاتير» فى نقده إلى أن «العولمة» مفهوم طبقته واستخدمته الدول القومية لاستباحة اقتصادات الدول النامية .

وهكذا يصبح بمقدور مُنتجات الشركات الكبرى والبنوك فى الدول المتقدمة أن تدخل الدول النامية وتكون لها السيطرة على المنتجات المحلية والشركات المحلية الصغيرة المباحة لعمليات التحرر الاستثمارى والتجارى . وهو ينتقد بقوة «صندوق النقد الدولى» لعمله لصالح الدول الغنية ولسياساته الكارثية وتطفله على الشئون الداخلية للدول . كذلك يُشير إلى التعامل الخاطئ الذى اتبعته منظمة التجارة العالمية فى التعامل مع كل الدول كما لو كانت لها نفس القدرة ، ونبّه إلى أن الدول المتقدمة تجمع الصفوف* للتوصل إلى معاهدات جديدة ؛ من شأنها أن تتسبب فى خسارة الدول النامية لقدرتها على وضع سياساتها الاجتماعية- الاقتصادية القومية . ويقول منبهًا : وهكذا من الممكن أن تتسبب العولمة فى فقدان الاستقلال الاقتصادى ، السياسى والاجتماعى . ويُقر «د .مهاتير» أن التجارة والاستثمارات الأجنبية قد أفادت «ماليزيا» كثيرًا ، لكنه لا يُخفى قلقه تجاه السياسات الوقائية فى الدول الغنية ، والضغوط التى تفرضها هذه الدول لتجبر الدول النامية على القيام بمزيد من التحرر ، وما يؤدى إليه ذلك من توزيع غير عادل للمنافع وخسائر فادحة .

ويحمل بقوة على التدفق الحر لرؤوس الأموال قصيرة الأجل ، والتحويلات الحُرّة للأموال ، وعمليات التداول فى السوق الحُرة ، وذلك بوصفها أكثر سمات العولمة تدميرية وإضرارًا .

وتتجلى براعة «د .مهاتير» البلاغية عندما يصف أحداث الأزمة الآسيوية ، وآليات المضاربة المالية وآثار التدفق السريع ، دخولاً وخروجًا ، لرؤوس الأموال الأجنبية ، وكذلك

---

* استخدم المؤلف تعبير "Lining up Tro Jan horses" وتعنى : صف خيول طروادة ، وهو بذلك يُشير للدور الذى لعبه حصان طروادة الذى اختبأ داخله الجنود لغزو مدينة أثينا .

وصفه للإجراءات التى اتبعتها ماليزيا لمواجهة الأزمة .

وفى هذا الكتاب سيجد القارئ كذلك المخطط العام لفكر «د .مهاتير» المضاد للعولمة الجامحة دون قيد أو شرط .

فمن اللازم مساءلة العولمة الحالية ، وعدم تركها هكذا للدول الغنية لبلورتها .

وكذلك يجب أن تعمل الدول النامية سويًا ليكون لها دور فى اتخاذ القرارات التى تمنح العولمة شكلاً .

ويجب أن تخضع العولمة لقوانين وممارسات تحمى الدول الفقيرة من تكرار التعرض لاضطرابات اقتصادية ضخمة . . ويجب منح التسهيلات لغير القادرين .

يجب أن تتولى الحكومات مهمة الإشراف والتنظيم . وأن تتسم التجارة الحُرة بالشفافية ، وتُفرض عليها القيود بما يمنع حدوث فائض .

وكذلك يجب أن تفرض ضرائب على كل المُضاربين الدوليين .

«ولا تعنى حقيقة أن العولمة أصبحت أمرًا واقعًا ، أن نكتفى بالجلوس ومشاهدة المغتصبين وهم يدمروننا» هذا ما يكرره «د .مهاتير» وسيجد صناع القرار السياسى والباحثون ، وكل الذين يريدون التعرف على الاتجاهات الحالية فى العولمة - وعلى مخاطرها - هذا الكتاب مواكبًا وشيقًا وجديرًا بالقراءة .

مارتن كوهر

مدير شبكة العالم الثالث

العولمة

١- التحديات وأثرها على آسيا *

«إن التحدى الذى تواجهه آسيا ليس فى كيفية التعامل مع المفهوم الحالى للعولمة ولكن فى كيفية تفعيله والاستفادة منه . التحدى الذى تواجهه آسيا هو التأثير فى الفكر الخاص بالعولمة وإعادة تشكيله للحد من فُرص انحرافه وتدميره للاقتصاديات وللدول» .

«العولمة» . . كلمة يبّدو أنها تصف اندماج دول العالم كافة فى وحدّة واحدة . ولقد صاغتها الدول الثرية استجابة للتقدم التقنى وسرعة وسهولة الانتقال . لكن يبدو أن الاهتمام كله ينصب على التدفق الحُر لرؤوس الأموال وتجارة البضائع والخدمات . بينما الناس وأشياء أخرى قد لا تنتقل بمثل هذه الحُرية . و«حُر» تعنى التحرر من الإجراءات الحكومية والقوانين والنسياسات كذلك . وهكذا تكون الهيمنة للمؤسسات الدولية التى تسن القواعد وتدعمها . ومن وجهة نظر الدول الضعيفة ، ستظل القواعد والقوانين والسياسات موجودة و لكن لن يكون لها دور فى بلورتها وتدعيمها .

أما بالنسبة لمعظم الدول النامية ، فإن العولمة لا تعنى المزيد من التحرر بل تحرراً أقل من القواعد والإجراءات والقوانين والسياسات ، والأسوأ من ذلك أن هذه «القواعد والإجراءات والقوانين والسياسات» الموحدة تتجاهل ضعفها ومشاكلها .

ولكن يقال لهم إن كونهم فقراء ، سيجعلهم يستفيدون من تدفق رؤوس الأموال إلى بلادهم .

* خطاب ألقى فى المنتدى الاقتصادى العالمى فى نيويورك- ٣ فبراير ٢٠٠٢.

والحقيقة أنه بالنسبة لعديد من الدول الآسيوية أن تدفق رأس المال كان سببًا فى نمو اقتصادى غير مسبوق أو متوقع ، لدرجة أن أسواق البيع بالجملة قد استفادت من الاستثمارات الأجنبية .

ولكن ما لا يقال لهم هو أن رأس المال هذا نفسه يمكن أن يخرج من بلادهم ، وعندما يحدث ذلك ستنهار بلادهم وتتعرض للإفلاس . ولسوء الحظ فقد خبرت دول شرق آسيا ذلك من خلال التجربة ، وعرفت أن الدمار رهيب ، والإصلاح صعب للغاية .

ولقد نتجت الأزمة المالية لشرق آسيا عن الخروج الحر لرؤوس الأموال والذى أدى إلى انخفاض عمدى فى قيمة عملاتها ، وتسبب هذا بدوره فى فقدان الاستثمارات الأجنبية لقيمتها . ولتجنب المزيد من الخسائر نتيجة لمزيد من التخفيض لقيمة العملة ، سُحبت رؤوس الأموال الأجنبية وانهارت السوق ، مما أدى إلى العجز فى تسديد القروض ، والحرمان من التمويل المصرفى للعمليات التجارية ، وفى النهاية حالات إشهار إفلاس عديدة وانهيار للنظام المصرفى .

وفى ظل الاضطراب والتداعى الاقتصادى ، تُضطر الحكومة إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولى ، لكن القُروض لن تُمنح إلاّ إذا سلمت الحكومة إدارة الاقتصاد إلى الصندوق ، وسمحت للفرسان البيض الأجانب بأن يتولوا مهمة إعادة تقويم المصارف والعمليات التجارية المحلية ذات القيمة المنخفضة .

وما زالت دول كثيرة متعثرة ، لأن الأموال التى اقترضتها من صندوق النقد الدولى كان يجب استخدامها فى تسديد الديون الخارجية ولم يتبق شىء للمشروعات المحلية . وبالطبع ما زال على هذه الدول أن تسدد لصندوق النقد الدولى ديونه التى اقترضتها منه .

وبينما تمكنت دول شرق آسيا من النهوض وتحقيق بعض التحسن بعد الكبوة المفاجئة التى تعرضت لها (وحققت بعض الدول درجة معقولة من التحسن) لم يحالف الحظ دولاً أخرى مثل الأرجنتين .

القروض المشروطة ليست آمنة رغم كل شيء ، لأن الدول قد تتعرض للإفلاس عندما يفرض صندوق النقد الدولي سياساته .

ومن الواضح أن ما حدث لدول شرق آسيا هو أحد تجليات العولمة . والتبادل التجارى الحُر ممكن فقط إذا ما تنازلت الحكومة عن السلطة فى تحديد قيمة التبادل وتركته لما يُدعى بـ«قوى السوق الدولية» . ولا تهتم السوق إلا بالأرباح ، ولا تعنيها مسألة رفاهية المجتمع . وتعمل السوق لمصلحة الدول الغنية والمُتقدمة . واليوم تندمج المصارف والشركات لتصبح أكبر . وبالتأكيد لن تكون تلك المصارف والشركات العملاقة من الدول النامية .

وعندما تتلاشى الحدود ، ستتحرك هذه الكيانات العملاقة لتلتهم كل المشروعات المحلية ، وستتجاهل اهتمامات الدول حيث تعمل . فاهتمامها الأوحد ينصب على كسب الأموال . وإذا ما اضطرت إلى الانسحاب من دولة ما بغرض تخفيض الخسائر ومضاعفة الأرباح ، فستفعل ذلك دون أدنى شعور بتأنيب الضمير . ولا يشغلها ما إذا كان انسحابها سيتسبب فى اضطراب اقتصادى شديد وبطالة ضخمة وحالات من الإفلاس فكل ذلك مسئولية تلك الدول ونتيجة لخطئها . ويصبح الحجم هو الشغل الشاغل ، لأنه يضمن النجاح ويكفل أنظمة اقتصادية مُتدرجة ومزيدا من البحث والتطوير ، ومنتجات أرخص . ورغم ذلك فلقد تبين لنا أن الحجم لم ينجح فى إنقاذ صندوق إدارة رأس المال طويل الأجل ، أو Enron . وحقيقة كلما كانت هذه الكيانات أضخم ، كان السقوط مدويًا ، جارفًا كل شيء أمامه .

ولم ينجح ذلك النمط من العولمة الذى تدعمه دول الغرب الثرية ؛ فى إقناع آسيا بأنه قادر على تشخيص وعلاج كل العلل الاقتصادية أو أنه بمثابة الفيتامين لعملية النمو الاقتصادى .

ولا يجب أن تكون العولمة مقصورة على التدفق الحُر لرؤوس الأموال . فالعولمة المنضبطة - والتى ليست حُرة حُرية مُطلقة ولا تابعه تمامًا للسوق - من الممكن أن تكون

مُتماشية مع الفكر أو المفهوم العولمى الحالى . وهكذا فإن التحدى الذى تواجهه آسيا ليس فى كيفية التعامل مع المفهوم الحالى للعولمة ، ولكن فى كيفية تفعيله والاستفادة منه . التحدى الذى تواجهه آسيا هو التأثير فى الفكر العالمى الخاص بالعولمة وإعادة تشكيله للحد من فُرص انحرافها وتدميرها للاقتصادات وللدول . وليس هناك شىء سِرى أو مُقدس بشأن المفهوم الحالى للعولمة يحول دون تغييرها ، تغييرًا جذريًا لو كان ذلك ضروريًا ، لتصبح أقل خطورة على مَن يقبلونها ويُمارسونها . وإذا ما أدركنا أن التجارة الحُرة ليست مرادفةً للعولمة ، فلن يكون هناك ما يمنع تنظيم التجارة بغرض الاستفادة مِن العولمة .

ويعرف مِن يلعبون الجولف أنه لن يأتى أبدًا الوقت الذى يتم فيه التخلص مِن اللاعبين الضعفاء . وفى العمل أيضًا لن تكون المنافسة العادلة إلا بين كيانات مُتعادلة القوى ، وذلك لأن ميادين اللعب وفقًا للمستوى غير متوفرة . وهكذا يجب أن يتم اختيار المتنافسين ، وإذا لم نستطع أن نختارهم ، فلنقدم لهم تسهيلات الضعفاء .

وقبل عام ١٩٩٧ ، حققت البلدان الآسيوية نموًا مُذهلاً . وحققت ماليزيا نسبة نمو بلغت (٨٪ فى العام) على مدى عشر أعوام متتالية . واليوم أصبحت هذه الاقتصادات الإعجازية مجرد ظل لما كانت عليه فى السابق .

وأصبح مِن الواضح أن آثار العولمة التى تتجلى فى التدفق الحُر لرؤوس الأموال والسيطرة التامة على مجالات العمل والتجارة ، ليس سوى أثر كارثى .

ومنذ سنوات وإلى الأن ، فإن جميع المحاولات التى بذلت لإنعاش هذه الاقتصادات قد باءت بالفشل .

وستبقى آثار ندوب لا تمحى ، ولن يكون هناك أمل فى تحسن الأثر الذى تخلفه العولمة طالما ظل التفسير الحالى للعولمة مفروضًا على آسيا . والحقيقة أن العالم مُعرض للفشل فى تحقيق الإصلاح للقيام مِن كبوته - وذلك عوضًا عن التركيز على محاولة إعادة إحياء

الاقتصاد العالمى بعد تفجيرات الحادى عشر مِن سبتمبر لمركز التجارة العالمى فى نيويورك والبنتاجون فى واشنطن العاصمة - إذا استمر فرض هذا النموذج مِن العولمة على بقية العالم .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٢ - الإِسْلَامُ وَالْعَوْلَمَةُ *

«يواجه المسلمون والدول الإسلامية تحديًا هائلاً مخيفًا . فالعولمة فى صورتها الحالية هى تهديد لنا ولعقيدتنا . ولا يجب أن ننفس عن غضبنا وإحباطنا من خلال تنفيذ عمليات عنف فردية وحمقاء . وبدلاً عن ذلك يجب أن نخطط وننجز خطط تطوير أمتنا ، وذلك حتى نتسلح بتكنولوجيا المعلومات ، ونكون قادرين على التعامل مع تحديات عصر المعلومات» .

إن العولمة ، كما يتم تشكيلها وتقديمها اليوم ، ليست سوى اختراع من دول شمال الأطلنطى ، ويُمكننا أن نُسلم بأنها معنية بإثراء هذه الدول وتدعيم هيمنتها على العالم . ومما لا شك فيه أن هذه الدول مُهيمنة بالفعل ، لكنها ترغب فى تدعيم تلك الهيمنة للتأكد من أنها لن تواجه تحديات فعلية من الدول الكبرى بشرق آسيا أو حتى من الدول الإسلامية الضعيفة .

ولقد كانت الشعوب الأوروبية دائمًا شعوبًا عدوانية ومولعة بتحقيق المكاسب . وقبل أن تتمكن هذه الشعوب من عبور المحيطات ، كانت هناك حروب دائمة بين بعضها البعض فى محاولة لاحتلال الأراضى فى أوروبا . وخلال الألفيتين الماضيتين لم تكن سنة لتَمُر دون أن تنشب الحروب بين هذه الشعوب . وهكذا نشأ اقتصادها وثقافتها على أساس من حروب القهر والاستيلاء . كذلك كانت هذه الشعوب دائمة التفكير فى كيفية اختراع أسلحة أفضل لقتل الناس . حتى فى أيامنا هذه نراهم يخترعون آلات جهنمية أحدث لقتل

* كلمة ألقيت فى اجتماع مع مفكرين ورجال أعمال مسلمين فى الدوحة– قطر – فى ١١ نوفمبر ٢٠٠١.

الناس بكفاءة أكبر . وأينما تيسر لهم تجربة هذه الأسلحة فى دول أخرى فلن يتوانوا عن تجربتها ، وقتل عشرات أو مئات الألوف ، وحجتهم فى ذلك أنهم يريدون الحفاظ على الأمن والسلام فى العالم .

وبعد أن تعلموا كيف يعبرون المحيطات ، حولوا ولعهم العدوانى بتحقيق المكاسب نحو بقية العالم . ومنذ بداية القرن الماضى أصبح تقريبًا كل جزء فى العالم تحت سيطرتهم . وعمليًا أصبح لكل دولة أوروبية إقليم ما ، يمكنها أن تدعوه بمستعمرتها .

ولم تكن آسيا وأفريقيا ، والأمريكتان عرضة فقط لهيمنتها وحكمها الوحشى ، بل تعرضت كذلك لنهب ثرواتها لإثراء الدول الكُبرى .

واعتاد الأوروبيون على معاملة الأجناس الأخرى باعتبارها أجناسًا أدنى ، وفى حالات متعددة كانت تبيدها ببساطة . ففى أستراليا كان «السكان الأصليون»* يتم رميهم بالرصاص ، مثل الحيوانات ، بمجرد رؤيتهم . ولهذا السبب أصبح إنسان الـ«تاسمان»** مُعرضًا للانقراض الآن . وبالطبع وهم يقترفون ذلك لم يتحدثوا عن حقوق الإنسان ، لأنها لم تكن لتخدم هدفهم .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت هذه الشعوب الجلاء عن مُستعمراتها ولم يكن ذلك لأنها تغيرت فجأة كما حاولت أن تجعل العالم يعتقد ، بل كان ذلك ببساطة لأنها كانت تخشى أن تنضم مستعمراتها إلى الكتلة الأخرى ، وذلك نتيجة الحرب الباردة بين الرأسماليين الغربيين والشيوعيين الشرقيين .

وحتى أثناء جلائها عن مُستعمراتها كانت توحد صفوفها للتأكد من استمرارية سيطرتها على العالم .

---

* aborigine : أرومى ، أحد سكان البلاد الأصليين القدماء .

** Tasman : إنسان التاسمان ، أحد أجناس السكان الأصليين فى ولاية «تسمانيا» فى الكومنولث الأسترالى .

وأغلقت القواعد العسكرية ، وكونت «المجموعة الاقتصادية الأوروبية - EEC» والذى أصبح فيما بعد «الاتحاد الأوربى EU» ، كذلك أنشأت حلف شمال الأطلطنى NATO ، وعندما انتهت الحرب الباردة بهزيمة الكتلة الشرقية ، اتحدت معًا وأصبحت الآن كيانًا أوروبيًا صلدًا تقوده الدول السبع الأقوى فى أوروبا .

والآن كشرت الرأسمالية عن أنيابها . فبعد زوال قلقها من الشيوعيين ، قدمت فكرتها عن التجارة الحرة . فالتجارة الحرة هى كل شىء . وستسهم فى إثراء العالم بأكمله ، وتحويله إلى فردوس . ويبدو أن الكثيرين قد نسوا أنهم وعدوا بعالم مثل الفردوس عندما كانوا يتغنون بالشيوعية والمساواة المطلقة . والآن يعودون بنفس الوعد ويبدو أن الناس سينخدعون كما سبق أن يخدعوا بنفس الوعد القديم .

وحسب ما يعلنونه ، فإن التجارة الحرة تعنى إزالة كل الحواجز التجارية ، بما يسمح بمرور البضائع والخدمات عبر الحدود بحرية مطلقة .

كذلك توصف التجارة الحرة بأنها مثل عملية تسوية أرض الملعب . والهدف المعلن أن تسوية أرض الملعب ستضمن المنافسة العادلة ، لكنهم لم يذكروا شيئا عن حجم اللاعبين . ويبدو الأمر من إفراط الدول الفقيرة فى الحديث عن تمهيد الملاعب ، كما لو أنها قد نست أن الفقراء ليس لديهم شركات عملاقة ، أو مصارف أو منتجات يبيعونها فى هذه السوق . وبوضوح فإن من لديهم المال والمنتجات وحدهم سوف يحتكرون الأسواق .

وبمكر شديد تم تحويل التجارة الحرة إلى شىء مقدس وذلك من خلال الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة التجارية «الجات GATT» ، ومنظمة التجارة العالمية «WTO». كذلك قام البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ووسائل الاعلام الدولية التى يُسيطر عليها الغرب بالتبشير بهذه التجارة الحرة وأى شخص يجرؤ على معارضة التجارة الحرة يصبح من المهرطقين ، الخونة ، غير المؤمنين الذين يسعون إلى زيادة الفقراء فقرًا . ولم يتم التعرف على

المعنى الحقيقى للتجارة الحرة وآثارها إلاّ عندما وصل تأثير التجارة الحرة على البورصات إلى الذروة خلال الأزمة المالية التى تعرضت لها دول شرق آسيا .

فجأة تعثرت اقتصادات ثرية وواعدة ، عندما تم الاتجار بعملاتها وتخفيض قيمتها . وزعم تجار العملة أن النظام الاقتصادى لنمور شرق آسيا نظام فاسد شاعت فيه الرشوة والمحسوبية . ونتيجة لذلك كانت بورصاتهم غير محظوظة وأسهمت فى تخفيض قيمة التداول بها .

والحقيقة المؤكدة أن تجار العملة رأوا أن الفرصة مواتية لتحقيق مكاسب ضخمة عن طريق تخفيض قيمة عملات فى هذه البلاد . وحققوا مكاسب تقدر ببلايين الدولارات ببساطة عن طريق تدمير الثروة التى أمضت تلك البلاد عقوداً فى تكوينها . والأكثر من ذلك أنهم أسهموا فى إفقار الملايين وألقوا بهم إلى الشوارع ، ودفعوهم إلى إثارة الشغب وأعمال القتل والإطاحة بحكوماتهم . ومنذ ذلك اليوم وهؤلاء ، الذين كانوا أثرياء مازالوا يتخبطون فى حالة من الفقر والاضطراب .

ورغم الدليل الواضح على أن التجارة الحرة قد تسببت فى كارثة غير مسبوقة ، فمازال هناك إصرار على الإعلان عن أنها الحل لكل مشكلات الفقراء الاقتصادية . والأسوأ من ذلك أن يتم تطويرها ومنحها اسماً جديداً : العولمة وعالم بلا حدود . ومرة أخرى يخبروننا أن العولمة سوف تثرينا جميعاً .

ولنختبر قليلاً محتويات العولمة وتتضمن إلغاء الحدود ، ويعنى ذلك أن الدول ستفقد حدودها الإقليمية ، وستصبح مجرد اسم لمنطقة معينة فى هذا الكوكب .

وهكذا لا يصبح فى وسع الدولة أن تتمترس خلف حدودها لتوقف غزو جماعات من الدول الثرية وتحول بينها وبين أن تسحق ما لدى هذه الدولة من شركات ومصارف وصناعات صغيرة .

وبعيدًا عن الغزو لا تتوقف ماكينات الدعاية الخاصة بهم عن ترديد أن احتكار كل الأنشطة الاقتصادية بواسطة هذه الكيانات الأجنبية العملاقة سوف يُسهم بكفاءة فى تحسين جودة المنتجات والخدمات التى نحصل عليها وكذلك تحسين مستوى معيشتنا .

وربما تتحسن نوعية حياتنا ، وربما نكسب أكثر ، لكننا سنصبح خدمًا للأجانب . والأسوأ من ذلك أن مثل هذه المشروعات التى يمتلكها أجانب سوف تتحكم فى اقتصادنا ومن ثم تتحكم فى حكوماتنا . وهكذا نصبح مثل «جمهوريات الموز»* حيث يكون مديرو الشركات الأجنبية أقوى من رؤسائنا أو رؤساء حكوماتنا . وفى الحقيقة سيقومون بتحديد من سيكونون رؤسائنا أو رؤساء حكوماتنا .

وعند هذه المرحلة هل نستطيع أن نقول برضا إننا ما زلنا مستقلين؟

إن أصحاب العقول الضعيفة بيننا فقط سيقولون إننا ما زلنا بلادًا حُرّة تتحكم فى أقدراها . بينما نحن فى الواقع قد أصبحنا مجددًا مُستعمرات للدول الأوروبية . وهكذا تم إحكام الحصار حولنا .

وفى بداية هذا الفصل كانت هناك إشارة إلى أنه عندما يأتى الأوروبيون بفكرة ما ، فإنها لا محالة ستؤدى إلى سيطرتهم على العالم . حسنا ، العولمة فكرتهم ، ونستطيع أن نرى كيف ستسهم فى إعادة بناء إمبراطوريتهم العالمية وكيف ستدفع الدول النامية ثمنًا باهظًا إذا ما ابتلعت الأفكار الأوروبية دون تفكر .

وكل الدول الإسلامية دول نامية ، وستصبح جميعها جزءًا من إمبراطورية دول شمال الأطلنطى ، وذلك إذا ما استمر التطبيق الحالى للعولمة . الصورة مرعبة لكنها تخلو من المبالغة . فالدول الإسلامية ضعيفة ، وليس لأى منها أدنى تأثير فى القضايا العالمية .

* جمهوريات الموز : اسم أُطلق على بعض دول أمريكا الجنوبية مثل «كولومبيا- بيرو- شيلى . .» وذلك وقت سيطرة الشركات الأجنبية عليها وعلى حكوماتها .

وطوال قرن الآن عانت هذه الدول في صمت بينما كان المسلمون والدول الإسلامية يرزحون تحت نير الظلم .

ويعتبر الوضع فى فلسطين مثالاً نموذجيًا . فالأطفال الذين يلقون الحجارة يتم إطلاق الرصاص عليهم ، وتعرض كثير منهم للقتل . وليس فى استطاعة بليون مسلم فى العالم أن يفعلوا شيئا . نستطيع أن نرسل المناشدات لوقف المذبحة ، لكننا لا نحصل على شىء سوى أن يطلبوا منا منع الأطفال من إلقاء الحجارة . ولا يطلب أحد من الإسرائيليين أن يتوقفوا عن إطلاق النار . وكان أكثر ردود الأفعال طبيعية هو أن يقوم الذين تُلقى الحجارة عليهم بإطلاق النار على من يلقونها وقتلهم .

ورغم ذلك يستمر هؤلاء الناس الذين يسمحون بقتل أطفال الحجارة فى الحديث بلا توقف عن حقوق الإنسان والعدالة وحكم القانون .

لقد انتهيت من رسم الصورة الأكثر كآبة للعولمة ، وكيف أنها تستطيع قهرنا ، وكيف تستطيع أن تجعلنا مجددًا مُستعمرات للأغنياء . ولكن ليس من الضرورى أن تؤدى العولمة إلى مثل هذا النوع من النتائج ، حيث إن بإمكاننا الإفادة منها .

وأول شىء يجب أن نقوم به هو فهم الآلية التى تعمل بها العولمة وفقًا للتفسير الحالى لها . فعندما تعرضت ماليزيا للهجوم من قبل تجار العملة ، أحسسنا بصدمة نتيجة لاكتشاف ضآلة ما نعرفه عن النظام المالى العالمى ، وكيفية الاتجار فى العملة ، وانتقال الأموال دون أى تحريك مادى لها .

والآن نقرأ عن مئات البلايين من الدولارات التى تدفعها شركات لأخرى رغبة فى تحقيق مزيد من النمو والمكاسب . ونقرأ عن اندماج الشركات العملاقة لتصبح أكثر ضخامة . وحقيقة لا نعرف كيف يقومون بذلك ، ولا من أين تأتى هذه الأموال . لكنهم بالتأكيد وجدوا سُبلاً ، أو قل اخترعوا سُبلاً ، لوضع أرصدة ضخمة من المال فى خدمتهم .

وإذا عرفنا المزيد عن هذه الدورانات والتعاملات ، فلربما يكون فى استطاعتنا أن نلعب نفس اللعبة ، ولكن وفقًا لقواعدنا الخاصة . بل ربما نكون قادرين على الدخول كفيروس إلى أنظمتهم لإصابتها بالشلل أو إحباطها . نعم إنها أنظمة ضخمة ، لكن الحجم وحده لن يضمن أن الانهيار لن يقع . إنهم معرضون للانهيار . إنهم معرضون لخسارة تريليونات الدولارات ، ومعرضون لتدمير أنفسهم خلال ذلك .

نعرف جميعًا قصة «صندوق إدارة رأس المال طويل الأجل- LTCM» ، وقد كان عبارة عن اعتماد مالى ضخم . كان ضخمًا جداً . كان يتعامل فى بلايين الدولارات . ولكنه انهار فجأة ، ولولا مساعدة الأصدقاء فى حكومتهم ، كان سيجر معه النظام الاقتصادى الغنى بأكمله . وإذا ما تم التعامل بمهارة مع المصارف والشركات العملاقة ، فمن الممكن أن تعانى هى الأخرى من نفس مصير صندوق إدارة رأس المال طويل الأجل . وعند انهيار مثل هذه الأنظمة الاقتصادية ستجر معها الدول القوية للانهيار .

وفى زمن ما كان للدول الإسلامية سيطرة على العالم . وبعد ذلك حدث الانحدار . وكان الانحدار نتيجة لانشغالنا بصراعات داخلية حول التفسيرات المختلفة لعقيدتنا . ودائمًا ما تتعرض الحكومات الإسلامية لهجوم من المسلمين المتطرفين . ونتيجة لانشغال المسلمين وبلادهم بالدفاع عن ثوابتهم الإسلامية ، فاتهم تمامًا اللحاق بالثورة الصناعية التى كانت تحدث فى العالم الأوروبى . ولم نُشارك فى أى جزء منها ، ولذلك تخلفنا وأصبحنا عاجزين عن اكتساب أى شىء منها . لقد أصبحنا فقراء ، ليس فقط من حيث الثروة ولكن من حيث القدرات الصناعية والاختراع وتصميم وانتاج أدوات التقدم . لقد أصبحنا مُعتمدين تمامًا على الآخرين حتى فيما يتعلق بأبسط احتياجاتنا ، والاحتياجات اللازمة للدفاع عن أنفسنا . والآن نرى «عصر المعلومات» يُشرق على العالم . ويبدو أن هذه الثورة ستفوتنا هى الأخرى . فما زلنا مُنشغلين بشجاراتنا التى لا تنتهى حول عقيدتنا واتجاهاتنا السياسية .

ومن المؤسف أننا قادرون على المشاركة فى تطوير تكنولوچيا المعلومات وتطبيقاتها التى لا تُحصى . فهناك عدد كبير من المسلمين أصحاب المهارات الفائقة الذين يعيشون فى

دول شمال الأطلنطى ، وهم يعيشون هناك لأنه لا مكان لهم بيننا . وهكذا يسهمون إسهامًا رئيسيًا فى بناء مهارات عصر المعرفة والمعلومات فى تلك البلاد والتى من المحتمل أن يتم استخدامها ضدنا .

ونستطيع استعادتهم ، نستطيع أن نوجه مهاراتهم لبناء قدراتنا فى مجال تكنولوچيا المعلومات . وبواسطة مما لديهم من مهارات ومعرفة قد نتمكن من مواجهة بعض الآثار الضارة للعولمة علينا . وهناك سُبل أخرى تمكننا من العمل سويًا لحماية اقتصاداتنا وبلادنا . نستطيع أن نُبقى جزءً من حدودنا مغلقًا . نستطيع أن نوقف كل شىء حتى نصبح مستعدين . نستطيع أن نُغير تفسير العولمة . نستطيع ، على سبيل المثال ، أن نُفسر العولمة بشكل أكثر كمالاً بالإصرار على حقوق شعوبنا الفقيرة فى العبور إلى البلاد الغنية .

وهكذا نستطيع أن نقلص فقرنا من خلال التحويلات النقدية التى يرسلها لنا هؤلاء المقيمون بالخارج . وإنه لأمر مهم أن المجتمعات الإسلامية فى الخارج كبيرة بما يكفى للحفاظ على عقيدتهم وثقافتهم وربما تأثيرهم فى الدول التى حملوا جنسياتها .

وهكذا خلال سنوات معدودة سيتغير التوزيع السكانى فى العالم . ولن تكون هناك أية دولة يتمتع شعبها بالنقاء العرقى . وإذا كنا أذكياء بما يكفى يُمكننا أن نستخدم ذلك التغير لصالحنا .

وقد تؤدى العولمة إلى ظهور شركات عملاقة تُسيطر على الدول التى توجد بها . ولكن من جهة أخرى سيكون للمهاجرين من الدول الفقيرة- إن لم تتحقق لهم السيطرة- على الأقل دور ما فى حكومات البلاد التى يحملون جنسياتها . وربما يتمكنون من تقليص القهر الذى يتعرض له المسلمون فى شتى أنحاء العالم .

فهل سيخسر المسلمون حال وجودهم فى وطن عولمى متحرر من الولايات المتحدة؟ سيخسرون إذا أصروا على البقاء كمشاهدين .

فنحن بليون شخص قوى . وفى هذا العالم هناك شخص مسلم بين كل ستة أشخاص . والمشكلة الحقيقية التى نواجهها فى عالم شامل هى أننا نرفض روح الإخاء التى يتسم بها الإسلام . وللأسف بينما الآخرون يتحدون ويدمجون ما لديهم من قوة ، فإننا نتفتت ونتباعد أكثر فأكثر .

ويواجه المسلمون والدول الإسلامية تحديًا هائلاً ومُرعبًا . فالعولمة فى صورتها الحالية هى تهديد لنا ولعقيدتنا . ولا يجب أن ننفس عن غضبنا وإحباطنا باللجوء إلى عمليات عنف فردية لا طائل من ورائها . وبدلاً من ذلك يجب علينا أن نخطط وأن ننجز خطط تنمية أمتنا ، وذلك حتى نتسلح بتكنولوجيا المعلومات ، ونكون قادرين على التعامل مع تحديات عصر العولمة . هذا هو جهادنا الحقيقى . وأنا واثق أن لدينا المواهب والقدرة اللازمة للتأكد من نجاح هذا الجهاد .

إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم و«اعقلها وتوكل» . نحن فى حاجة حقيقية لمساعدة أنفسنا ، و«أن نعقلها» . ويمكننا أن نستشهد بالقرآن والحديث ، ونتناقش حول معانيها ، ولكن مهما كان النقاش يجب علينا أن نعمل سويًا لمواجهة تحدى العالم المتعولم .

وربما نستطيع أن نتسيد هذا العالم وأن نستعيد العصر الذهبى للإسلام .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٣ـ العَوْلَمَةُ وَالتَّنْمِيَةُ المُشْتَرَكَةُ *

«هناك الآن إجماع عالمى جديد على أنه فى حال التوجه لدعم العولمة ، فلابد من أن يكون هناك مزيد من الفائزين وعدد أقل من الخاسرين ، وهؤلاء يجب أن يكونوا خليطًا من الأثرياء والفقراء . وهناك إجماع عالمى جديد وبازغ على أنه يجب أن يكون هناك حد أقصى لمكاسب الفائزين ، وحد أدنى لخسارة الخاسرين» .

ليس هناك شك أن «دنج زياو بنج» ، الأب الروحى للإصلاحات الصينية الأربعة ، هو أحد أعظم رجالات القرن العشرين .

كذلك ليس من شك أن مقولتين من أقواله المأثورة يجب أن تكونا نصب أعيننا ونحن نناقش القضايا العامة الكبرى لزماننا ، وحقيقة ، عند مُناقشة القضايا العامة الكبرى لأى زمن . فهما عون لا غنى عنه ومرشد نفيس لأى فعل ، وهما مفيدتان سواء فى إدارة اتحاد العمال أو مؤسسة متعددة الجنسيات أو دولة .

قال «دنج» إننا يجب أن نفتش عن الحقيقة بين الوقائع . ويعنى ذلك أننا لا يجب أن نستنبط الحقيقة من آمالنا مهما كانت نبيلة . ولا يجب أن نستنبط الحقيقة من توقعاتنا ، مهما كانت أكيدة . أو من حكمنا المتداولة ، مهما انتشرت . أو من أوامر رجال الدين مهما تكررت . أو من الدعوات الأيديولوجية البسيطة ، مهما كانت مُقنعة . يجب أن نستنبط الحقيقة من الوقائع .

---

* خطاب ألقى فى قمة رؤساء مجالس الإدارة لشركات المجموعة الاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادى فى شنغهاى بالصين فى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٢ .

كذلك قال «دنج» إن لون القطة ، سوداء كانت أو بيضاء ، لا أهمية له طالما تصطاد الفئران .

وبكلمات بسيطة يجب أن نكون پراجماتيين ، ولا يعنى ذلك أن الغاية تُبرر الوسيلة ، ولكنه يعنى أننا يجب أن نُركز على النتائج ، على الأهداف الحقيقية التى يجب أن يحققها مجتمعنا . فلا يجب أن نقع فى أسر الوسائل التى اخترعناها حتى لا ننسى الأهداف التى نسعى لتحقيقها . كذلك لن تكون هناك سوى فاعلية ضئيلة لأى مسعى لاتباع الوسائل التى تبدو فاعلة وذلك عندما تكون النتائج فاسدة .

يجب أن نعتمد على أنفسنا سريعًا ، ونكون قادرين على التكيف السريع مع الظروف المتغيرة . ويجب أن نعلم أنه لا وجود لحذاء واحد يناسب كل قدم . يجب أن نفعل ما يُناسبنا ويفيدنا .

وعندما يصبح شىء ما غير مُفيد لنا ، يجب أن نتحول سريعًا إلى استراتيچيات وسياسات وإجراءات أخرى .

وإننى لأؤكد على أهمية مبدأ استنباط الحقيقة من الوقائع ، وذلك لأنه عندما يتعلق الأمر بموضوع «العولمة» اليوم ، سنجد أن العالم يواجه نقصًا حادًا فى الحقائق . فهناك حقائق محدودة للغاية وكثير من الحكايات التى تهدف إلى خدمة الذات . هناك كثيرون متأهبون لقول الأكاذيب ولوى الحقيقة للتماشى مع قضيتهم المقدسة .

وأؤكد على الحاجة للپراجماتية ، لأن عولمة اليوم تتطلب المزيد من الأيديولوچيا . فهناك أقل القليل من الفطرة السليمة والتفكير المستقيم . وتعتبر محدودية الفكر الپراجماتى فى مثل صعوبة نقص الحقائق . فبغض النظر عن جنسيتنا ، أمريكيون – أرمن – سويديون – أو صوماليون ، أو وجودنا داخل الحكومة أو خارجها ، فإن حاجتنا للتفكير الجمعى أقل بكثير من حاجتنا للتفكير الفردى المستقل . كذلك يجب أن نتأكد أننا لا نسلم قيادنا

لأصحاب النيات الحسنة ، أو لسُفراء النيات الحسنة ، لأن بعضهم يعملون من خلال كبرى المدارس اللاهوتية فى العالم .

ولهذا يجب أن أتوجه بالتهنئة إلى مُنظمى القمة ، وذلك لاختيارهم موضوع حديثى وهو : «العولمة والتنمية المشتركة» .

ومن الواضح أن المنظمين للقمة لا يعتقدون أن العولمة (كما يتمّ تقديمها ، وممارستها وفرضها اليوم) تعمل بما يكفى من الجدية لصالحنا وتقدمنا جميعًا ، ومنذ فترة ليست بعيدة أوجد هذا التوجه تيارًا من المتمردين الجهلاء أصحاب الآراء الوقحة العنيدة والذين لا يندمون على شيء . وهؤلاء لن يروا الحقائق المقدسة .

لقد اهتدت أيديولوچيات العولمة إلى أن العولمة صالحة لكل فرد وفى كل الأزمان وبكل الوسائل . وذلك مُناقض لكل الحقائق التى أفرزتها تجارب عديد من الدول فى شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وخلال المنتدى الاقتصادى العالمى فى «داڤوس» بسويسرا ، والذى عُقد فى شهر فبراير عام ١٩٩٩ ، والتى تُعد مركزًا لأيديولوچيا العولمة اليوم ، طرح «نيلسون مانديلا» هذا السؤال : «هل العولمة لأجل مصلحة الأقوياء من رجال المال ، والمضاربين فى البورصة والمستثمرين والتُجار؟ وهل تسعى لتقديم أى شيء للرجال والنساء والأطفال الذين سحقهم الفقر؟»

واسمحوا لى أن أستشهد بـ«مايك مور» - المدير العام لمنظمة التجارة العالمية . فى نوفمبر عام ٢٠٠٠ قدمت مجلة «الإيكونوميست» ملفًا عن العولمة ، ومنه أختار هذا المقتبس لـ«مور» : (أحيانًا أشعر بأننى أريد أن أكون مع الصغار بالخارج . فعندما يقولون إن النظام غير عادل ، فإنهم ليسوا مُخطئين دائمًا) .

ومُنذ فترة ليست بعيدة أعلن أنصار الرأسمالية والتجارة الحُرّة ، ومن بينهم منظمة

التجارة العالمية ، أنه لن يكون هناك سوى الفائزين . فقط نتحمل الألم لفترة أطول قليلاً . ويعد فترة أطول قليلاً وأخرى أطول قليلاً ، سيأتى المكسب بالتأكيد . والآن واضح تمامًا من العولمة ، كما يتم تقديمها وممارستها وفرضها علينا ، أن هناك فائزين كبارا وخاسرين كبارا ، وأن النموذج الرئيسى للفائزين والخاسرين ثابت لا يتغير – وغير عادل ، لأن الفائزين هم الدول الغنية والخاسرين هم الدول الفقيرة .

وبين المفكرين المتبصرين والمسئولين ، والذين لهم رؤية مُتسعة تناقض الرؤية الضيقة السائدة ، هناك إجماع عالمى جديد على أنه فى حالة التوجه لدعم العولمة ، يجب أن يكون هناك مزيد من الفائزين وعدد أقل من الخاسرين ، وهؤلاء يجب أن يكونوا خليطًا من الأثرياء والفقراء .

وهناك اتجاه عالمى جديد ناشئ على أنه يجب أن يكون هناك حد أقصى لمكاسب الفائزين ، وحد أدنى لخسارة الخاسرين .

ولقد جاءنى بموضوع حديثى هذا بعض مُنظمى القمة ، وهم من اللاأدريين* ، يقترحون أننا يجب أن نسعى لتقديم وممارسة وفرض نموذج مستنير من العولمة يهتم بالمجتمع ويُفيده ، عولمة مستنيرة تضمن التنمية المشتركة للجميع ، ليس فقط عبر العالم بل داخل الدول المختلفة .

وإذا تغاضينا عن كثير من عيوب ونقائص العولمة ، فلن تستمر العولمة ، ولن يُمكن الدفاع عنها . وبدلاً من ذلك ستصبح ، كما هى فى دوائر مُتعددة ، «مُجرد كلمة . . بذيئة» . ومثلها مثل العديد من الأفكار الكبرى الأخرى ، سينتهى بها الحال إلى مزبلة التاريخ .

وهكذا –فليس هناك أدنى شك حول ماهية الفائزين الكبار فى لعبة العولمة ، إنهم :

---

* اللا أدرى agnostic : مَنْ يعتقد أن وجود الله وطبيعة وأصل الكون أمور لا سبيل إلى معرفتها .

مُفرطو الثراء والقوة (ولهذا فهم المتنافسون الحاليون) . كذلك ليس هناك أدنى شك حول ماهية الخاسرين الكبار : إنهم الفقراء والمستضعفون (والذين ليس لهم أدنى فرصة للمُنافسة الآن مع الأفضل والألمع والأقوى والأكثر قدرة على المنح فى العالم) .

ويُطلق اليوم على مفرطى الثراء «شبكة الأفراد الأكثر ثراءً» .

وطوال سنوات عديدة مضت داوم كل من «ميريل لاينش ، كاب جيمينى إرنست ويونج» على إصدار دراسة أُطلق عليها «تقرير الثروة العالمية» . ويعلن التقرير الصادر فى يونيو ٢٠٠١ أنه يوجد حوالى «٢ , ٧» مليون شخص ضمن شبكة الأفراد الأكثر ثراءً ، وذلك حسب آخر إحصاء تم العام الماضى .

كذلك يتم تعريف «شبكة الأفراد الأكثر ثراء» بوصفهم الأشخاص الذيهم لهم أصول استثمارية تُقدر على الأقل بمليون دولار أمريكى ، وذلك بغض النظر عن واقع وضعهم الاجتماعى .

وهؤلاء هُم الأشخاص الذين يمتلكون مليون دولار أو أكثر ، ويكون بمقدورهم استخدام هذه الأموال سريعًا فى شراء الأسهم أو صناديق التغطية أو المضاربة فى البورصة أو فى السندات المالية ، وغير ذلك من العمليات المالية . وبذلك لا يشير التعريف السابق إلى كثير من الأشخاص الأقل ثراءً ، والذين لديهم موارد مالية أو استثمارات أقل من مليون دولار أمريكى .

واسمحوا لى أن أوضح موقفى . فأنا لا أحمل شيئًا ضد الأثرياء ، أو ضد شديدى الثراء أو حتى ضد هؤلاء الناس الذين يُدعون بـ«فاحشى الثراء» . وأتمنى أن يكون بين الحضور أكثر من شخص ضمن هذه الفئات . وآمل أن يصبح الأفراد الأثرياء أكثر ثراء فى المستقبل .

لقد كان «دنج» على حق فى تأكيده على فضيلة الكسب المشروع . فأن تكسب مالاً

دون أن يؤدى ذلك إلى البؤس والتعاسة ؛ لهو الفضيلة الحقة . لكن ربما تكونون مهتمين بمعرفة أنه منذ عام ١٩٨٨ ، قد تزايد إجمالى ثروة الأفراد الأكثر ثراء فى العالم بمقدار ثلاثة أضعاف ، أو ما يُعادل أكثر من ٣٧٥٪ .

وفى إحدى السنوات جيدة الربح مثل عام ١٩٩٩ ، زاد إجمالى استثمارات الأفراد الأكثر ثراءً وذلك حسب التقرير الصادر من «ميريل لاينش وكاب چيمنى إرنست ويونج» بنسبة ١٨٪ ويعنى ذلك أن ثروتهم الاستثمارية قد حققت نمواً بمقدار ٤٠٠٠ بليون دولار أمريكى . ويمكننا أن نقول إن مقدار الزيادة فى ثروتهم بلغ أربعة أضعاف الناتج القومى فى الصين لعام ١٩٩٩ . ومعنى ذلك أن استثمارات هؤلاء الأعضاء فى شبكة الأفراد الأكثر ثراء فى العالم ، وعددهم سبعة ملايين ، قد زادت بما يُعادل أربعة اضعاف الناتج القومى لـ٢ , ١ بليون صينى فى الصين لعام ١٩٩٩ .

وفى عام ٢٠٠٠ الذى يعتبر ؛ مقارنة بسابقه ؛ أقل رواجًا ، وعندما تعرضت الأسواق العالمية لاضطرابات شديدة ، زادت استثمارات الأفراد الأكثر ثراءً فى العالم بما يُعادل ٥٨٠ , ١بليون دولار أمريكى فقط ، وتمثل نسبة زيادة ٦٪ من العام السابق . ويُمكن اعتبار هذه الزيادة متوسطة . ومن الممكن أن يُقال أن هذه زيادة تافهة ، لولا أن الـ« ٥٨٠ , ١» بليون دولار أمريكى تعادل ثلاثة أضعاف إجمالى الناتج القومى فى الهند والتى يبلغ عدد سكانها حوالى ألف مليون نسمة .

وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر لا أعرف هل ما زال من الممكن أن تتحرك رؤوس الأموال العالمية بحرية فى أرجاء العالم دون محاذير وطنية وعقبات حدودية .

ولكن وفقًا للمعدلات الحالية للحركة العولمية فى أسواق المال العالمية ، يتنبأ أحدث تقرير صادر- عام ٢٠٠١- عن الثروة العالمية بأنه خلال السنوات الخمس القادمة ستحقق شبكة الأفراد الأكثر ثراءً فى العالم نمواً سنويًا فى حجم استثماراتها يُقدر بـ٨٪ . وحسب هذه التوقعات فإن الفائض الذى يتوقعون تراكمه سيجعل إجمالى رءوس الأموال المتداولة

فى شراء الأسهم والاعتمادات المالية ، المضاربة فى البورصة أو السندات المالية وغير ذلك من العمليات المالية ، يصل عام ٢٠٠٥ إلى ٣٩تريليون دولار أمريكى والرب وحده يعلم كم سيبلغ حجم استثماراتهم .

والرب وحده يعلم كم سيبلغ حجم ما يستطيعون اقتراضه . ولكن يكفى أن نعلم أنه فى العام الماضى بلغت استثمارات هؤلاء الملايين السبعة ما يُعادل ٢٠٧ ضعف إجمالى الناتج القومى لـ٢٨٠ مليون مواطن فى الولايات المتحدة الأمريكية . وإذا صحت توقعات تقرير الثروة العالمية الصادر عام ٢٠٠١ ، فإنه بمجىء عام ٢٠٠٥ ستبلغ استثمارات الأفراد الأكثر ثراء فى العالم فى شتى مجالات الاستثمار والمعاملات المالية ، والبالغ عددها ٦,٠٠٠ فى شتى أنحاء العالم (والتى يُمكنها كذلك أن تقترض مبالغ طائلة) ما يُعادل أربعة أضعاف إجمالى الناتج القومى فى الولايات المتحدة و٣٦ ضعف إجمالى الناتج القومى الحالى فى الصين و٨٢ ضعف إجمالى الناتج القومى الحالى فى الهند .

ولتتخيلوا قدر التأثير الاقتصادى الهائل لهؤلاء الأفراد الأغنى فى العالم على الحكومات الوطنية وعلى نظام الاقتصاد الدولى . إنهم أكثر المستفيدين من العولمة ، والأكثر اهتمامًا بالتدفق الحُر وحرية التصرف فى رؤوس الأموال العالمية . وإذا افترضت أن لدى بليون دولار أمريكى ، فإننى أتشكك فى قدرتى على الانضمام إلى عالم كامل العولمة وبلا حدود أو قيود على ما أستطيع أن أفعله بأموالى هذه وكيف أستطيع أن أكسب المزيد من المال .

وأضيفوا إلى ذلك ثانى أكبر المستفيدين من العولمة كما يتم تقديمها وممارستها وفرضها اليوم : «المؤسسات الاندماجية العالمية»* والتى تسعى إلى تحقيق أقصى هيمنة عالمية ، ولا تولى اهتمامًا يُذكر بتحقيق أقصى ربحية ممكنة مع زيادة ما يُطلقون عليه «قيمة المساهمة» .

* ويُطلق عليها كذلك الشركات مُتعددة أو مُتعدية الجنسيات .

ولن أتكلم كثيرا عن الشركات مُتعددة الجنسيات والتى نتصارع جميعًا بغرض اجتذابها إلى اقتصاداتنا . وربما يكون كافيًا أن نلاحظ أنه من بين أكبر مائة (١٠٠) كيان اقتصادى فى العالم ، هناك (٥١) شركة مُتعددة الجنسيات و(٤٩) دولة . وأن حجم التعاملات التجارية لأكبر مائتى (٢٠٠) شركة عالمية يتجاوز إجمالى الناتج القومى لـ(١٨٢) دولة . (وبالمصادفة ، تقوم هذه الشركات بتوظيف «١٨,٨» مليون شخص ، وهو ما يعادل ثلاثة أرباع (٣/ ٤) من واحد بالمائة (١٪) من عمال العالم .

وفى وجود مثل هذا الجبل من المال والقوة والناتجة عن السطوة اللامحدودة للدولار ، هل هناك ما يبعث على الدهشة فى أن الرأسمالية العالمية واقعة تحت سيطرة «إجماع واشنطن وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية- والدول الأكثر ثراء وقوة فى العالم» . وهل هناك ما يدعو للدهشة فى أن تكون الرأسمالية العالمية مسئولة عن تطور العولمة كما يتم تقديمها وممارستها وفرضها اليوم ؛ وهل هناك ما يُدهش فى أن ما سبق ورأينا من أشكال العولمة إنما يعمل بقوة من أجل شديدى الثراء ، ولا تبذل أدنى جهد من أجل اهتمامات الفقراء والمعدمين ، وأنها لا تعمل بأية رغبة أو حماس فى تحقيق التنمية المشتركة لكل المجتمع الإنسانى العالمى؟ .

على كل المفكرين المدركين أن يعرفوا أن الوضع الحالى لا يمكن أن يستمر ، وأن العالم لن يتحمله أكثر من ذلك . ولكن السؤال المطروح بقوة هو : كيف نحصل على نتائج أفضل لنا جميعًا؟ إننى لأشعر بالخوف مما أراه من أمل ضعيف فى الوصول إلى تحالف عالمى يستطيع أن يعمل بكفاءة من أجل عولمة مُنتجة لا تخلو من الشفقة والاهتمام بالآخرين . الأمل ضعيف فى عمل جماعى عالمى للوصول إلى عولمة مستنيرة تستطيع أن تقدم الكثير «للرجال والنساء والأطفال الذين سحقهم الفقر» حسبما قال «نيلسون مانديلا» .

نحن نعيش فى عالم ليس للإقناع فيه سوى تأثير محدود ، بينما للقوة قدرة هائلة

على الإقناع والتـأثير ، فالقيادة كلها للأثرياء والأقوياء . وهم الذين يحددون ما يجب أن يحصلوا عليه ، وما يريدونه . ورغم ذلك لن يتنازلوا سوى عن القليل .

ويعتقد كثيرون أن الأنانية المطلقة قيمة ، وأن الجشع عظيم ، وأن الاهتمام المستنير والتعاطف ضعف ، وأن إنكار الذات والتضحية لأجل المصلحة المشتركة علامة على الخلل العقلى . بالتأكيد لدينا فرصة جيدة للوصول إلى عولمة أكثر انتاجية ، وذلك إذا ما اتحدت الدول الآسيوية خلف فكرة العولمة المنتجة والمهتمة والمتعاطفة . يجب أن نعمل بجد لتأسيس نظام نقدى آسيوى ، ويجب أن نعمل من أجل تحقيق ثبات فى الأسواق المالية الآسيوية . ويجب أن نتخلص من الإطار الفكرى التقليدى الذى يقول بـ«إفقار الجار» ونستبدله بالمبدأ القائل بـ«دعم الجار لتحقيق الازدهار» .

وإذا لم يشأ أصدقاؤنا فى كل مكان أن يتعاونوا ، فلا يجب عليهم أن يسعوا لإعاقتنا . وإذا لم يستطيعوا أن يكونوا جزءً من الحل ، فيجب أن ينسحبوا حتى لا يكونون جُزءً من المشكلة . واسمحوا لى أن أنهى بالتأكيد على حقيقة واضحة : إن التقدم الذى نحتاجه فى السنوات القادمة من الممكن أن يتأتى فقط من العمل القومى وروح المبادرة الفردية . فنحن لم نحارب للحصول على الاستقلال كى نكتفى بمجرد المعرفة . من حقنا أن نعمل لصالح شعوبنا ومستقبلنا . ويجب أن نُرحب بالنصيحة ، لكننا لا يجب أن نقبل تلقى الأوامر . يجب أن نبحث عن الحقيقة بين الوقائع ، يجب أن نقوم بما يصلح لنا ويُفيدنا ، ونتجاهل ما لم يَعُد ذا نفع .

وبالتأكيد عندما نفتح النوافذ لكى يدخل الهواء المنعش ، سيدخل بعض الذباب . لكننا يجب أن نترك النوافذ مفتوحة . أما إذا فتحنا النوافذ وتعرضنا لهجوم النمور والدببة ، فربما يجب علينا أن نفتح النوافذ الموجودة فى الدور الثانى بينما يجب أن تظل الموجودة فى الدور الأرضى مُغلقة حفاظًا على أمننا . يجب أن نقوم بذلك حتى فى مواجهة أكثر

التأكيدات إغراءً وإقناعًا والتى يقدمها الدببة والنمور . يجب أن تقوم بذلك حتى فى مواجهة أقوى معارضة من الدببة والنمور .

كما يجب أن نكون مُتأهبين دائمًا لقول «نعم» سريعًا لأشكال مُحددة من العولمة ، فيجب أن نُجَهِّز أنفسنا لنقول لا ولا ولا عندما يجب أن نقول ذلك ، وأن نسترشد دائمًا بما تمليه البراجماتية .

وهنا فى شرق آسيا لا ننكر أننا قد أفدنا كثيراً من بعض أوجه العولمة كما عانينا كثيراً من أوجه أخرى (وذلك حسب النموذج العولمى الذى يتم تقديمه وممارسته وفرضه علينا اليوم . .) يجب أن نعمل بجدية لتحسين التوازن بين التكاليف والمكاسب .

نحن نعرف - كمجتمعات - أن التعليم والمعرفة لازمان للعملية التنافسية فى عالم مُعولم .

ويجب أن نتأكد أننا قمنا بالاستثمار الضرورى لأهم مواردنا كدول وهو : شعوبنا .

وفى التحليل الأخير ، يجب أن نتأكد من أن شعوبنا قد فهمت أن اليد القادرة على المعاونة التى يحتاجها كل إنسان ، هى تلك الموجودة فى نهاية ذراعه اليُمنى . وقبل كل شىء يجب أن نعى أن الله لا يساعد إلاّ الذين يُساعدون أنفسهم .

كان ذلك هو الوضع قبل عصر العولمة ، وهو الوضع الحالى ، وسيكون كذلك فى الأيام القادمة .

والأهم ، حسب نصيحة «دنج» أننا يجب أن نبحث عن الحقيقة بين الوقائع . يجب أن نقوم بما ينفع ونتخلى عن الذى لم يعد منه نفع . يجب أن تكون لدينا القوة والشجاعة لنقوم بما هو مُنتج ونافع لشعوبنا وللمجتمع الإنسانى العالمى . إن وعد العولمة بتحقيق الرخاء الكونى ليس سوى وهم وضلال ، ومن الحكمة أن نتعامل بشكل براجماتى مع المطالب التى يُقدسها أنصار العولمة .

٤- العولمة وأثرها على الاقتصاديات النامية *

«من الواضح أنه لكى تتقدم العولمة سريعًا بين الدول وداخلها ، دون نشوب حرب فى الشوارع - فهناك حاجة مُلحة لعولمة جديدة تعمل باجتهاد أقل فى خدمة شديدى الثراء ، وبكد أكثر فى خدمة الفقراء المعدمين» .

طُلب منى أن أتحدث عن العولمة وتأثيرها على الاقتصادات النامية ، مع التركيز بشكل خاص على التحديات الرئيسية التى تواجه العالم النامى ، وكذلك عن الاستجابات المثلى التى يجب القيام بها .

وبداية اسمحوا لى أن أعتذر لأننى لن أكون مُنافقًا ، ولأننى لن أقول بعض الأشياء التى ربما يرغب البعض أن أقولها . لقد حاولت أن أجرب ذلك ، لكننى بوصفى طبيبًا أشعر ببعض القلق تجاه تأثيرات عملية فسيولوچية يطلقون عليها الاختناق . وإننى واثق من أنكم لا تريدوننى أن أختنق بكلماتى ، وأنهار أمام عيونكم .

واسمحوا لى أيضًا أن أعتذر لكم عن قول أشياء غير صحيحة سياسيًا .

فمن الواضح أننا نعيش فى عالم به أشياء صحيحة وأخرى غير صحيحة من الناحية السياسية .

فالحقائق المقدسة للعقيدة الاقتصادية الجديدة التى تُدعى «العولمة» أو «نظام السوق» أو «الليبرالية الجديدة» بسيطة للغاية - وواضحة تمامًا . وأى حاكم لدولة نامية لا يتلو تلك

* الكلمة التى ألقيت أمام المؤتمر الدولى العاشر للتنمية الاقتصادية فى كوالالمبور - ماليزيا ، فى ٢٧ يونيو ٢٠٠١ .

الحقائق المقدسة بعد استيقاظة كل صباح أو قبل ذهابه إلى فراشه كل ليلة ، عقابه معروف تمامًا . ولن أحكى لكم التفاصيل الدقيقة لما أفعله عندما أستيقظ فى الصباح أو قبل النوم مساءً . ورغم ذلك يجب أن أعتذر لهؤلاء الذين يشعرون بالإهانة لأننى لست مؤمنًا مفتونًا بهذه العقيدة الجديدة- تلك العقيدة التى تتطلب إيمانًا تامًا غير مُتشكك ، وطاعة تامة لا يطالها الشك ، خاصة من الفقراء والضعفاء ، ويا حبذا لو كانوا بحاجة ماسة وعاجلة للمال .

وبعد الاعتذار بما يكفى ، اسمحوا لى أن أصرح بإيمانى بأن الدول النامية فى علاقتها بالعولمة تواجه على الأقل خمس تحديات رئيسية .

والتحدى الأول والأساسى هو تحدٍ بسيط يتعلق بالحق فى التفكير الحُر أوالتفكير لأجل مصلحتنا . وليس هذا بالتحدى السهل ، وخاصة أن هناك كثير من الناس الطيبين الذين يسعدون جداً لقيامهم بالتفكير نيابة عنا ، ويغضبون بشدة عندما تحاول مخلوقات ضئيلة مثلنا إعمال فكرها الخاص .

والتحدى الثانى هو تحدى الحقيقة . وهذا بدوره ليس تحديًا بسيطًا لأننا نعيش فى عالم لا توجد به حقائق كثيرة عن العولمة ، بينما هناك الكثير من الهراء عنها . وليس بالأمر الهين أن تفكر بشكل مُستقيم ومباشر ، بينما هناك العديد من العمالقة المُتحدة تُكشر لك عن أنيابها ، ويتظاهر مُقنع تُخفى رغبتها فى ابتلاعنا جميعًا .

والتحدى الثالث الذى يواجه العالم النامى هو تحدى الأمانة والعدل . فكيف نستطيع ضمان أن العالم الجديد ليس فقط جديداً لكنه أكثر أمانة وعدلاً؟ ولماذا فى كل مكان هناك نمط واحد من القهر هو «رجل واحد ، صوت واحد»؟ ما عدا فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . ففى هاتين المنظمتين المُهمتين ، ما يُفرض تقديسه هو : «دولار واحد ، صوت واحد» . . ! ولماذا كثير من الدول المتقدمة ، رغم كل ما تتغنى به عن العولمة والليبرالية ، لا تفتح أسواقها الزراعية ، ولماذا تقدم هذه الدول معونات مالية كبيرة لمزارعيها

فى نفس الوقت الذى تُعلن فيـه أن المعـونـات الماليـة تُربك السـوق ، وأنه يجـب وقف كل المعونات «الاقتصادية والغذائية والوقود» فى الدول الفقيرة ، وإلاّ لن يتم توزيع القروض التى وعدت بها؟

ولماذا لم يقم عدد كبير من الدول الغنية ، رغم كل ما تتغنى به عن العولمة والليبرالية ، بإزالة أشكال الحظر على تلك المُنتجات مثل - المنسوجات ، الملابس والأحذية - والتى يُمكن للدول الفـقيرة أن تظهـر تفوقًا عالميًا كـبيرًا فيهـا؟ ولماذا تفرض تعـريفة جـمركية على كل هذه المنتـجات المُهمـة والتى يستطيع بـواسطتهـا العـالم النامى أن يخلـق حالة مرعـبة من التنافس العالمى؟

وأعـتقـد أن التـحدى الرابع والمركـزى الذى يواجـه الدول النـامـية هو تحدى المنفـعة المتبـادلة . كيف نستطيع أن نُزيد عـدد المتفعين من العـولمة ونحد من عدد الخاسـرين؟ وكيف نضـمن أن نكون مـشاركين فى لعبة المكسب بهـا متبـادل؟ وكـيف نضـمن ألا تكون النتائج ونموذج الفائزين والخاسرين مُنحازة ومحرفة بشكل يصعب إصلاحه؟

فى عـام ١٩٦٠ كان إجـمالى الدخل لنسبة الـ(٢٠٪) من الدول الأغنى فى العـالـم ، يعادل ٣٠ ضعفًا لمجمل دخل نسبة الـ(٢٠٪) من الـدول الأكثر فقرًا فى العـالـم . واليوم ، بعد هذه العـولمة الرائعة ، أصبح يُعادل (٨٥) ضعفًا . ويكشـف هذا الـرقم عن مدى تركـز الثروة فى يدى الأغنى . وحـسب ما تعلنه الأمم المتحـدة (فإن الأصـول المالـيـة لأغنى مائتى شـخص فى العـالـم تـزيد على إجـمالى دخل نسـبـة «٤١٪» من سكان العـالـم) . ولـك أن تتـخيـل أن مائتى شـخص فى العالم يمـلكون أصول مالية تزيد على إجمالى ما يملكه «٢٠٥» بـليون من البشـر فى العالـم . فكم عـدد الوجبات اليـومية ، وقطع الملابس وأزواج الأحـذية والمنازل التى سيحتـاجهـا مائتى مـليون فـرد ليعيشـوا؟ ورغم ذلك يريدون المزيد ، وعلى العالم أن يتواءم معهم .

ودائمًا ما يُخبرنا كهنة العولمة عن «مكاسب التجارة» . فلماذا لا يخبروننا كذلك عن «آلام التجارة؟» . لماذا لا يخبروننا عن التجارة التى يقوم بها عدد محدود من التُجار والمضاربين ، والتى تجعلهم يربحون البلايين على حساب ملايين الأشخاص الذين يفقدون وظائفهم ، وإعاناتهم من أرز ووقود ، وفى بعض الأوقات يفقدون حياتهم؟ وكيف تستطيع هذه الأغلبية أن تربح من التجارة؟ والآن يتجلى بوضوح بالغ أنه لكى تتقدم العولمة سريعًا بين الدول وداخلها ، دون نشوب حرب فى الشوارع - فهناك حاجة مُلحة لعولمة جديدة تعمل باجتهاد أقل فى خدمة شديدى الثراء ، ويكد أكثر فى خدمة الفقراء المُعدمين .

أما التحدى الخامس والمركزى كذلك ، فأعتقد أنه التحدى الخاص بخلق عالم أكثر رحمة واهتمامًا بالآخرين ، عالم لا يستأثر فيه الفائز بكل شىء ، ولا يفقد فيه الخاسر كل ما لديه ، وحيث يجب أن يذهب مزيد من النجاح إلى القوى والقادر على المنافسة ولكن دون أن يُفرض على الضعيف وغير القادر على المنافسة أن ينزل للدرك الأسفل من الجحيم .

ومن بين المبادئ الرئيسية للعولمة ، الكفاءة الاقتصادية وقدرة الاقتصاد التنافسية . وفى عالم أكثر رحمة واهتمامًا بالآخر ، سيتجه الجميع إلى حقيقة أن القدرة الاقتصادية لا يجب أن تكون المنطلق والمبتغى لكل سياسة عامة . ويمكننا أن نقول إن الكفاءة الاقتصادية لا يجب أن تكون لها الأولوية العظمى فى كل المجتمعات وفى كل الأوقات وتحت كل الظروف فهذه فكرة منافية لأى منطق . فإذا كان لديك ملايين من العاطلين فى بلد فقير ، هل سيتقبلون مزروعات تمت زراعتها بالطرق الآلية دون عمالة بشرية فى الدول الثرية التى تتمتع بالكفاءة ؛ هل يجب أن يتضور الملايين جوعًا ويموتون فى سبيل الكفاءة الاقتصادية؟

وفى عالم رحيم ويهتم بالآخر ، من المؤكد سوف يحتاج كل رجل وامرأة -على قدر ما من التحضر والاحترام- أن يرى بعض التضحية لصالح ملايين الفقراء . فمن حق الضعيف والمتخلف والمعاق وغير القادر على التنافس أن يتواجد ويكون له مكان فى العالم ،

وأن تُمَد له يد المُساعدة . لا يُمكننا أن نقصيهم مثلما حاول هتلر أن يفعل بالمعاقين والمتخلفين ذهنيًا .

ويُشكل كل تحد من التحديات الخمس التى أشرت لها ؛ تحديًا مُرعبًا تواجهه الدول النامية وهى الدول الفقيرة ، الضعيفة والتى لا سلطة لديها .

والآن اسمحوا لى أن أركز على التحديين الأولين . اسمحوا لى أن أؤكد على أهمية التفكير المستقل ، وذلك بتوضيح خطورة أن تكون مُعتقداتنا وأفكارنا مُجرد محاكاة للموجود على الرف . وترجع الخطورة إلى أن كل ما يتم بيعه لنا هو فى الغالب أسوأ المُنتجات وأكثرها زيفًا .

ولا أظن أن هناك مهنة ظالمة وباطلة أكثر من مهنة العاملين فى مجال الاقتصاد . . . وذلك -بالطبع- إذا ما استثنينا مهنة السياسيين . ولهذا -على ما أظن- يحاولون جاهدين أن يجعلوا الأمور الاقتصادية تبدو شديدة التعقيد والغموض ، كما لو كانت حرمًا مُقدسًا لا يجب على الناس العاديين أن يقربوا منه (وبالتأكيد ينطبق ذلك على أشخاص مثلى يجب عليهم إدارة شئون البلاد) . وحقيقة عندما يتم استبعاد كل الأساطير المُقحمة ، يتضح أن الاقتصاديين قد استخدموا أكثر الأفكار تخلفًا منذ أن قام صديقنا العزيز «آدم سميث» بوضع الأسس الاقتصادية الأولى عام ١٧٧٦ .

قبل خمسين عامًا ، لو كان شخص ما ، فى مكان ما ، قد طرح فكرة أن «السوق» لابد من أن تتحكم فى القرارات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى لأى مُجتمع ، وأن «السوق» لابد من أن تنظم عمل الحكومات ، أو أن دور الدولة سيتراجع داخل أى بلد ، فإنه (أو إنها) كان سيعتبر شخصًا يُعانى من محدودية الفكر أو التخلف الحضارى -أو منهما معا .

حتى الزعم الأكثر محدودية بأن «السوق» ستكون مسئولة عن تحديد السياسة الاقتصادية ، كان سيقابل بالسخرية الشديدة .

وبإخلاص شديد تقدم العقيدة الاقتصادية الجديدة إيمانًا يجب اتباعه بأنها الشيء الوحيد الصحيح والمناسب . وفى الحقيقة يُعد من قبيل الواجب الاقتصادى أن يتم الاعتقاد بأنه يجب السماح لآلية السوق أن تكون ، حسب كلمات أحد المراقبين ، «المحرك الرئيسى لمصير البشر» . وهكذا أصبح الشيء الوحيد الصحيح والمناسب أن يقوم «الاقتصاد» بوضع القانون للمجتمع .

أصبح كذلك صحيحًا ومناسبًا لأصحاب رؤوس الأموال السرية والمضاربين فى البورصة ، بما لديهم من تريليونات الدولارات فى المصارف ، وبقدرتهم على اقتراض تريليونات عديدة أخرى ، أن يكون لهم السيادة على الحكومات بما يتيح لهم تحديد مستقبل ملايين الرجال والنساء والأطفال الذين لن يروا وجوههم أو يتعرفوا على أسمائهم أبدًا . فهل يجب أن يأتى هؤلاء الشباب ، رجالاً ونساءً ، ويروا هذه الأعداد الضخمة من البشر التى ألقوا بها فى مزبلة التاريخ ، وذلك كنتيجة لسعيهم الحثيث لتحقيق مكسب سريع وقدرتهم على القتل السريع دون مباهاة؟ . . لا لن يحدث ذلك . فالأرقام هى كل ما يرون على شاشات الكمبيوتر عندما يضغطون الأزرار .

فكيف انتقلت «الجماعة المتطرفة» إلى قلب الأحداث؟ وكيف استطاعت «الليبرالية الجديدة» أن تنتقل من جيتو المثقفين لتصبح المذهب المهيمن فى الوقت الحالى؟ ويمكننا أن نتعرف على العملية التى بواسطتها أفسحت العقيدة الاقتصادية القديمة الطريق للعقيدة الاقتصادية الجديدة ، وذلك حسب علم اللاهوت ، ومن خلال الحكايات الخرافية التى تناولتها .

لقد تتبع المؤرخون الاقتصاديون هذه الحكايات حتى وصلوا إلى خلية صغيرة من التلاميذ التفوا حول «فريدريك ڤون هايك» فى جامعة شيكاغو ، تلاميذ مثل «ميلتون

فريدمان» . ومن هذه النواة الصغيرة انبثقت شبكة كونية ضخمة من المؤسسات والمعاهد ومراكز الأبحاث والأكاديميين والكتاب وأبواق الدعاية والعلاقات العامة .

وكما تعلمون جميعا فإن للعقيدة «الليبرالية الجديدة» معابد كثيرة وبارزة منها : صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية . أما الذين يتمتعون بالقوة القصوى فهم أصحاب علاقات العمل المباشرة مع صناع القرار فى أقوى الكيانات الرأسمالية بالعالم ، والذين يتمتعون برؤى نبوئية من موقعهم فى أبراج المال والتجارة فى «وول ستريت» . وتلك الجماعة المتطرفة فى وقت ما ، أصبحت الآن تقيم فى قلاع الثروة والقوة والأصولية ، وأصبحت لها أرصدة ضخمة من المال وذخيرة مذهلة من المرجعيات الفكرية . وكل عام يتخرج عشرات الآلاف من كل أنحاء العالم - من خيرة وألمع شباب العالم النامى والمتقدم - من الأكاديميات حيث يتم تدريس الحقائق المقدسة بكل دقة وحب ، لتتضخم أعداد هذه الجماعة الكهنوتية .

وكما تعرفون ، فإن لمثل هذه العقيدة الاقتصادية الجديدة قائمة مبهرة من الكرادلة الذين يعتبرون بمثابة أوصياء على صيانة النصوص المقدسة ، وهم الموكول لهم تطوير وتنقيح وتفسير اللاهوت الخاص بهذه العقيدة والحفاظ عليها . ولقد نجحت هذه العقيدة فى تكوين جيش ضخم من المبشرين .

فكروا فى أية هيئة للنشر أو للإعلام والتى يتم الإشارة إليها بوصفها «الإعلام العالمى» ، والتى تفترض منها أن تكفل تنوعًا عالميًا هائلاً فى الرؤى والأفكار ووجهات النظر . فكروا فى الشبكات التليفزيونية : (إيه . بى . سى A.B.C. ، بلومبرج ، سى بى إس CBS ، إن بى سى NBC ، سى إن بى سى CNBC ، سى إن إن CNN ، بى بى سى - BBC) . فكروا فى المجلات : التايم - نيوزويك - فورتشن - الإيكونوميست - فارإيسترن إيكونوميك ريفيو «المجلة الاقتصادية للشرق الأقصى» - آسيا فى أسبوع . فكروا فى الصحف : صحيفة وول ستريت الآسيوية - صحيفة وول ستريت - فينانشيال تايمز -

الهيرالدتريبيون الدولية - نيويورك تايمز - واشنطن بوست - لوس أنجليس تايمز . وإننى لأتحداكم أن تجدوا بين الصحف والمجلات وشبكات التليفزيون المحلية ، ما يعارض العولمة ، ولا يظهر اتفاقًا أيديولوجيا مع العولمة ، ولا تتدفق منه الدعاية اليومية - مباشرة وغير مباشرة ، واضحة وضمنية - لمبادئ العولمة المقدسة . إننى متأكد أنها موجودة ، لكن لابد أن يعمل المرء باجتهاد شديد ليجد واحدة ، اثنتين ، ثلاثة أو أربعة فى العالم كله .

أشعر بالأسف لهجومى الساخر الذى تجلى سابقًا . لأنكم سوف تكتشفون فى الجزء الثانى من ملاحظاتى أننى لست مناهضًا للعولمة . إننى أعتقد أن لها إمكانات هائلة . وأعرف أنه بالنسبة لتجربة ماليزيا ، فإن العديد من أوجه العولمة قد منحتها لنا العناية السماوية . لكن يظل من المهم لنا جميعًا - ليس فقط لسكان العالم النامى بل لسكان العالم المتقدم كذلك - أن يتوصل الجميع إلى رؤاهم وأحكامهم المستقلة عن عشرات الأوجه الصغيرة لهذا الشىء المعقد متعدد الأوجه والذى ندعوه «العولمة» .

ألم يتضح كفاية أن العولمة يجب أن تكون أداة لتقدم الإنسانية ، وليس العكس؟

بالتأكيد ليس من الصواب فى شىء أن تكون الإنسانية هى الأداة التى تحقق المجد للعولمة . بالتأكيد لا يجب أن تكون العولمة هى الرب الذى نعبده . كذلك لا يمكن استثناء العولمة من اللوم ، بغض النظر عن العظام المتعددة التى تسببت فى تحطيمها وقدر البؤس الذى تسببت فيه وعدد الأزمات المالية التى سببتها ، أو عدد المجتمعات التى دمرتها والتهمتها . بالتأكيد يجب أن يهتم الناس ، ولو بحماية مكاسبهم .

والآن اسمحوا لى أن أنتقل لتناول التحدى الخاص بالحقيقة . هناك بعض الناس الذين يريدون منا أن نستخلص الحقائق من اللاهوت والنصوص المقدسة - من آدم سميث إلى ميلتون فريدمان . عذرًا - فأنا أرى أنه فى الشئون الاقتصادية لابد أن نستخلص الحقيقة من الوقائع . ولسوء الحظ ليس من السهل الحصول على هذه الوقائع ، حتى فى هذه المرحلة الناضجة من العصر الثانى العظيم للعولمة .

وجزئيًا يرجع ذلك إلى الأيديولوجيا واللاهوت وغير ذلك من خدع العولمة وهرائها - وذلك على طرفى الجدل - بما يساعد على إصابتنا بالعماء . كذلك يرجع إلى أننا نعيش غارقين حتى رقابنا فى فيض من هراء العولمة . وإنه لأمر وارد تمامًا أن ٩٩,٩٩٪ من الصناع العالميين للعولمة لديهم فأس يحفرون به ، واهتمام راسخ يجب حمايته ، ومرتبات يجب زيادتها ، ونظام إيمانى يجب دعمه وآلهة يجب إرضاؤها . وإننى لأعتقد أنه فى الأوقات الراهنة لم يكن هناك سوى موضوع واحد يتم نشره وتناقله بمزيد من الحماس ، ومزيد من التجاهل للوقائع وللكفاءة التى ندعوها «الحكمة» .

وباستثناء الحديث الصاخب والـ Dotcons التى ندعوها بـ Dotcoms يمكننا أن نطرح للنقاش أنه لم يسبق أن عرف تاريخ القضايا الإنسانية مثل هذا القدر من الهراء والأكاذيب التى يتم تداولها فى فترة كتلك قصيرة ، مثلما الحال مع العولمة .

ورغم هذا الضباب الناتج عن تعمد صياغة الحقائق على جانبى الجدل الدائر ، إلا أن هناك بعض الأشياء الواضحة بما يكفى . فمن الواضح ببساطة أنه فى عملية العولمة ليس الجميع فائزين . بالتأكيد هناك فائزون ، وبمزيد من التأكيد هناك خاسرون . الأمر الثانى أن هناك فائزين وخاسرين ضمن العالم النامى ، وكذلك الحال ضمن العالم المتقدم . وليس من قبيل المصادفة أن يعلن ٥٨٪ من الأمريكيين معارضتهم للعولمة .

ثالثاً : نتيجة لاختلاف شبكات الضمان الاجتماعى والرفاهية والمستويات المختلفة للفقر والثراء ، فإن التأثير السلبى السريع للعولمة فى الدول الغنية ، يتمثل غالباً فى فقدان الوظائف ، أما فى الدول الفقيرة فيتمثل هذا التأثير السلبى فى شح الطعام . . على الأقل لفترة من الوقت .

وإننى لأشعر بالخوف عندما أرى عدم وجود أى تكافؤ أخلاقى بين الأسرة التى لا تستطيع أن تأكل خلال عطلة نهاية الأسبوع والأسرة التى لا تستطيع الذهاب إلى السينما ،

وأعتقد أنني أكون في مصاف الملائكة عندما ينفطر قلبي أكثر على الخاسرين في البلاد الفقيرة منه على الخاسرين في البلاد الغنية . خاصة وأن هناك العديد والعديد منهم في العالم النامي وأكثر بكثير من الموجودين في العالم المتقدم . وخاصة وأن الفقراء لا يستفيدون سوى بأقل القليل من بعض أوجه العولمة ، وأنهم في مقدمة من يعانون الخراب عندما تسوء الأمور .

رابعًا- يتجلى بوضوح أن الذين يمتلكون أموالاً طائلة ، لديهم فُرصة مُدهشة لمواجهة الفائزين ، وذلك مُقارنة بالمنتمين للطبقة المتوسطة والذين ليس لديهم سوى القليل ليشاركوا به ، وأخيراً يأتي الفقراء خالين الوفاض .

ويقوم مركز «ميريل لاينش» وكاپ جيمني إرنست ويونج» بإجراء مسح عالمي سنويًا لما يُطلقون عليه «الأكثر ثراء في العالم» والذين لديهم من الأموال السائلة والسندات المالية وغير ذلك من الأرصدة ؛ بما يوازي على الأقل مليون دولار أمريكي .

وفي مسح العام الماضي ، أحصى مركز «ميريل لاينش . .» أنه في عام ١٩٩٩ كان في العالم أكثر قليلاً من سبعة ملايين شخص لدى كل واحد منهم -على الأقل- مليون دولار أمريكي في شكل استثمارات فعلية . وفي عام ١٩٩٩ زاد إجمالي هذه الاستثمارات بمقدار ١٨٪ ، حوالي ٤,٠٠٠ بليون دولار أمريكي ، وهو ما يُعادل خمسة أضعاف إجمالي الناتج القومي للصين والتي يبلغ عدد سكانها ١,٣ بليون نسمة . وفي آخر مسح قامت بـ«ميريل لاينش» ونُشر في ١٤ مايو ٢٠٠١ ، وجد أنه نتيجة للانهيار في الأسواق المالية بشتى أنحاء العالم ، لم يزد عدد الأشخاص الأكثر ثراء في العالم إلاّ بمقدار «١٨,٠٠٠» شخص في عام ٢٠٠٠ . وبلغت ثروة هؤلاء الـ(٧,٢) مليون شخص الأكثر ثراء في العالم ، في عام ٢٠٠٠ ، حوالي ٢٧٠ تريليون دولار أمريكي ، وهو ما يزيد بنسبة ٦٪ عن إجمالي ثروتهم العام الماضي . وفي عام ٢٠٠٠ لم تزد ثروتهم سوى زيادة متواضعة ، ويراها البعض تافهة ، حوالي ١,٥٠٠ بليون دولار أمريكي ، وهو ما لا يزيد كثيرًا عن خمسة أضعاف إجمالي

الناتج القومى فى الهند والتى يبلغ عدد سكانها بليون نسمة . ويتضح من ذلك أنه لابد أن يكون هناك مقابل لأن تصبح غنيًا فى عالم بلا حدود . . ! وأعتقد أننى قد قلت أكثر من اللازم عن التحديات التى تواجه الدول النامية .

حسنًا- فى مواجهة هذا الحقائق القوية والقاسية ، كيف نستطيع التصرف؟

أعتقد أنه مثلما توجد تحديات خمس رئيسية فى مواجهتنا ، هناك على الأقل خمسة منطلقات استراتيچية رئيسية يجب أن نسترشد بها :

١- العقلانية .

٢- الجاهزية .

٣- التمثيل .

٤- المسئولية .

٥- حرية الإرادة .

وأعتقد أن «العقلانية» تُعد مبدأ رئيسيًا لأننا يجب أن نكون حريصين حتى لا نُلقى بالطفل الرضيع مع مياه الاستحمام . فمن بين عشرات الأبعاد للعولمة ، هناك العديد من الأبعاد التى لا غنى عنها بالنسبة للمجتمع والاقتصاد الحديث .

لا يجب أن نُدير ظهورنا لما فى العولمة من خير ، تمامًا مثلما لا يجب أن نعتنق- فى عماء- نقائصها ، فالقيام بذلك يُعد مُنافيًا للعقل والمنطق . ودعونا نصلى للرب القدير كى نتحلى جميعًا بالعقل والحكمة لنكون قادرين على التمييز بين (الخير والشر) و(الصالح والطالح) فى عالم يبدو أن كل من فيه يهدفون إلى أن يبيعوا لنا بضائع بفاتورة مزورة .

وحتى عندما تكون هناك بعض الجوانب المنتجة للعولمة ، فإن المشكلة هى الإعداد التدريجى المناسب والجاهزية ، وهو ما يجب الإعلان عنه بجدية . وليس من مكان فى العالم تجلى فيه ذلك الوضع أكثر من الأزمة الكبرى التى تعرض لها شرق آسيا خلال عامى

١٩٩٧-١٩٩٨ . واليوم تحتل هذه القاعدة المركز من الفكر الأصولى الاقتصادى . وكذلك يتقبلها حتى أكبر كهنة الليبرالية الجديدة . وللأسف نسى كل المبشرين بالليبرالية الجديدة ومندوبى المبيعات فى غمار حماسهم ، خلال الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضى ، وضغطهم علينا كى نتحرر ، نتحرر ، نتحرر . . نسوا أن يُضيفوا هذا الشرط «عندما تكونون جاهزين» . وكان كثيرون ممن تبنوا أفكار السوق فى شرق آسيا وغيرها من المناطق ، مُفرطين فى التفاؤل لدرجة حالت دونهم وإعمال عقولهم فى هذه الأفكار .

ثالثًا- يجب كفالة الديموقراطية لكل العمليات التى يتم خلالها مُناقشة ووضع القواعد والقوانين الدولية والتى يتم تطبيقها بعد ذلك على العالم أجمع . وليس من حق الأغنياء أن يتناقشوا فيما بينهم فى حجرات التفاوض المغطاة بالرخام فى «چينيف» ، ثم يخرجوا ليقدموا للعالم النامى ما توصلوا إليه . يجب أن نوضح موقفنا تمامًا : لا تحرير ، لا عولمة دون تمثيل . وربما ما زال أهالى «بوسطن» يتذكرون تجربة إلقاء الشاى فى البحر .

رابعًا- بقدر ما تتيحه لنا سلطاتنا المحلية ، يجب أن نطالب بتوفر أعلى مستويات المبادئ والأخلاق والشعور بالمسئولية من الشركات العالمية العملاقة والتى نسعى لجذب انتباهها ، ونستضيف مشروعاتها .

وأعتقد أنه أمر شديد الحيوية بالنسبة لنا أن ندعم أنفسنا ، ونفكر لأنفسنا ، ونتأكد أن لدينا من الإدارة والذكاء ما يكفل لنا أن نقرر مصيرنا بأنفسنا . وليس ذلك بالأمر الهين فى عالمنا حيث كثير من الدول النامية مُكبلة بالديون ، وخاضعة لهيمنة صندوق النقد الدولى أو للشروط الجائرة للبنك الدولى ، أو تعتمد هذه الدول على المعونات الأجنبية من الدول المُتقدمة . ولمُعظم هذه الدول التى لم تعد حكوماتها قادرة بعد الآن على تقرير ما تستطيع القيام به لأجل شعوبها ، تعتبر تحذيراتى ومُناقشاتى مُتأخرة للغاية . ولكن حسبما يتجلى تاريخيًا ، من الممكن تحويل إتجاه المد .

ومن بين الحقائق المركزية لوقتنا الحالى ، أن العصر الثانى العظيم للاستعمار قد خيم

علينا . وقد يكون ذلك الوضع مناسبًا ومن الطراز الأول للجُناة والمُستفيدين . لكنه بالتأكيد عكس ذلك تمامًا بالنسبة للضحايا الحاليين والقادمين كذلك . وبالنسبة لـ«ماليزيا» أقول إن ٤٥٠ عامًا من الاستعمار كافية . يجب أن تتحرر «ماليزيا» . يجب أن نكون أحرارًا لنقرر مُستقبلنا بأنفسنا . ويجب أن نأمل أن أصدقاءنا ، الذين يحترمون الحرية ، سيمنحون لنا ما يطلبونه ويتوقعونه لأنفسهم .



٥- أثر العولمة على العالم الإسلامي *

«على البلاد والحكومات الإسلامية واجب التأكد من أن العولمة لن تؤدى إلى تهميش دولهم كما سبق وحدث مع عصر الثورة الصناعية . فلن نستطيع أن نتحمل ذلك الوضع فى الوقت الحالى . لأنه إذا حدث ثانية وفقدنا فرصة مواكبة التطورات الجذرية والسريعة التى تحدث الآن فى عالم التكنولوجيا والعلوم ، وما ينتج عنها من تغيرات فى استقبال العالم لكثير من الأشياء والأفكار والمفاهيم فى العلاقات الإنسانية والدولية ، إذا فاتنا كل ذلك وفشلنا فى التعامل معه ، فلن نتعرض للتهميش فقط ، بل ستتعرض لسيطرة وهيمنة دائمتين» .

تأتى هذه الندوة فى توقيت مُناسب للغاية ، لأنها تُقدم وتُناقش الاتجاهات الحالية للعولمة ، والتحديات التى تفرضها على العالم النامى ، وبالطبع يشمل ذلك العالم الإسلامى . وبالنسبة لهذه الاتجاهات تُعتبر كل الدول النامية غير مُتقدمة أو متحضرة على الإطلاق ، حتى ولو كانت دولاً فاحشة الثراء .

ويجب أن يتذكر المسلمون أن الثورة الصناعية قد فاتتهم تمامًا . فبينما كانوا مُنشغلين فى مُناقشة ما إذا كانت عملية التحديث مُتماشية مع الإسلام أو لا ، وبينما كانوا يدينون

* خطاب ألقى فى الندوة الدولية عن أثر العولمة عى العالم الإسلامى - (كوالالمبور : ماليزيا) فى ١١ يونيو ٢٠٠١ .

بعضهم البعض لتفاهات تتعلق بالعلم والدين ، وبينما كانوا يُفكرون طوال سنوات عن إمكانية استخدام الكهرباء فى المساجد أو لا ، كان الأوروبيون منشغلين تمامًا بتطبيق معارفهم الجديدة فى مجالات الميكانيكا الهندسية ، بما يسمح بتخفيض عدد العمال واستبدالهم بالآلات .

وقاموا بتدريب وإعادة تأهيل عمالهم ليعملوا فى المصانع ، وتطوير تقنيات الإنتاج الضخم ، وعملوا بدأب لتحسين جودة مُنتجاتهم وخفض التكلفة وبناء أسواق عملاقة .

كما قاموا بتحسين سرعة وقدرة مواصلاتهم ، للوصول إلى أسواق جديدة والهيمنة عليها . وبالتأكيد أنتجوا أسلحة أفضل ، وبهذه الطريقة وضعوا نهاية للإمبراطورية الإسلامية .

نعم -الثورة الصناعية هى التى دمرت الإمبراطورية الإسلامية .

وللآن يبدو أننا ستتخلف عن ركب ثورة المعلومات ، تلك الثورة التى ستجعل العالم ينكمش ، وتُجبر المسلمين على مُكاتفة كل أنواع البشر ، ليس فقط ممن لهم عقائد مُختلفة ، بل وممن لديهم قيم أخلاقية جديدة تبدو مُنفرة تمامًا للمسلمين .

فى الماضى كنا قادرين على عزل أنفسنا ، ومحاولة ممارسة عقيدتنا وتطبيق مبادئنا دون أن نتعرض للتأثير الملوث للآخرين . لكن ذلك غير ممكن اليوم . فالتليفزيون والإنترنت ، وحتى التليفون ، تجلب الحياة الخاصة لأشخاص غرباء ينتمون لثقافات أجنبية ، إلى داخل بيوتنا مُباشرة بل وإلى داخل حجرات نومنا . وربما نرغب فى إجبار شعوبنا على نبذ المؤثرات الخارجية ، وربما نقوم بحظر التليفزيون والسينما ، لكن يظل السؤال مطروحًا : إلى متى نستطيع القيام بذلك؟ فلقد بدأ فعلاً غزو عالمنا ، لكنه سيكون أكثر اجتياحًا . ولا مفر .

فنحن الآن نعيش عصر العولمة فى عالم بلا حدود . فهل نستطيع إبعاد أى شىء إذا لم

تكن لنا حدود؟ إن طائرات التجسس والأقمار الفضائية تتابعنا وترصد كل شيء نفعله .

وهكذا لم تعد هناك أية خصوصية في الحقيقة ، رغم أن المسلمين شعب شديد الخصوصية .

الآن يتم تقديم ونشر أفكار موجهة لإصابة جوهر عقيدتنا . فهل نستطيع أن نتعامل مع حقوق الإنسان بما تتضمنه من حق اختيار العقيدة؟ هل نستطيع التعامل مع الحق في حرية نشر وتداول المعلومات ، ومن بينها معلومات عن عقائد أخرى وتأويلات مشوهة لعقيدتنا وكذلك معلومات إباحية؟

نحن الآن نرى المدافعين عن العولمة يعدون أنفسهم بنشاط بالغ للانفراد بميزة عالم السوق المفتوحة . الجميع يتحدون ، المصارف الضخمة والشركات العملاقة ، يحققون المكاسب ويندمجون ، ثم يحققون المزيد من المكاسب ثم يندمجون ثانية . وذلك رغم أن كلا منها على حدة أضخم من مُعظم البلدان ، لدرجة أنها تستطيع أن تشترى بلادًا بأكملها إذا أرادت ذلك . وبالتأكيد تستطيع شراء رجال السياسة في بلادنا .

إنها كيانات قوية بحق وبالغة التأثير . ترضخ حكوماتها إلى ما تريد وكذلك يجب أن تفعل الحكومات الأخرى . وهناك أشياء كثيرة يُمكن أن تقوم بها هذه الكيانات العملاقة ، مثل : تخفيض الاستثمارات ، سحب رؤوس الأموال ، تخفيض قيمة العملة ، الضغط على الحكومات لتغيير قوانين وإصدار أخرى جديدة وذلك وفقًا لمصلحتها ، وإذا كانت هذه الأشياء في صالح تلك الكيانات العملاقة ، فهي ليست بالضرورة في صالح البلد التي تعمل بها هذه الكيانات ، وليست في صالح العالم بشكل أشمل وأعم ..

ومثل هذا العالم المعولم- بلا حدود- والمضطرب ، هو ما يدفعنا إليه المدافعون عن العولمة . فكيف نعرف أننا تعرضنا للغزو ، إذا لم تكن لنا حدود بالفعل؟

وهذا الغزو ليس بحاجة إلى الجيوش التي نراها في بلادنا ، فنحن معرضون للغزو

بواسطة رجال الأعمال والمصارف والشركات الكبرى والأفكار والقيم والمبادئ الأخلاقية . . وكلها غريبة عنا . ورغم ذلك يظل التأثير هو نفسه تأثير الغزو العسكرى . وفى الحقيقة - أسوأ من ذلك بكثير . فكل وجه من أوجه حياتنا يتعرض للغزو . عقولنا ستتعرض للغزو . حتى عقيدتنا ستتعرض للغزو .

وأعترف أننى أقدم صورة مخيفة للعولمة . ورغم أنها مخيفة ، إلا أنها ممكنة تمامًا ، إلاّ إذا عملت الدول المُسلمة فى انسجام وشاركت فى تشكيل العولمة ، وذلك بهدف إعادة تعريفها وترويضها ، وجعلها ذات أيديولوچيا تُحقق لنا النفع مثلما تحققه لبقية العالم . ليس بوسعنا أن نرفض العولمة كلية ، لكننا نستطيع التأثير فى تفسيرها ، نستطيع تنظيمها ، نستطيع تغيير إيقاعها ، بل ونستطيع إعادة تشكيلها .

والعولمة ليست مرادفةً لعالم بلا حدود . فالحدود يجب أن تستمر وتُحترم . فبواسطة الحدود نستطيع أن نحدد ما يُمكن أن يمُر وما لا يستطيع ذلك . وبالطبع لن نستطيع إحكام السيطرة بشكل تام . فالمعلومات بكافة أشكالها تستطيع عبور الحدود بحُرية ، وذلك بفضل التقنية الحديثة . ورغم ذلك فباستطاعتنا أن ننشئ أنظمة التشغيل «الهاردوير - السوفت وير» التى تستطيع -على الأقل- أن تحجز بعض القذارة التى تُصاحب المعلومات .

وفى وجود الحدود نستطيع أن نحمى بعض صناعاتنا ، حتى تصبح قادرة على المنافسة . ونستطيع أن نفرض حظرًا أو تعريفة جمركية على المنتجات التى يُمكنها أن تدخل مُنافسة غير مُتكافئة -لصالحها- مع مشروعاتنا .

ونستطيع كذلك أن نمنع المتلاعبين بالبورصة من تعريضنا للإفلاس ، كما سبق وفعلوا عن عمد فى شرق آسيا خلال عامى ١٩٩٧- ١٩٩٨ . بواسطة الحدود هناك أشياء كثيرة نستطيع القيام بها لندعم أنفسنا ، ولنمنح أنفسنا الوقت اللازم لكى نستعد للمواجهة التى تبدو محتومة مع العولمة الفوضوية تمامًا .

وليس من سبب يوضح لنا لماذا لا يُمكن تنظيم العولمة . وإنه لهراء أن يُزعم أن السوق سوف تُنظم نفسها . فالسوق تهتم بتحقيق المكاسب ، لكن ليس بالأخلاقيات أو بتنظيم وضبط أداء الحكومات . ولقد تجلى أن السوق مُجهزة لاستقبال اللاعبين الذين يتصارعون حتى الموت دون أدنى محاولة لايقاف القتال . ولا تهتم السوق بالآثار الاجتماعية لتضخم المكاسب والأرباح . ولهذا يتم إعداد المضاربين فى البورصة ليقوموا بتدمير اقتصادات بكاملها ، وطرد ملايين من العمال والهيمنة على الحكومات ، وكل ذلك بهدف تحقيق أرباح قد لا تعادل جزءًا صغيرا مما قاموا بتدميره .

لا- لا يمكن إنشاء أسواق قادرة على تنظيم نفسها وتنظيم المجتمع والحكومات . ولابد أن تظل مهمة تنظيم عمل الأسواق من مسئوليات الحكومات . يجب على الحكومات - ديمقراطية أو غير ذلك - أن تهتم بكل الأمة ، بكل الشعب وليس بالتُجار فقط . وإذا كان من الضرورى كبح جماح التجار من أجل صالح المجتمع ، عندئذ يجب أن تقوم الحكومات بكبحهم بواسطة إجراءات وقوانين كافية ومُناسبة .

كذلك يجب تحطيم جميع أشكال الاحتكار ، من احتكار السلع إلى هيمنة أعداد محدودة على السوق . ويجب أن تتعاون الدول الإسلامية مع بعضها البعض من جهة ، ومع غيرها من الدول النامية من جهة أخرى لمواجهة المحاولات الرامية إلى حصار السوق عن طريق إنشاء المصارف والشركات الضخمة التى تمنع أية مشروعات جديدة من الظهور والنمو . وبالطبع لابد من أن يكون هناك مقابل لذلك . بلا شك أنه بمقدور الشركات الرأسمالية بالغة الثراء أن تكون أكثر كفاءة بما يخفض التكاليف ويُحسن الجودة ، لكننا كذلك قادرون على تحقيق درجة مرضية من الكفاءة مع تحسين جودة المُنتجات دون الحاجة إلى الشركات أو المصارف العملاقة . وقد تكون مثل هذه العملية أبطأ ، لكن الكفاءة والجودة ليستا عمليتين استاتيكيتين . فحتى مع الشركات الكُبرى ، يجب أن تستمر الأبحاث وعمليات التطوير بغرض تحسين النتائج والمُنتجات طوال الوقت .

وعلى الجهة الأخرى ، في غياب العمالقة المحتكرين ، يستطيع الصغار أن يأملوا في بناء مشروعات مُستقلة ، وأن يبتكروا ويزدهروا . ولا يُمكن أن يُصبح سُكان العالم قاطبة مجرد موظفين وأجراء يعملون لصالح الشركات الكُبرى حيث لا يزيد وجودهم عن مجرد أسنان في التروس العديدة لتلك الكيانات العملاقة .

يجب توفير الحماية للمصانع المحلية ، على الأقل حتى تصبح قادرة على المنافسة مع ما يُدعى بالشركات مُتعددة الجنسيات . ونعرف جميعًا أن هذه الشركات مُتعددة الجنسيات لا تضم جنسيات مُتعددة أكثر من مصانعنا . قد تكون العمالة في هذه الشركات من بلاد مُتعددة ، لكن ملكيتها وإدارتها تظل مقصورة على البلاد شديدة الثراء .

والآن يجب الإبطاء من إيقاع تقدم العولمة فهي تتقدم بسرعة كبيرة جدًا لدرجة أن الدول النامية لا تستطيع حتى مُلاحقة عمليات التفاوض حول قضايا التجارة العالمية . وفي مواجهة وفرة من خبراء الدول الثرية ، لا تترك فرق التفاوض أية فرصة لالتقاط الأنفاس . ولا تشغل الدول النامية المتفرقة ، ومن بينها الدول الإسلامية ، المناقشات المعقدة للخبراء الذين يمثلون الأنصار الأثرياء للعولمة .

يجب أن يتم وضع ضوابط لتجارة العملة والأوراق المالية وأن تتسم بالشفافية ، وذلك بافتراض أن ثمة ضرورة لوجود مثل هذه العمليات المالية . فالعملة ليست سلعة يمكن استخدامها مثل مادة خام أو يُمكن استهلاكها . الأوراق المالية مجرد أوراق رمزية وليس لها من قيمة سوى القيمة الاصطلاحية المكتسبة . والحكومات هي السلطة الوحيدة المُخول لها تحديد قيمة أية عملة مُتداولة . وبالتأكيد تستطيع الحكومات أن تتسبب في تدهور قيمة العملة المتداولة وذلك كنتيجة لسوء الإدارة ، ورغم ذلك يظل في مقدور هذه الحكومات أن تقوم بتثبيت أسعار تحويل عملتها . كذلك من الممكن إنشاء مُنظمة دولية لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لتغيير سعر الصرف من عدمه . هناك الكثير مما يمكن القيام به بالاشتراك مع النظام النقدي العالمي الذي يدعم أسعار الصرف ويُحرر التجارة العالمية من تذبذب

أسعار صرف الأوراق المالية .

. .كانت تلك بعض الأشياء التى يمكن القيام بها لجعل العولمة أقل خطورة على الدول النامية . ودائمًا هناك العديد من التعديلات التى يُمكن إدخالها على العولمة لضمان أنها ستكون نافعة للجميع ،أغنياء وفقراء ، كبار وصغار ، متُقدم ونامٍ .

لكننا ونحن نحاول تغيير أو كبح جماح العولمة ، لا نستطيع أن نتحمل انتظار نتائجَ أفعالنا . يجب أن نتأهب للتعامل مع المخاطر التى تفرضها علينا العولمة ، ويجب أن نتعلم كل شىء عن التقنيات الحديثة وتطبيقاتها . والآن -لن نستطيع أن نتحمل ذلك النوع من التفكير المتشكك السابق إزاء ثورة التصنيع والتحديث . بالتأكيد سنجد بيننا من يقول إن النجاح الدنيوى ليس لنا نحن المسلمين ، فالحياة الآخرة خير وأبقى . وإذا ما ألمت بنا كارثة فإن الله القدير سيحمينا لأننا مسلمون . ومن يقولون هذا الكلام يتناسون أن الله لا يغير ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم .

وإذا لم نحاول التعامل مع التهديد الذى تفرضه علينا العولمة ، وإذا تركناه هكذا ببساطة لمشيئة الله ، فحرى بنا ألا نتوقع من الله القدير أن يحمينا .

ولسوء الحظ فإن هناك العديد من المسلمين فى هذه البلاد ، وأعتقد فى معظم البلاد الإسلامية ، لن يكتفوا بأنهم لا يفعلون شيئًا لحماية أنفسهم ، لكنهم يحاولون جاهدين منع غيرهم من المسلمين عن القيام بأى عمل وقائى ، وذلك بواسطة استخدام العنف لمعارضته . ورغم أنهم يعتقدون أننا يجب أن نترك مصيرنا فى يدى الله ، فإنهم -ويا للغرابة- لا يتورعون عن إتخاذ خطوات إيجابية لمنع المسلمين من حماية أنفسهم . فليتركوا ذلك لله كى يوقفنا . ولكن عندما يتعلق الأمر بنشر ما يعتقدونه ، فإنهم يتأهبون لفعل ذلك بأنفسهم ولا يثقون فى الله كى يقوم بذلك عنهم . وبغض النظر عما إذا كان موقفهم ذلك غريبًا أو لا ، ففى كل مرّة يحاول المسلمون اتخاذ إجراءات إيجابية لمسايرة التقدم فى بقية العالم ، وليحموا أنفسهم من الوقوع تحت هيمنة الآخرين ، فى كل مرّة سنجد جماعات من

المتطرفين المسلمين الذين يبذلون قصارى جهدهم «أو أسوأه» لابقاء المسلمين مُتخلفين وعُرضة للهجوم ؛ وذلك باسم الإسلام . وفى الحقيقة هؤلاء المسلمون الذين يريدون لنا أن نظل متخلفين ، إنما هم خونة للإسلام والمسلمين . ويعملون لصالح أعداء الإسلام ؛ سواء عرفوا ذلك أو جهلوه .

وإذا أردنا ، ونحن نشكل أغلبية المسلمين ، أن نتجنب التهام العولمة لنا ، فيجب أن نتعلم كيف نسيطر عليها . وأول شيء يجب على البلاد الإسلامية أن تقوم به هو السعى إلى تعلم كل شيء عن المعلوماتية وتقنياتها «تكنولوچيا المعلومات» والتى ترتبط وثيقًا بالعولمة .

ولا يجب أن تقتصر دراستنا لـ«تكنولوچيا المعلومات» على تطبيقاتها فقط ، بل يجب أن تكون لدينا القُدرة على تصنيع برامج تشغيل الكمپيوتر الرئيسية ، والتى تعتبر ضرورية جدًا لنا رغم أن الحصول عليها ما زال باهظ التكاليف . يجب أن نقوم بتصنيع برامج تشغيل الكمپيوتر الرئيسية «سوفت وير» الخاصة بنا ، لنتمكن من تصنيع غيرها من البرامج . وفى الحقيقة يجب أن ننشئ شبكة الإنترنت الدولية الخاصة بنا أو لنقل الشبكة الداخلية الخاصة بنا . وليس هناك ما يُفسر لماذا يجب علينا أن نظل مُجرد مُستخدمين لتطبيقات الإنترنت .

وقد يكون ذلك مشوارًا طويلاً ، لكن ما يستطيعه بعض الناس ، يستطيعه الآخرون كذلك . ويجب أن نكون قادرين على القيام بالأفضل . وبالإضافة إلى برامج «السوفت وير» يجب أن نكون قادرين على تصنيع المشغلات نفسها «هارد وير» . ويجب أن نقوم بتصميم الرقائق التى بدونها لن يكون هناك وجود لتكنولوچيا المعلومات .

كذلك يجب أن نقوم بتصنيع جميع أنواع التطبيقات الخاصة بما يُعرف بـ«المشغلات الصغرى» ، ليس فقط فى مجال الكمپيوتر والاتصالات ولكن كذلك فى مجالات الهندسة والآلات الأوتوماتيكية والروبوتات «الإنسان الآلى» وفى الهندسة الدقيقة وتصنيع الأدوات المعقدة ، بالإضافة إلى عشرات من التطبيقات الدقيقة والمعقدة الأخرى .

ومن هذا المنطلق يجب أن نقوم بانشاء مصانعنا الخاصة لنخفض قدر اعتمادنا على الآخرين . وفى الحقيقة يجب علينا الآن أن نلحق بالثورة الصناعية التى فاتنا اللحاق بها سابقًا . لأنه من اللازم أن تعادل –على الأقل– قدرتنا التصنيعية قدرات الدول المتقدمة .

وقد يكون ما أفترضه هنا مُجرد حُلم بعيد المنال ، وهو بالطبع حُلم . لكن لدينا الموارد والخبرة وإن كانت الأخيرة ما زالت محدودة للأسف .

بالتأكيد لن نستطيع التفوق على الدول المتقدمة ، لكننا يجب أن نسعى للحاق بها قبل فوات الأوان ، أو على الأقل لا نبقى هكذا فى آخر الركب كما هو حالنا الآن .

وعند القيام بذلك نكون قد أدينا واجبًا علينا تجاه عقيدتنا . فالعولمة ليست مقصورة فقط على الثروة المادية ، بل تشمل القيم كذلك . ونشهد الآن الدمار الذى لحق بالأخلاق فى العالم المادى . فاليوم يتم تشجيع المثلية الجنسية بحماس ، بل وفى بعض الأحيان يتم قبول العلاقات الجنسية بين الإخوة والأخوات ، وبين الآباء وأطفالهم . ويبدو الأمر كأنه باسم حقوق الإنسان يصبح كل شىء مباحا ، ولا شىء محظورا . كذلك لم يَعُد الزواج وتكوين أسرة فكرة مؤسسية مُحترمة . فلم يعد يُنصح بهما أو حتى يُرى أنهما ضروريتان . وأصبحت الأسرة هى أن يعيش شخصان أو أكثر معًا دون زواج مُعلَن أو موثق ، مع إنجاب وتربية الأطفال دون أن يكون لهم نسب مُحدد .

على البلاد والحكومات الإسلامية واجب التأكد من أن العولمة لن تؤدى إلى تهميش دولهم كما سبق وحدث مع عصر الثورة الصناعية . فلن نستطيع أن نتحمل ذلك الوضع فى الوقت الحالى . لأنه إذا حدث ثانية وفقدنا فرصة مواكبة التطورات الجذرية والسريعة التى تحدث الآن فى عالم التكنولوچيا والعلوم ، وما ينتج عنها من تغيرات فى استقبال العالم لكثير من الأشياء والأفكار والمفاهيم الجديدة فى العلاقات الإنسانية والدولية ، وإذا فاتنا كل ذلك وفشلنا فى التعامل معه ، فلن نتعرض للتهميش فقط ، بل سنتعرض لسيطرة وهيمنة دائمتين .

كذلك سنكون مباحين لكل من يستهدف تشويه عقيدتنا ونظامنا القيمى . وقد نظن أننا قادرون على عزل أنفسنا لكن ذلك أمل كاذب . حتى ولو تمكنا من الحفاظ على حدودنا ، فلن نستطيع منع الاتصالات اللاسلكية من غزو مجتمعنا .

وبالفعل نحن مضطرون إلى قبول وممارسة أيديولوچيات ومفاهيم وقيم غريبة . ويُفرض التغيير على أنظمتنا الحكومية ، كما يُفرض علينا التبرير والاعتذار الدائم عن ممارساتنا وقيمنا .

بالتأكيد بعض منا متطرفون ، وهؤلاء يجب أن ندينهم ، لكن الغالبية العظمى منا معتدلون وعقلانيون .

وأنظمتنا وقيمنا ليست سيئة وفاسدة كُلية ، وذلك رغم أننا يجب أن نُخلص أنفسنا من القيم الثقافية قبل الإسلامية والتى هى فى الحقيقة ليست إسلامية بل قبلية .

وهكذا يجب علينا نحن المعتدلين والعقلانيين أن نحاول فهم العولمة ، والتكنولوچيا التى تُسيرها وحتمية العولمة فى وجه أو آخر من أوجهها .

ويتفهم ذلك ، يجب أن نُجهز أنفسنا ليس فقط لصد المخاطر بل وللاستفادة من العولمة واستخدامها فى اللحاق بالدول المُتقدمة فى مجال تكنولوچيا المعلومات والكفاءة الصناعية . ويجب ألا تفوتنا هذه الفرصة إذا أردنا الحفاظ على استقلالنا وجوهر عقيدتنا وقيمنا . وهكذا يتبدى أن الأمر يرجع لنا فيما يتعلق باستفادتنا أو تضررنا من العولمة .

ولن ينفعنا بشىء أن نلوم الآخرين . وأذكر هنا الآية القرآنية التى تقول ما معناه إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . ولنتذكر كذلك أن كل شر يصيبنا فهو من صنع أيدينا ، أما الخير فمن عنده تعالى .

٦ـ مَا بَعْدَ الْعَوْلَمَةِ وَفِكْرُهَا *

«إذن ماذا بعد العولمة والفكر العولمى؟

قد يكون هناك قهر تام للضعيف من القوى طالما أن الرأسمالية سائرة فى غيها . وقد يكون هناك عالم ديمقراطى تتوحد فيه الموارد مع الإبداع الإنسانى لخلق أعظم حضارة إنسانية على الإطلاق» .

ربما يكون من الإسراف أن نتوقع استشراف الوضع فى العالم بعد العولمة ، وذلك على اعتبار أننا ما زلنا نعيش العولمة ، وأننا لسنا فقط عاجزين عن فهمها بل -وبوضوح تام- نتسبب فى إثارة الفوضى داخلها .

فمنذ سنوات قليلة مضت كنا جميعًا نفتح أذرعنا لاستقبال العولمة ، فلقد أصبحنا قرية كونية بعدما أتاحت التكنولوچيا الحديثة تبادل الاتصال ونقل الصوت والصورة عبر المساحات الشاسعة للقارات . وأصبح بمقدورنا أن نقطع حوالى نصف العالم فى رحلة لحضور إفطار عمل ، ثم نعود لتناول العشاء بين أسرنا .

ولم يعد بمقدور أية دولة أن تنعزل وتتقوقع على نفسها . وأصبحت الخصوصية ، حتى بالنسبة للأفراد ، صعبة التحقيق أكثر وأكثر . وأصبحت العيون المتجسسة تتابعنا من الفضاء الخارجى ، وأحيانًا من مسافة أقرب بكثير . بالفعل القرية الكونية أصغر من القرية المعتادة ، وذلك وفقًا لمصطلحات الرؤية لأنها بلا سقف على الإطلاق .

وليس هناك شك فى فوائد الاتصالات غير المحدودة . فمن الممكن أن نتوه فى المحيط أو

---

* كلمة ألقيت فى المؤتمر الدولى السابع حول مستقبل آسيا ، فى طوكيو- اليابان ، فى ٨ يونيو ٢٠٠١ .

الصحراء ، ورغم ذلك نظل قادرين على الحديث إلى الناس موضحين موقعنا عن طريق التليفون الخلوى السحرى . ونستطيع أيضًا أن نرى الأشياء فى نفس وقت حدوثها على الجانب الآخر من العالم .

نعرف الكثير عن بيئتنا ، وعن الخطر المُحدق بها . كذلك نعرف كيف نستطيع الحفاظ عليها ونعرف أنواع الكائنات المهددة بالإنقراض ، تمامًا مثلما نعرف مدى حاجتنا لحمايتها . حتى المناطق التى سبق واعتبرناها خطرة على الإنسان ، والتى تجنبناها أو حاولنا تجاهلها وإهمالها ، الآن نرغب فى الحفاظ عليها ومستعدون لضخ بلايين الدولارات من أجل إنقاذها .

التكنولوچيا تقدمت ، وتتقدم وسوف تتقدم ربما بسرعة أكبر . ولا يوجد شيء لا تستطيع التكنولوچيا القيام به . فإذا كان حيوان ، سمكة أو نبات -ما- ليس كبير الحجم بما يكفى ، نستطيع مُضاعفة حجمه ومحتوياته الغذائية . فالسالمون المُعدل وراثيًا أكبر ثلاث مرات من الحجم الطبيعى ، والخضراوات أكثر اخضرارًا وأعلى قيمة غذائية ، والماشية تحلب خليطًا محددًا من الدهون والپروتين والكربوهيدرات بما يناسب حاسة التذوق لدينا ، وكذلك حالتنا الصحية .

ونحن البشر نستطيع أن نفعل أى شيء . ليس علينا إلا أن نقرر ما نريده ، وسنجد الذين ينتجونه لنا فى مكان ما من العالم .

مثلاً لن نصبح مُضطرين إلى ولادة الأطفال بعد ذلك ، فمن الممكن أن نستنسخهم .

فلماذا يجب على أى شخص أن يلد بشكل طبيعى ويتحمل الألم أو ربما يُجرى عملية قيصرية؟ لماذا لا ننتج نسخًا مُطابقة تمامًا لنا ، وتحمل كل السمات التى نفضلها؟

نستطيع الوصول للقمر والنجوم . ورغم أننا قد وجدناها غير مأهولة بالسكان حتى الآن ، لكن لو أفترض وقابلنا أى مخلوق هناك وأبدى رغبة فى تحدينا ، فسوف نحيله إلى

عـدم بواسطة بنـادق الأشعة التى نحـملها . يا له من مُستقبل مُشرق لصـانعى الأسلحة . فسـوف نضطر جميعًا إلى شراء بنادق الـليزر لنُدمر الـ«مـارتيانز Martians»* و«فينوسيانز- Venusians»* فى الفضاء الخارجى . وسنخوض كذلك حروبًا أرضية ، لأننا لن نستطيع الإقلاع عن إدمـاننا لها . لذلك نحن مُنشغلون باختـراع وإنتاج الأسلحة الأحدث ، والتى يجب أن نُجربها فى الواقع ، وإلاّ كيف سنعرف هل تعمل أم لا؟

حسنًا -وربما يكون ما سبق بمثابة سيناريو لـ«مابعد» العولمة . لكننى آمل وأصلى حتى لا يكون كذلك . ولن يتحقق مثل هذا السيناريو إذا ما تحكمنا فى مصيرنا ، ورفضنا أن نصبح أسرى فى أيدى العلماء المجانين ومستجداتهم التكنولوچية المذهلة . وببساطة إذا ما تصورنا أننا بالقدرة على فعل شىء ما ، فإننا نستطيع أن نقوم بدور الرب ، فإن ذلك لا يعنى أن نقوم بدور الرب . نحن نستطيع ، إذا أردنا ، أن نـدمر الحياة الإنسانية تمامًا . فبين روسيا والولايات المتحدة ما يكفى من الرؤوس النووية لسحق كوكب الأرض بأكمله . لكننا لن نفعل ذلك ، لأننا نعرف أن تلك ستكون النهاية الحقيقية للتاريخ . كذلك لن ننسخ أنفسنا . لن نفعل ذلك لأننا لا نستطيع التدخل أكثـر من ذلك فى عـمل الرب ، ويُفـضل البعض أن يُطلقـوا عليه «الطبيعة» . تأملوا مـا حدث عندما استوردوا الأرانب وأدخلوها الأراضى الاسترالية ، ثم أحضروا الكلاب الأوربية لقتل هذه الأرانب .

والآن نحن مهتمـون أكثر بحماية الأشجار والغابات والحيوانات ، لكننا نتمادى فى بعض الأحيان . عندما ننكر على الفقراء فى العالم أن يجدوا لأنفسهم مكانًا يعيشون فيه ، لأننا نريد أن تصبح بلادهم مجرد دول تابعة وذليلة . . وبالإضافة إلى ذلك يُسمح للحيوانات المحمية أن تُدمر الغابات بل وتقتل وتلتهم البشر . وعلى الإنسان الذى يلتهمه نمر أن يشعر بالإمتنان لأنه يُشارك فى الحفاظ على الأنواع المعرضة للخطر .

---

* المارتيانز : سكان كوكب المريخ .

* فينوسيانز : سكان كوكب الزُهرة .

نحن الآن أكثر تحضُرًا لكن الجماعة المتطرفة تداوم على دفعنا إلى طريق التطرف . وهكذا نتطرف فى علاقتنا بالعولمة كذلك . فنحن نريد أن تصبح العولمة غير خاضعة لأى تنظيم ، ونتركها للأسواق كى تحكمها . لكن السوق تهتم بتحقيق الأرباح ومضاعفتها . وهكذا فى غمار هذه العملية من الممكن أن تنتشر الكوارث والمآسى . لكن لا شىء يهم طالما أن العولمة يُصاحبها سوق لا تخضع لأى ضبط أو تنظيم . فما دامت السوق الكونية لا تخضع لأى تنظيم فليس من أهمية لما يحدث للبشر . وهكذا أصبح النظام أكثر أهمية من الناس المفترض أنه يخدمهم .

هل تذكرون الاشتراكية والشيوعية؟

كانتا عبارة عن استجابات وردود أفعال لمظاهر الظلم والقهر فى المجتمعات الإنسانية . واعتقد المفكرون العظماء فى ذلك الوقت أنه إذا كانت هناك مساواة تامة بين الناس ، عندئذ سيستمتعون بحياة متحررة من القهر والحسد والصراعات والحروب . واعتقدوا أن كل ما يحتاجه الإنسان هو أن يشعر بالمساواة والحرية . وابتكروا هذا الشعار «الحرية والمساواة والإخاء» وجعلوا منه عقيدة .

لكن النزعة المساواتية أدت بدلاً من ذلك إلى ظهور أنظمة ديكتاتورية قاهرة ، وإلى مذابح وحشية راح ضحيتها الملايين من أجل تحقيق المساواة والحريةوالإخاء بين الناس . ولكثيرين ممن لم يتعاملوا بتعاطف مع هذه الأيديولوچية لم يكن هناك أية حرية أو إخاء ، فقط كان هناك القهر والموت . وفى نهاية هذه الأحلام العظيمة انكشفت هذه الأيديولوچيات على حقيقتها ، فهى السبب فى معاناة وموت الملايين . وهكذا تم نبذها .

والديمقراطية أيضا ستسلك هذا الطريق ، وليس ذلك لأنها نظام سيئ ولكن لأنها معرضة دائمًا لإعادة التأويل ومحاولات إخفاء العيوب بالزخارف . فى البداية كانت الديمقراطية هى حكم الأغلبية . بعد ذلك تمت إضافة حقوق الأقلية ، ثم حقوق الفرد . ونتيجة للتوسع الدائم فى هذه الحقوق ، أصبحت فى النهاية أهم من حقوق الأغلبية .

وهكذا قد يتم انتخاب الحكومة بواسطة الأغلبية ، لكن الأقليات تستطيع الإطاحة بها عن طريق المظاهرات ودعم الإعلام والتدخلات الأجنبية ذات المصالح . ويتم الدفاع عن حكم القانون ، لكن ذلك يعنى ببساطة أنه من حق هؤلاء الذين يعارضون الحكومة أن يخترقوا هذا القانون ، دون أن يكون للحكومة حق تطبيق القانون ضدهم .

ونتيجة لذلك ظهرت المنظمات غير الحكومية لتنادى بالحق فى النيل من الحكومات التى انتخبتها الجماهير . وقد ينشئ هذه المنظمات شخص واحد ، لكنها سرعان ما تكتسب الشعبية والدعم ، وكذلك ربما تستخدم هذه المنظمات بعض الوسائل غير المشروعة . وفى بعض الأحيان تصبح هذه المنظمات قوية للغاية لدرجة تجبر حكومات الأغلبية على الانصياع لها .

والآن لم تعد الديمقراطية هى حكم الأغلبية . فحقيقة- وفى حالات متعددة- تكون الانتخابات للحصول على دعم الأغلبية مجرد تجربة عبثية عديمة الجدوى . وذلك لأنه سرعان ما تتعرض الحكومة التى انتخبتها الجماهير إلى ما يجعلها واهنة وعاجزة . ويتم تجاهل رغبات الأغلبية ، الأغلبية الصامتة ، بينما تصارع الحكومات لاسترضاء الأقلية النشطة .

وهكذا تصبح الأقلية أكثر عنفًا ، أما الحكومات المنتخبة وفقًا للقانون فتتعرض للاسقاط بواسطة النشاطات غير الشرعية من قبل قلة من الدهماء . وفى الوقت نفسه تصبح البلد غير مستقرة وغير قادرة على النمو ، ويصل الأمر فى عديد من الدول النامية إلى فقدان الحرية . وتبدأ معاناة الناس نتيجة لعدم احترام القانون والنظام ، وتتصاعد الصدامات العرقية والدينية ، ويتعرض الآلاف للقتل . ويصبح حكم الدهماء أكثر ديمقراطية من حكم الأغلبية .

ويساء استعمال الديمقراطية حتى يتم إنجاز كل شىء باسمها . ولا يتحقق شىء من الوعود بحياة أفضل . وبدلاً من ذلك يعانى الناس أكثر من ذى قبل ، أكثر حتى من فترة

الحكم الشمولى ، وكل ذلك بسبب الديمقراطية . ويقينًا سيأتى الوقت الذى تسلك فيه الديمقراطية طريق الاشتراكية والشيوعية . ولا يرجع ذلك إلى أن الديمقراطية سيئة ، فهى ما زالت أفضل نظام للحكم . لكن الديمقراطية تعرضت لإساءة استخدام جعلتها غير ذات نفع للأغلبية أو الأقلية . وما زالت الديمقراطية سائدة ، وأية محاولة لنقدها ستعرضك للاتهام بالهرطقة والانشقاق بالإضافة إلى الذم وتشويه السمعة . ولكن مع استمرار الدمار وتأكده ، ستصبح الديمقراطية العظيمة كلمة سيئة مثلها مثل دكتاتورية البروليتاريا ، وسيتم نبذها . لكن ليس من الضرورى أن يحدث ذلك . فمن الممكن الحفاظ على الديمقراطية عند عدم اعتبارها تامة ومثالية ، وإذا تم التعرف على مناطق الضعف والنقص فيها ، وبدأت مداواتها ، بالإضافة لكبح مظاهر الإسراف والتجاوز .

والآن لدينا العولمة ، تلك الفكرة العظيمة التى حان وقتها . لكنها قد بدأت فى الاتجاه الخاطئ . فكل عمليات التلاعب المالى والكوارث الاقتصادية والمالية التى حدثت فى الدول ذات سكان المقاطعات والبرازيل والمكسيك وروسيا وتأكيدًا فى شرق آسيا ، والتى حدثت كنتيجة مباشرة للعولمة ، ليست علامة مبشرة على مستقبل العولمة . ويقال للضحايا ، إنها التجارة الحرة ، ولذلك يجب أن تكون أمرًا جيدًا .

ولكن ، هل يجب أن نتعرض لكوارث مريعة ثمنًا للعولمة ، هل من الممكن أن تكون هناك عولمة ، دون ذلك الألم الذى لا يحتمل؟ والإجابة : نعم . ليس من الضرورى أن يصاحب العولمة تسيب تام . فالإثنان ليسا الشىء نفسه . وعن طريق بعض الترتيبات من الممكن الحصول على عولمة ليس فقط أقل تدميرية بل ومفيدة للجميع .

وتأكيدًا يتعارض مع المنطق والطبيعة الإنسانية ؛ الزعم بأن الأسواق سوف تنظم نفسها . فكل ما يشغل السوق هو مضاعفة الأرباح ، فالسوق ليست منظمة اجتماعية تهدف إلى شفاء الأمراض الاجتماعية ، وكذلك لا علاقة لها بالأمانو العدالة والحكم الصالح .

السوق ، والسوق الحرة ، تعمل من خلال إلحاق الهزيمة بالمنافس . وللقيام بذلك

الدور على خير وجه ، يجب أن يكون اللاعبون أقوياء وقساة . ولذلك نرى اندماج العمالقة ، ثم اندماج العمالقة المندمجين . والهدف من ذلك أن تكون بالغة الضخامة ، ومن ثم تكون بالغة القوة ، لتصبح المنافسة من جانب واحد . أما الجماعات الصغيرة فإما أنها تتعرض للخسارة والتدمير وما ينتج عن ذلك من دمار اجتماعى واقتصادى رهيب ، أو أن تخضع للهيمنة التامة . وتبعًا لذلك لا يكون هناك سوى لاعب واحد فى كل صناعة . عندئذ تتوقف المنافسة ، ويصبح الفائز متغطرسًا ومستبدًا ، لايستهدف سوى الربح على حساب الجودة والكفاءة ، والاعتبارات الاجتماعية .

وسيلقى العالم معاملة سيئة من العمالقة المحتكرين ، والذين قد يتحدون معًا ليصبحوا أكثر قوة . ولن تستطيع الحكومات السيطرة عليهم لأنها سوف تعتمد كلية عليهم .

و الحقيقة أن أولئك العمالقة هم من يحددون الحكومة المختارة . وهكذا تصبح سيطرتهم تامة ومطلقة ويحكم «الأخ الأكبر – رأس المال الأكبر» العالم ، ولا يكون فى مقدور الفقراء والضعفاء إلا الاستسلام .

ووجود المحتكرين –محتكرو السوق والسلع– ليس ملمحًا رئيسيًا من ملامح العولمة . فمن الممكن أن تكون هناك حدود تشريعية لعمليات الاندماج وحجم الشركات . وكذلك يجب التيقن من توفر عدد كبير نسبيًا من اللاعبين فى كل مشروع تجارى . ويجب أن تحكم المنافسة بواسطة مجموعة من القواعد التى لا تكفل فقط تمهيد مضمار المنافسة بل تكفل الاختيار القانونى للمتنافسين . ويجب أن تكون هناك مصارف ومشروعات قومية وأخرى دولية . كذلك يجب توفير الحماية للضعيف وفقًا لمجموعة من القواعد المتفق عليها دوليًا .

ويجب ابتداع عملة دولية لا تنتمى لأية دولة . على أن تحدد أسعار الصرف وفقًا لهذه العملة ، والتى يمكن استخدامها لتمويل كل التجارة الدولية . وأية مكاسب يتم تحقيقها بهذه العملة يجب إيداعها فى البنك المركزى الوطنى ، على أن يتم إصدار عملة محلية للمعاملات التجارية المحلية . ويجب أن تودع الاحتياطات بالعملة الدولية فقط ، وليس فى

سلة من العملات المختلفة . كذلك لا يجب أبدًا الاتجار فى العملات بوصفها سلعًا . إذا كانت هناك ضرورة لخفض العملة الدولية ، يجب أن تقوم هيئة من البنوك المركزية والبنك الدولى بتحديد سعر الصرف المناسب . ولا يجب أن تهيمن أى بلد على الموارد المالية والتجارة الدولية .

وإذا تهيأنا لأن نكون براجماتيين عادلين ، وإذا أصبحنا مستعدين لكبح إسراف الديمقراطية والعولمة ، ولتحديد المستويات السليمة التى من الممكن أن تكون مناسبة ومقبولة فى أية بلد ، وإذا تهيأنا للإقلاع عن التفكير فى أننا يجب أن نهيمن لأننا الأغنى والأقوى ، عندئذ نستطيع أن نستشرف بأمل ما وراء العولمة .

اليوم تتجاهل العولمة من هم أشد فقرًا . ورغم أنه فى عالم عولمى يجب توزيع الثروة بالتساوى على كل العالم ، إلا أن ذلك لا يحدث . عالم اليوم شديد الثراء . ولقد أسهم الجمع بين أشكال التكنولوچيا والموارد الطبيعية فى أن يصبح تكوين ثروة غير محدودة أمرًا ممكنًا . وهناك من الثروة فى العالم ما يكفى للتخلص نهائيًا من الفقر .

والآن ينهض النظام المالى للعالم المعولم على التدفق الحر لرؤوس الأموال . ويجب أن يتهيأ الرابحون من هذا التدفق ليدفعوا ضرائب عالمية . . ويجب تحديد تلك الضريبة وفقًا لإجمالى الناتج القومى للدول المختلفة .

ويعتبر الأثرياء تطوعهم بمساعدة الفقراء شيئًا بغيضًا . ولهذا يجب أن تكون الضريبة نوعًا من المساعدة القانونية ، وتخصص لتشييد عناصر البنية التحتية اللازمة ، مثل الطرقات والقنوات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات ومحطات الطاقة والمياه وذلك لتحفيز عملية النمو .

ويجب أن تقوم وكالة دولية بإدارة ما يتعلق بهذه الضريبة ، بما يتضمنه ذلك من إشراف شركات تشييد دولية على عمليات تشييد عناصر البنية التحتية . أما العقود الفرعية

والتمويل فتتكفل بها هيئات محلية . وبديهيًا يجب توزيع المكاسب المتحققة من هذه النشاطات . وجدير بالذكر أن البنية التحتية ستسهم فى تصدير واستيراد المنتجات بتكلفة منخفضة . وتأكيدًا سيؤدى ذلك إلى نمو التجارة العالمية والتخلص من الفقر .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الضريبة ستكون ذات صيغة مربحة للجميع . ولن يتعرض أحد للخسارة ، بل سيثرى العالم بأكلمه . وستصبح البلاد الفقيرة أقل فقرًا ، وتكون بحق جزءًا من العالم العولمى . وعندئذ يكون للعولمة معنى وهدف حيث أنها تشمل العالم بأكمله .

وتأكيدًا لن يتعامل الأثرياء بتفهم مع هذه الفكرة . ولكنهم إذا توقعوا أنه يجب على الفقراء دائمًا أن يقبلوا الأفكار التى تفيد الأثرياء ، فعليهم أن يتأهبوا لقبول الأفكار التى تفيد الفقراء ، خاصة إذا كان الأثرياء سوف يفيدون من ذلك أيضا . ومثلما للفقراء فى أى بلد بعض الحق فى ثروته ، يجب أن يقدم العالم العولمى للفقراء نفس الحقوق .

وبحق ، إذا لم يتوقع الفقراء ذلك الوضع فلماذا يجب عليهم قبول العولمة؟

ماذا إذن بعد العولمة والفكر العولمى؟

قد يكون هناك قهر تام للضعيف من القوى ما دامت الرأسمالية ماضية فى غيها . وقد يكون هناك عالم ديمقراطى تتوحد فيه الموارد مع الإبداع الإنسانى لخلق أعظم حضارة إنسانية على الإطلاق .



٧- مواجهة الجوانب السلبية للعولمة عن طريق الشراكة الذكية

«تستطيع الشراكة الذكية أن تساعد على توحيد الاهتمامات وتشكيل موقف وعمل مُشترك للقيام بأفعال جماعية بغرض مواجهة أية قوى للعولمة تكون ذات أثر سلبى واضح على الاقتصاديات الناشئة» .

اسمحوا لى أن أذكر بأن العولمة ليست مجرد عملية بل إنها قد أصبحت أيديولوچيا كذلك . ومن مُنتدى دولى إلى آخر ، يداوم أنصار فكرة «عولمة بلا قيود» على ترديد أغنيتهم «إنها تذكرة إلى حياة أفضل لكل واحد» . وتُقَدم لنا هذه الأيديولوچيا بوصفها ممتلئة بالفوائد الرائعة . وقد بحثت باجتهاد ولفترة طويلة عن دليل يثبت صحة ذلك الزعم ، ولكن الأسهم فى كل مكان تُشير إلى الاتجاه المُضاد . وللأسف نادرًا ما تتم مُناقشة أو حتى الإشارة إلى عدد من مُشكلات العولمة وأوجهها السلبية والتى خبرها العديد منا واقعيًا . وإذا حدث وتطرقوا إلى ما يُخصنا ، فإنهم لا يُناقشون العولمة بل يُناقشون أشياء مثل الحُكم السيء ونقص الديموقراطية ومحاباة الأقارب والأصدقاء . . إلخ .

وفى مرحلة بناء الدولة ، عندما لا يتم توخى الحذر والحيطة ، وعندما تراهن الشعوب والدول على الأيديولوچيا ، وعندما لا تنهض القرارات من أرض الواقع ويتم تجاهل الحقائق ، عندئذ تكون الكارثة واقعة لا محالة . لابد من أن يُلام مروجو الأيديولوچيات .

---

* حديث فى لقاء عن «الشراكة الذكية الدولية فى عالم سنة ٢٠٠٠» ، والذى عُقد فى «مابوتو- موزامبيق» ، ٢١ أغسطس ٢٠٠٠ .

لكننا نحن الذين نُقرر التحول لسنا بعيدين تمامًا عن اللوم . فكم مِن المرات رأينا الأيديولوچيات تُدمر الأمم ، ورغم ذلك عند الترويج لأيديولوچيا جديدة نقبلها بوصفها الحل الأمثل والناجح لكل مُشكلاتنا .

وربما يكون رجل الشارع غير واع بقوى العولمة ، لكنها ستؤثر عليه بنفس القدر الذى تؤثر به على قادة الحكومة ورجال الصناعة . وبشكل نهائى ستعتمد ردود أفعال الحكومات ورجال الصناعة تجاه العولمة ؛ على قُدرة الأفراد على الاستمتاع بالحرية الاقتصادية والسلطة ، وكذلك على ما إذا كان الأفراد يعيشون فى وطن حُر ويتحكمون فى مقدراتهم . وتستحق العولمة التفكير الجاد ، وكذلك نحتاج نحن إلى وضع استراتيچية لردود أفعالنا تجاه القضايا الكُبرى التى تتراوح بين : عولمة المشروعات وتحرير التجارة والتنمية المُستدامة والاقتصاد المبنى على المعرفة و الاهتمامات ذات الأبعاد السياسية الاجتماعية مثل الديموقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان .

وإذا كانت كمية الأموال التى تدور حول العالم شيئًا ذا دلالة ، فنستطيع أن نزعم بأننا نتاجر الآن أكثر مِن أى وقت مضى فى التاريخ الإنسانى . ويقينًا هناك تحرر مالى مُكثف ، وكذلك يشهد العالم تداولاً ماليًا ضخمًا واختراقات هائلة للسوق . ولقد حقق حجم التبادل فى سوق العملة العالمية نموًا مِن (١٥) بليون دولار أمريكى يوميًا فى عام ١٩٧٣ ، إلى ما يزيد على (٩٠٠) بليون دولار أمريكى يوميًا فى عام ١٩٩٢ . أما اليوم فيتجاوز حجم التبادل اليومى الـ(١٠٠٠) بليون دولار أمريكى .

ولكن أين تذهب كل تلك الأموال؟ وما النشاطات الانتاجية والاقتصادية الرئيسية التى تقوم هذه الأموال بدعمها؟ والواقع الصادم هو أن (٢٪) فقط مِن إجمالى التجارة فى المعاملات المالية يستخدم فى تسديد النفقات التجارية . أما بقية المعاملات فهى عمليات مُضاربة بطبيعتها . والمضاربة غير مُنتجة . وفى الحقيقة مثل هذه المعاملات مُدمرة ، كما

حدث لاقتصادات شرق آسيا خلال ١٩٩٧ - ١٩٩٨ وتسبب فى هزة مالية واقتصادية رهيبة .

فمن يستفيد إذن بما يُدعى بـ«تحرير التجارة»؟ وكما هو واضح ، فإن المستفيدين هم مجموعة مُنتقاة ومُميزة . فالخمسة الكبار ، دون كل دول العالم ، فى الدول الأكثر ثراءً يتمتعون بـ(٨٢٪) من العائد المتزايد للتجارة الخارجية ، وكذلك بـ(٦٨٪) من الاستثمار الأجنبى المباشر - FDI . بينما الخمسة الأفقر فى العالم لا يحصلون سوى على ١٪ . وخلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٦ لم يكن هناك سوى ٣٣ دولة تحقق نسبة نمو مقدارها (٣٪) . وفى (٥٩) دولة أخرى ، مُعظمها تقع جنوبى الصحراء الأفريقية وفى شرق أوربا - شهدت نسبة النمو انخفاضًا ملحوظًا . ويتلقى (٢٠٪) فقط من سكان الدول المُتقدمة حوالى (٧ , ٨٢٪) من إجمالى الدخل القومى ، بينما نفس النسبة (٢٠٪) من سكان الدول النامية لا يتلقون سوى (٤ , ١٪) . وفى عام ١٩٨٩ كان متوسط الدخل لنسبة الـ(٢٠٪) من سكان الدول الأكثر ثراء ؛ يزيد بـ(٦٠) ضعفًا عن متوسط الدخل لنسبة الـ(٢٠٪) من سكان الدول الأكثر فقرًا . وما يعد علامة إنذار أن هذه النسبة قد تضاعفت ، فلقد كانت (٣٠) ضعفًا فى عام ١٩٥٠ .

ولم يحدث حتى الآن أن تعينت فى الواقع الوعود البراقة للعولمة . فالنتيجة الوحيدة لتلك المحاولة الطائشة لتحرير التجارة دون النظر بعين الاعتبار لقُدرة كل دولة الخاصة على المنافسة ؛ ستكون خلق دائرة مُفرغة من العلاقات التجارية وعجز فى ميزان المدفوعات ، واضطراب مالى ، دين وانتكاس عام ، وذلك دون الإشارة إلى التكاليف الاجتماعية لإغراق السوق والتآكل العام لها .

وتكلفة مثل هذه الخطوة الخاطئة ليست أقل من كارثة للأمم والشعوب . والتسليم التام بأية أيديولوچيا كما هى ؛ أمر غير مقبول ويُعد نوعًا من الغفلة وخطرًا صريحًا .

ويُعد اعتبار العولمة مُعادلةً للتقدم الاقتصادى المضمون ؛ تبسيطًا مُخلاً للحقائق التى

تحيط بالتجارة الدولية . ورغم النوايا المثالية والسياسات الاقتصادية الضخمة والطموحة ، فإن التحسن فى الأداء التجارى لا يعنى بالضرورة ارتفاعًا فى مستوى المعيشة . ووفقًا للتقسيم الدولى للعمل ، حيث البضائع مرتفعة الثمن يتم إنتاجها بواسطة الدول المُتقدمة فى العالم ، أما إنتاج العناصر مُنخفضة القيمة فهو مقصور على الدول النامية ، تعتبر قواعد التجارة مُجحفة دائمًا للدول النامية .

ولستُ مُقتنعًا بأن الدول النامية مُهتمة بما يُطلق عليه «تسوية أرض الملعب» . فالعولمة الحالية تعنى بوضوح زيادة تدفق مُنتجات الدول المُتقدمة إلى العالم النامى .

ورغم ذلك تظل التعريفات الجُمركية موجودة فى الدول المُتقدمة ، وذلك فى قطاعات مثل «الزراعة والمنسوجات والحديد والصلب» والتى تتمتع الدول النامية بميزة نسبية فيها . وإذا لم تكن هناك تعريفات جُمركية ، فهناك : القواعد والمحظورات وشروط العمل وحقوق الإنسان ، والهدف الرئيسى أن يظل التبادل ضد مصلحتنا .

ويستلزم ذلك الوضع- بوضوح- أسلوبًا جديدًا فى التفكير ، فعلى الدول النامية أن تضع نظامًا جديدًا للبناء يتجنب تكرار الأخطاء القديمة . وفى ظل هذا الهجوم الكاسح للأصوات التى تُرَوِّج لأفضلية الاقتصاد الحُر والانفتاح ، فإن سيادة الدولة واستقلاليتها كأساس لتحديد الهوية ومنح السلطة تبدو مُناقضة ولا موضع لها ، رغم أنه لم يسبق وكانت لها أهمية مثل الآن .

ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن انتهت الدورة الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية – فى سياتل – إلى وضع أقرب إلى الورطة . فبناء الدولة لا يتعلق فقط بالحد الأدنى من التكلفة ، بل يتساوى مع ذلك توفير العدل الاجتماعى والمُناخ المناسب لنمو شعور الإنسان بالاعتزاز والكرامة . وليست تكلفة زراعة حبة أرز ، قمح ، ذرة ، أو شعير بالشىء المهم ، لكن المهم هو ما إذا كان الشخص الذى يزرعها يعيش حياة كريمة إن بناء دولة يرتبط بالقُدرة و الحرية والمرونة فى وضع خيارات استراتيجية بشأن الموارد المالية والتجارة والاستثمار لكل دولة على

حدّة . وإذا أرادت الدول أن تدفع مُقابلاً أكثر ارتفاعًا وذلك من أجل الحصول على أحدث التقنيات لتتمكن من المنافسة لاحقًا ، فإن ذلك يجب أن يكون حقًا تقرره الدول ذات السيادة . وإنه لمن قبيل المفارقة الساخرة أن نفس الأشخاص الذين يُدافعون عن حرية وحق التعبير ، هُم أنفسهم مَنْ يشنون هجومًا قاسيًا على ما يرونه آراءً مخالفة لنموذجهم المُعتمد للعولمة . والآن بدأ الرفض الماليزى للصيغة التى يقدمها صندوق النقد الدولى ، وكذلك القرار بضرورة استعادة السيطرة على سعر الصرف وتنظيم مرور رؤوس الأموال قصيرة الأجل ، يصبح بديلاً قابلاً للتطبيق لصيغة صندوق النقد الدولى ، وإن كان المجتمع الدولى يقبله على مضض . وباعترافهم ليس هناك وجود لما روجوا له من توفر «شفاء كامل» لكل العِلل الاقتصادية فى العالم .

ورغم أننا بالكاد استطعنا أن نتجاوز الأزمة ، فهناك وصفة جديدة يتم فرضها علينا . فما أسرع ما ننسى . . يُفرض علينا أن ندافع لإصابتنا بضعف الذاكرة؟

يجب أن تسأل الدول النامية نفسها عن الوجهة التى تبتغيها ، وعن الخيارات المتاحة أمامها ، وما الذى انتوته حيالها . وبينما يستحوذ -بلهفة شديدة- العالم المتقدم على الاقتصاد القائم على المعرفة ، يجب أن تسعى -الدول النامية حثيثًا- بالقدر الممكن والكافى- لتحصيل المعرفة فى كافة أشكالها .

والمعرفة حق مكفول تمامًا لكل المواطنين فى العالم ، وتتجاوز كل مستويات النشاط الاقتصادى . وتأكيدًا ليست مقصورة على التكنولوچيا الأحدث وتكنولوچيا المعلومات والاتصالات ، كما تم إيهامنا جميعًا بذلك . ووفقًا لما سبق سعت ماليزيا -وطبقًا لخطة مكثفة- إلى تكثيف استخدام المعرفة فى كل القطاعات الاقتصادية ، الحديثة والتقليدية . وتطلب ذلك جهدًا شاقًا من الشخصيات الرئيسية فى الاقتصاد الماليزى ، وذلك لاكتساب وإيجاد مراكز علمية وبحثية ، مع ربط ذلك بالقدرة على ترجمة المعرفة إلى تطور تكنولوچى

واجتماعى يسهم فى رفع مستويات المعيشة للجماهير ، وهو ما يُعد تجليًا حقيقيًا لسيادة الدولة واستقلالها .

ويعتبر النمو الاقتصادى القائم على التكنولوچيا بمثابة ظاهرة فريدة . ففى وقت مضى كان النمو يتعلق بتراكم الأموال . وضمن هذه العملية هناك ما يُعرف بـ«معامل الالتقاء» وينص على أن الدولة النامية ذات الحكومة الجيدة تحقق عائدات مرتفعة من الاستثمار ، والذى بدوره يجذب رؤوس الأموال الأجنبية بما يُضيق الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة . ورغم ذلك فإن التقدم التكنولوچى يُظْهِر قدرًا ما من التفاوت . فمع زيادة العائدات تصبح الدول التى تتمتع بالتقدم التكنولوچى أكثر ملاءمة لمزيد من الابتكار ، بما يؤدى إلى اتساع الهوة بين مَنْ يمتلكون التكنولوچيا ومَنْ لا يمتلكونها .

ويتطلب الابتكار المزيد من عناصر البنية التحتية المادية والمالية والاجتماعية ، ويظهر تزايد هذه المتطلبات أكثر مع الدول المتقدمة . أما الدول النامية التى تتلمس طريقها فى ظل موارد محدودة واحتياجات مُتعددة ، فسوف تفشل فى الابتكار . والأسوأ من ذلك أنه مهما حظيت هذه الدول بمواهب ، فإن هذه المواهب لابد تتعرض للإغواء الخارجى وذلك لعجز دولها عن توفير التسهيلات اللازمة وعدم قدرتها على مُجاراة المميزات التى تقدمها الدول الثرية .

ولهذا يجب على الاقتصادات الناشئة أن ترى عملية العولمة من كافة الجوانب . ولقد اتضح أن معظم القرارات التى يتم اتخاذها على المستوى الدولى ؛ تبدو أكثر حرصًا على حماية اهتمامات الاقتصادات الأكثر نُضجًا دون اعتبار لمبدأ سيادة الدول واستقلالها والحرية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادى والبرامج الاقتصادية الاجتماعية وخطة التطوير التكنولوچى التى تسعى الدول النامية إلى تنفيذها . والمؤكد فى هذا السياق أن العمل من خلال الشراكة الذكية يعد بتحقيق أقصى درجات التأثير .

فالشراكة الذكية تستطيع أن تساعد على توحيد الاهتمامات وتشكيل موقف وعمل

مُشترك للقيام بأفعال جماعية بغرض مواجهة أية قوى للعولمة ذات أثر سلبى واضح على الاقتصادات الناشئة .

وتستطيع لقاءات وحوارات الشراكة الذكية ، مثل هذه ، أن تعمل بكفاءة كمرتكزات رئيسية لدراسة وجهات النظر والتجارب المختلفة والتشارك فيها ، بالإضافة إلى رعاية العلاقات المستمرة بين الأعضاء والشركاء الأذكياء فى هذه اللقاءات والحوارات .

ولقد لاحظت أن «الشراكة فى الثروة لتحقيق التطور التكنولوچى – CPTM» من الممكن أن تقوم بدور مُحفز لتحقيق التكامل بين مُختلف أبعاد العولمة بما يضمن أن تتحقق فعليًا علاقة الطرفين الفائزين . وسوف تتقدم المجموعة الصناعية الحكومية الماليزية للتكنولوچيا الراقية – MIGHT ، وتعمل فى تعاون حثيث مع الـ"CPTM" ، وتضع أولويات للعمل .

وفى هذا السياق أرغب فى تقديم «MIGHT» لتدعيمها اوقتما نستطيع ذلك .



٨- دعوة لكى يكون لدول الجنوب دور فى تشكيل العولمة *

«لقد كشفت العولمة عن دلائل تؤكد أنها أصبحت عقيدة لا تقبل الاختلاف . ولسوء الحظ كذلك - بالنسبة للعولمة ، أنه إذا تمّ تفسيرها وتنظيمها بشكل مُناسب ، فإن ذلك سيُحقق قدرًا كبيرًا من الثروة والربح للعالم كله . الأغنياء والفقراء . وهكذا فالشىء الأهم هو التركيز على النتائج بدلاً من العقيدة الجامدة» .

من الممكن اعتبار تجمعنا اليوم بمثابة تجليًا لوحدتنا وتضامننا . لكن رغم أنه من السهل أن نلتقى فليس سهلاً على الإطلاق أن نعمل سويًا . وهنا يكمن ضعفنا . فالأثرياء أكثر توحدًا كما هو واضح للجميع . فهناك مجموعة صغيرة تتكون من سبع دول فقط . ورغم أن هناك بعض درجات التفاوت والاختلاف فيما بينها ، إلا أنها سُرعان ما توحد الصف إذا ما تعرضت هيمنتها للتهديد .

ووسيلتها لتحقيق ذلك بسيطة للغاية . فحينما تكون هناك أفكار جديدة فى مجالات : المُجتمع - الاقتصاد - السياسة ، فإنها سُرعان ما تُقدم تفسيراتها الخاصة بما يخدمها ويحقق لها النفع .

ولذلك نجد أن هذه الدول تفرض على العالم قيمها الأخلاقية و أنظمتها السياسية ، والآن تفرض العولمة الاقتصادية . وليس لدى الجنوب أى خيار ، عليه فقط أن يتفاعل مع

* كلمة ألقيت فى اجتماع قمة دول الجنوب فى هافانا - كوبا ، فى ١٢ أبريل ٢٠٠٠ .

التفسيرات التى تقدمها هذه الدول . ومثل هذا الموقف يقيد القُدرة على الاختيار ويجعله أقل فائدة .

والآن مع التركيز على العولمة ، تُتخذ أشكال التقدم التكنولوچى ذريعة للإطاحة باستقلالية الدول وتحويلها إلى دول اتكالية .

ودائمًا ما يُخبروننا بواسطة آلاتهم للدعاية بأن العولمة فكرة حان وقتها وأن أية محاولة لمقاومتها ليست سوى عبث . ولقد رحبنا بالعولمة مُعتقدين أن رؤوس الأموال الأجنبية ، والخبرة ، وغيرها ، تستطيع أن تساعد اقتصاداتنا على النمو . لكن تأكد فى شرق آسيا أن تُجّار العملة المحتالين قادرون بواسطة خفض أسعارها ؛ على تحويل ما يُطْلَق عليه النمور الآسيوية إلى قطط تموء- هكذا فجأة . ونتج عن ذلك أن تعرض ملايين العُمال إلى الطرد من العمل ليتحولوا إلى عاطلين . وعندئذ تدخلت المؤسسات الدولية وتحركت بشكل مزعوم للمعاونة عن طريق تقديم القروض ، لكنها فى الواقع كانت تُسَهِّل عملية السيطرة على اقتصاد هذه الدول وربما على سياساتها كذلك .

وأصبح كل ذلك ممكنًا لأن الأثرياء يُفسرون العولمة بوصفها حق رأس المال فى التحرك بإرادته عبر الحدود . وهكذا يتضح أن رأس المال أصبح السلاح الجديد للأثرياء . فعن طريق تقديم استثمارات قصيرة الأجل ، يُحدثون اضطرابًا ، فى الثروة . وبمُجرد حدوث ذلك يقومون بسحب رؤوس أموالهم بهدف إلحاق الفقر والضعف بضحاياهم ، ودفعهم إلى الخضوع للأوامر الأجنبية .

ولكن إذا كانت العولمة تقتضى ضمنًا توحيد كل الدول فى كيان عالمى واحد ، فلماذا إذن يجب أن تعنى فقط حرية مرور رؤوس الأموال والرأسماليين عبر الحدود؟ لماذا لا يتحرك العُمال ، خاصة العاطلين منهم ، بحُرية عبر الحدود؟ لأنه إذا كانت النقود هى رأس مال الأثرياء ، فإن العمل هو رأس مال الدول الفقيرة .

وهكذا يجب السماح لهم بالهجرة إلى الدول الغنية للمُنافسة على الوظائف هناك ، تمامًا مثلما يُسْمَح لشركات الأثرياء القوية بمُنافسة الشركات الصغيرة فى الدول الأكثر فقراً . وتمامًا مثلما تستطيع الشركات الكبرى فى الدول الثرية أن تُعطل بسهولة نشاط الشركات الصغيرة فى الدول الفقيرة ، فإن العمال الكادحين يستطيعون بأجورهم المنخفضة أن يحلوا محل العمال أصحاب الأجور المرتفعة فى الدول الثرية .

وستكون النتيجة هى تكاليف إنتاج ومعيشة أقل بالنسبة للأثرياء ، ومزيداً من التحويلات المالية إلى البلاد الفقيرة .

وهذه طبعًا فكرة سخيفة . فكيف يستطيع المرء أن تَوقّع أن تسمح دول ثرية بأن يحل العُمال الفقراء محل عمالهم أصحاب الأجور المُرتفعة؟ ولكن إذا كان مِن حق الشركات الكُبرى للدول الثرية أن تحل محل الشركات الصغيرة الضعيفة للدول الفقيرة ، فلماذا لا يحق للعمال الفقراء أن يحلوا محل العُمال الأثرياء فى البلاد الثرية؟

لقد نتج عن الهِزة الاقتصادية فى شرق آسيا أن الأثرياء حصلوا على ما يُخص الفقراء . فعندما انهارت مصارف وشركات النمور الآسيوية- سابقًا- وتدهورت أسعار الأسهم ، تحرك الأثرياء لشراء الأسهم ذات السعر المنخفض ، ولامتلاك الشركات . وكان من الممكن أن يشتروا وفقًا للأسعار العادية خلال الأوقات العادية ، لكنهم فضلوا أن يُضعفونا قبل أن يستولوا على كل شيء مقابل خردلة مِن الثمن الفعلى . ودعمت المؤسسات الدولية هذا التحرك ، وذلك بإصرارها على أن نفتح بلادنا حتى يستطيع اللصوص أن يدخلوا ويستولوا على كل شيء . وفى هذا السياق قد لا تستطيع الحكومات أن تحمى المشروعات المحلية . وإذا كانت قوى السوق يجب أن تُسيطر ، وحيث إن المال يُعادل القوة فى السوق ، فسوف يُسيطر هؤلاء الذين يمتلكون المال .

نحن نعترف بأننا لسنا مثاليين . فلدينا أشكال مختلفة مِن الفساد . لكن الحال نفسه

ينطبق على الأثرياء . ونحن رغم فسادنا الواضح ، استطعنا بناء دولنا ومنح شعوبنا حياة كريمة .

ولم تُحقق قوى السوق أى نجاح يُذْكر فى سعيها إلى تخليصنا من الفساد ، فقط حملتنا تكاليف باهظة . لكن المؤكد أنهم كونوا ثروات بواسطة تلاعبهم بالأوراق المالية والسوق ، ثم بتلاعبهم بالبنوك والصناعات والمشروعات .

ويجب على العولمة أن تسعى لتأكيد النتائج وليس الوسائل . ورغم ذلك يخبروننا أن العولمة يجب اعتناقها وممارستها حتى ولو كانت تدمرنا .

لقد سقطنا فى نفس الفخ القديم وذلك باعتقادنا أن الأنظمة وحدها قادرة على حل المشكلات الإنسانية . فعندما نؤمن بشدة بنظام ما ، فإننا ننسى الأسباب التى لأجلها وضع هذا النظام . ويتم وضع الأنظمة لأنه يْعتقد أنها قادرة على تصحيح الأخطاء الحالية ، وجلب المنافع للمُمارسين . وللأسف فإن النظام يصبح مُقدسًا بمجرد قبوله لدرجة أنه إذا كانت النتائج التى يُقدمها أسوأ من الوضع السابق على تطبيقه ، فإنه يجب أن يظل قائمًا ، ويتم الدفاع عنه وتطبيقه . وعند هذه المرحلة إذا تجرأ أى شخص وعارض هذا النظام ، فإنه سيعتبر مهرطقًا ويتعرض لإدانة عالمية .

وبالفعل كشفت العولمة • عن دلائل تؤكد أنها أصبحت عقيدة لا تقبل الاختلاف . ولسوء الحظ -كذلك- بالنسبة للعولمة ، أنه إذا تَمّ تفسيرها وتنظيمها بشكل مُناسب فإن ذلك سيُحقق قدرًا كبيرًا من الثروة والربح للعالم كله ، الأغنياء والفقراء . وهكذا فالشىء الأهم هو التركيز على النتائج بدلاً من العقيدة الجامدة . وإذا كانت النتائج جيدة فيجب حينئذ ، وبشتى الوسائل ، العمل على إنجازها وفقًا للتفسير والممارسة الحالية لها ، ولكن إذا كانت النتائج ضارة لأى شخص ، فحينئذ يجب إعادة تفسير العولمة وتعديلها حتى يتم تحقيق النتائج المتوقعة . وإنه لخطأ أن يتم استبعاد الضعيف والفقير من المشاركة فى تشكيل العولمة . فهؤلاء لديهم قدر كبير من الخبرة .

ولقد رأينا فى الشرق كيف أن الاستثمار الأجنبى المباشر ونقل التكنولوچيا ، وفتح الأسواق فى البلاد الثرية ، قد أدى إلى إثراء الدول الفقيرة . كذلك رأينا كيف يُمكن أن تصبح الدول فقيرة فجأة . وهكذا فإن تجربتنا قادرة على تشكيل العولمة التى تفيد الجميع . فاسمحوا لنا بالمشاركة .

وليس من شك فى أنه إذا تم تفسير وممارسة العولمة بشكل مُناسب ، فإن ذلك سيؤدى إلى نظام عالمى أكثر توازنًا حيث يتم توزيع الثروة بين الأثرياء والفقراء . أما إذا أُسىء تفسيرها فإن ذلك سيؤدى إلى تدمير الفقراء خاصة ، وبعد ذلك ستعوق نمو الأثرياء .

هذه قمة لدول الجنوب . وهناك عدد كبير من الدول فى الجنوب ، وكل دولة منا هى دولة فقيرة وغير قادرة على التأثير فى السياسات الدولية بما يخدم مصالحنا . ورغم الضعف الذى قد تبدو كل دولة منا وهى بمفردها ، فإن القوة الناتجة عن اتحادنا جديرة بالاحترام ولهذا فمن البديهى قول إننا إذا أردنا أن نكون مؤثرين ، فيجب أن نعمل سويًا .

واليوم تُعد القضايا السياسية والأيديولوچية أقل أهمية من النمو الاقتصادى وتحقيق ثروة مادية أكبر لشعوبنا . وكثيرون منا يعتقدون أن التجارة الحُرّة والاستثمارات الخاصة تستطيع المساعدة لتحقيق ذلك . ونحن نعتقد بأن العولمة قادرة على المشاركة فى تحقيق نمو أسرع من خلال المرور الحُر للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال . لكننا نُدرك كذلك أن أفضل الاقتصادات أداءً ، من الممكن أن تنزلق إلى هوة سحيقة من المشاكل . ونحن كدول فقيرة لا نستطيع تحمل هذه الانتكاسات . ونعتقد أننا قادرون على المشاركة لتجنب مثل هذه الانتكاسات . ولهذا يجب التعامل بجدية مع وجهات نظرنا عند تشكيل الأنظمة المالية والاقتصادية الدولية .



٩ـ عولمة جديدة في نظام عالمي جديد

«لقد حان الوقت لكى نحصل على عولمة تعمل أقل من أجل خدمة فاحشى الثراء، وتعمل أكثر وأكثر فى خدمة الفقراء المعدمين .

لقد حان الوقت لكى نضمن أن تشغل التنمية حيزًا رئيسيًا فى الأجندة العالمية؛ بوصفها هدفنا الرئيسى» .

قبل عشر سنوات تقريبًا ، وفى غمار النشوة التى اجتاحت أجزاء عديدة من «العالم الغربى» بعد حرب الخليج مُباشرة ، ألقى «چورج بوش» رئيس أمة عظيمة وقوية ومُنتصرة؛ خطابًا تاريخيًا فى قاعدة «ماكسويل» الجوية فى «مونتجومرى» ، ألاباما ، داعيًا إلى «نظام عالمى جديد» . و هذا الرجل نفسه كان قد دعا مرارًا وتكرارًا إلى «أمريكا أكثر رحمة ورفقًا» ، قبل ذلك . وابنه هو الرئيس الآن . ويتحدث «بوش» الجديد عن الوحدة والتضامن ، وعن مبادئ حزب المحافظين الرحيمة من أجل الولايات المتحدة . وأنا على يقين بأن كثيرين سيتمنون له كل النجاح فى مُهمته .

وفى هذا الصباح ، اسمحوا لـ«رئيس وزراء بسيط» من دولة صغيرة فى منطقة ما زال البعض يدعوها بـ«الشرق الأقصى» أن يُقدم حديثًا بسيطًا فى عاصمته «كوالالمبور» ، داعيًا كذلك إلى «نظام عالمى جديد» . واسمحوا لى كذلك أن أُقدم نداءً من أجل نظام عالمى ليس فقط جديدًا ، لكنه أكثر عدالة وإنتاجية ، نظام عالمى أكثر رحمة ورفقًا واهتمامًا وتعاطفًا .

ويجب أن يولى مثل هذا النظام العالمى الجديد قدرًا كبيرًا من الاهتمام بالأخلاق والفضيلة والحرية والاستقلال وبالمساواة والاحترام المتبادل وبالديمقراطية المنتجة وحقوق الإنسان الشاملة . ومن بين حقوق الإنسان : حقه فى العيش بكرامة ، والعمل ، وحقه فى أن يضع الطعام على مائدة الأسرة ، وجميعها حقوق رئيسية مثل غيرها من حقوق الإنسان .

واسمحوا لى أن أدعو إلى الاتحاد - ليس اتحاد قسم من الإنسانية بل اتحاد البشر جميعًا- ولنزعة تنموية رحيمة وواسعة الانتشار ، من أجل تقدم ورفاهية جميع أبناء آدم- وليس فقط للقوى والثرى وصاحب السلطة الفائقة ، ذلك القادر على النجاة والنجاح فى الغابة الكونية مُشتعلة التنافس ، وإنما كذلك لغير القادر- الفقير والبائس المحروم من أية حقوق . واسمحوا لى أن أتقدم بدعوة كلها حُب من أجل عولمة جديدة فى ظل نظام عالمى جديد .

تلك العولمة الجديدة التى يجب أن ندعمها ، ليست فقط مُغامرة العمل والتفوق ، ولكنها يجب أن تُشارك ولاتنفصل عن السعى لتحقيق نظام عالمى جديد يتسم بمزيد من : العدالة والاهتمام والتفهم والرُقى والتعاطف .

فالعولمة الجديدة التى يجب أن ندعمها ، يجب أن تشارك ولا تنفصل عن مزيد من الأخلاقيات والفضائل ، مزيد من الحرية والاستقلال ، مزيد من المساواة والاحترام المتبادل ، مزيد من الديمقراطية المنتجة وحقوق الإنسان الشاملة . فماذا أعنى بالعدالة ؛ إنها ليست المبدأ المُبجل والمتحضر والقائل بـ«الاستثناء والتميز» بغرض تقديم ميزة مؤقتة للضعفاء وغير القادرين خاصة ، وتلك كانت السمة المُميزة للنظام العالمى منذ زمن بعيد جدًا . واليوم لا يجرؤ معظمنا حتى على الإشارة إلى مبدأ «الاستثناء والتميز» . اليوم كل ما نطالب به هو العودة إلى اللعبة القديمة المباشرة والآمنة .

حتى صندوق النقد الدولى يوصى بأن تفرض الدول المتقدمة أقصى الحواجز التجارية

على البضائع المُصنعة ؛ تلك التى تتمتع الدول النامية ببعض التميُز فيها . ومن هذه البضائع المصنعة : المنسوجات والملابس والأحذية . فهل هذا عادل؟

وعندما توجهت الدول النامية إلى مُنظمة التجارة العالمية ؛ مُطالبة بتحرير التجارة على المنسوجات والملابس والأحذية ، تمت إعاقة هذا الطلب ، وأخبرت هذه الدول ببساطة أن تنفيذ طلبها غير ممكن . والتكاليف السياسية التى تتحملها الحكومات الثرية لكى يتم انتخابها ؛ هى تكاليف باهظة . فهل هذا هو العدل؟

يجب على الدول النامية والفقيرة أن تلهث بين السماء والأرض كى تتحرر . وفى الحقيقة عندما تكون هذه الدول تحت سيطرة صندوق النقد الدولى ، فليس أمامها سوى خيار محدود للغاية بالإضافة إلى اللهاث بين السماء والأرض ، وذلك دون أدنى اهتمام بالعواقب القاسية على شعوب هذه الدول ومجتمعاتها .

فالخدمات الصحية يجب وقفها . والأدوية لا يجب دعمها . والمدارس يجب غلقها . ويجب على الأطفال أن يتوقفوا عن الذهاب إليها . ويجب طرد أعداد كبيرة من الناس من عملهم . وكذلك يتم تسعير الغذاء والوقود بما يتجاوز إمكانات مُعظم الناس . ما هذا كله؟ إنها ما يدعوه صندوق النقد الدولى ، ورجال الاقتصاد الأكفاء بـ«إعادة الهيكلة» . لكن بالنسبة للأثرياء والأقوياء ، فإنه حتى الامتياز الهامشى للدول النامية فى مجالات الأنسجة ، الملابس والأحذية ليس ممكنًا .

وفى هذا الشأن ، وبالنسبة للأثرياء ، تعتبر الزراعة - وهى منطقة المناورة الرئيسية والآمنة وأمل العالم النامى غير الصناعى - بمثابة منطقة مُغرية سياسيًا .

وفى واحد من آخر أحاديثه كرئيس للولايات المتحدة تحدث «بيل كلينتون» فى «جامعة وارويك» عن العولمة بتعاطف شديد ، وفطنة وقدر ضخم من التحضُر . وكان «كلينتون» فى صف الملائكة عندما أشار إلى : «إذا أوقفت الدول الأكثر ثراء تقديم الإعانات

الاقتصادية ومهدت المضمار للمزارعين فى العالم ، فإن ذلك هو الشىء الوحيد القادر على الإسهام فى زيادة دخل الدول النامية بما يُقدر بحوالى ٢٠ مليون دولار فى السنة» . فلماذا لا يتم ذلك ، لماذا لا تُلغى الإعانات المالية ، لماذا لا نلعب بشكل عادل؟ لماذا لا نمهد المضمار؟ لماذا لا يعطى مئات الملايين من المزارعين فى الدول النامية فرصة أفضل ليضعوا الطعام فى أفواه أطفالهم وقليلاً من السنتات فى جيوبهم؟

وقدم «كلينتون» الذى يعد أحد أبطال العولمة- الإجابة التالية : «ليس الأمر بالبساطة التى يبدو عليها ، لقد رأيت هذه الحقول البديعة فى بريطانيا العُظمى ، ومررت عبر الطرقات السريعة فى فرنسا ، ورغم ذلك فإننى أعرف أن هناك قيمة ثقافية - اجتماعية للبنية التى تم تشييدها وتنميتها هنا عبر قرون من الزمن» .

وأظن أنه يجب التأكيد ، بنفس القوة والعاطفة ، على أن وضع الطعام فى أفواه الأطفال ، ووضع بضع سنتات فى الجيوب ، قيمة ثقافية - اجتماعية كذلك . وقد يدور الجدل حول أن ذلك قد يكون ذا قيمة إنسانية أعلى من تلك الحقول الملونة ، والتى ستنال إعجاب كل قائدى السيارات عبر الطُرق السريعة فى أوروبا- خاصة وأن رفاهية وشرف تلك القيمة الثقافية - الاجتماعية العُظمى ؛ من الممكن ضمانها والتكريس لها بطرق شتى ، ولكن ليس على حساب المزارعين الفقراء فى العالم النامى الفقير .

ما زال أمامنا الكثير لتحقيق العدل . لكن ماذا عن عولمة أكثر اهتمامًا وتعاطفًا وقدرة على الإنتاج ، تُركز على تحقيق التنمية فى عالم أكثر رحمةً وتعاطفًا؟

إن المتعصبين لنظام السوق ، والمُنظرين للعولمة رفعوا راية الدعوة إلى «البقاء للأصلح» ، «الكفاءة الاقتصادية» ، بالإضافة إلى ذلك أصبحت مُضاعفة الأرباح وجمع المال بمثابة القاعدة الأخلاقية المهمة لعقيدتهم . وغالبًا ما تعنى دعوتهم لـ«البقاء للأصلح» أن البقاء لهؤلاء الذين لديهم أقل قدر من الشكوك والتردد . وذلك لا يعنى بالتأكيد أن البقاء للأفضل أو للأكثر استحقاقًا .

يجب أن نتخلص من سطوة مُنظرى العولمة . فلقد حان الوقت لكى نُعطى للناس الأولوية قبل الربح ، ولنتأكد أنه داخل عملية العولمة سيكون هناك العديد من الرابحين وعدداً أقل من الخاسرين .

لقد حان الوقت لكى نحصل على عولمة تعمل أقل من أجل خدمة فاحشى الثراء ، وتعمل أكثر وأكثر فى خدمة الفقراء المُعدمين . لقد حان الوقت لكى نضمن أن التنمية تشغل حيزاً رئيسيًا فى الأچندة العالمية ، باعتبارها هدفنا الرئيسى . لقد حان الوقت لكى نقوم بتنظيم ذهننا ، لنُميز بين الوسائل والغايات ، ولنتأكد من أن كل فرد يفهم أن تحرير التجارة والاستثمار ونظام السوق والمنافسة ، والأچندة الكاملة لـ«منظمة التجارة العالمية» ، كلها ليست سوى وسائل لتحقيق الهدف النهائى من التنمية البشرية .

وقد يعتبر البعض كراهيتى لأفكار الانفراد بالعولمة ، والتهام الآخرين ، بالإضافة إلى كل ما سبق وقلته ، كما لو كانت عودة إلى الأصول . لكننى أفضل أن أرى الموضوع كمحاولة للتحرك فى مواجهة الأصوليين المتشددين . وإننى أدرك أن هذه العولمة الجديدة فى نظام عالمى جديد ، والتى أدافع عنها ، ليست سوى نموذج جديد . إنها عالم فكرى غريب ؛ مقارنة بالعالم المسعور وقانون الغابة الذى يتبناه منظرو العولمة الآن .

والحقيقة أن هذا هو الوضع ، وأنهم سوف يُعارضون ويرفضون نموذجنا الجديد ، تلك الحقيقة يجب أن تقوينا : تُقوى قناعتنا وتعهدنا .

يجب أن نتأكد من أننا لن نزدرد الرؤية المتشددة لنظام السوق والتى يفرضها علينا المتشيعون المتطرفون للعولمة ، ويدفعونها دفعًا فى حلوقنا . نتأكد كذلك من أن النظام الرأسمالى المستبد الذى يُريد المتشيعون للعولمة أن يفرضوه على هذا الكوكب ؛ لن يستمر فى غيِّه ، وأن العولمة المستبدة التى يُريد أشياعها أن يفرضوها على العالم كله لن تستمر .

من فضلكم لا تسيئوا فهمى . فأنا لا أدافع عن التخلى عن نظام السوق . لا أدافع عن رفض الرأسمالية . لا أدافع عن معارضة العولمة .

ولابد من أن أعترف بأننى أحد المؤمنين بنظام السوق ، وبالنظام الرأسمالى وكذلك أؤمن بالعولمة . ولا يجب عليكم ألا تراقبوا شفتى ، أو تختبروا الكلمات التى أستخدمها . فقط أنظروا حولكم لتروا ماليزيا اليوم .

فمنذ أن فرضنا بعض المراقبة والسيطرة الاختيارية على سوق الأوراق المالية فى الأول من سبتمبر ١٩٩٨ ، بدأت وسائل الإعلام العالمية وكهنة العولمة يتهمون هذا البلد بإدارة ظهره للعالم . يوميًا تشير وسائل الإعلام العالمية إلى أحاديثى الساخرة والتى يتضح منها إصابتنا برهاب الأجانب ، وإلى تصرفاتى الغريبة ، وبلا شك سيوصف حديثى اليوم بـ «الحديث الساخر المصاب برهاب الأجانب» وأنه قد تمت صياغته لتبرير وضع نائبى الأسبق فى السجن . واسمحوا لى أن أقر بحقيقة بسيطة : اليوم ماليزيا من بين نصف دستة من الدول الأكثر عولمة وانفتاحًا فى العالم .

ولم يحدث ذلك فى نوبة غامرة من الغفلة . لم يحدث مصادفة . لم يتواضع العالم وينزل إلينا . نحن الذين أمسكنا برقبته وجئنا به إلينا . كان علينا أن نعمل دون ملل أو كلل . كوننا قد أصبحنا دولة ذات اقتصاد ومجتمع مفتوح ، فذلك نتيجة لسياسة رصينة ، وتصميم دائم ، ومحيط من الكدح والدموع والعرق . لسنا مجانين . فلن نستطيع أن ندير ظهورنا للعالم الذى نتكسب منه قوتنا اليوم ، والذى تعتمد عليه رفاهيتنا المستقبلية . واسمحوا لى أن أوضح اختصارًا كم نحن متعولمين ومنفتحين ، وذلك بعد أكثر من عقدين من الجهد المتمهل .

فى عام ١٩٩٩ مثلت صادرتنا للعالم الخارجى حوالى ١١٤٪ من إجمالى الناتج القومى ، بينما مثلت واردتنا حوالى ٨٣٪ . وبمصطلحات التجارة الحالية ، فقد كانت لنا تعاملات مع العالم فاقت تعاملات الولايات المتحدة بمقدار ٨,١٠ ، أما فيما يتعلق بنسبة السائحين إلى عدد السكان ، فإن نسبة السائحين الذين زاروا «ماليزيا» تمثل ضعف أولئك الذين زاروا الولايات المتحدة .

ولقد كان للمستثمرين الأجانب دور فى الاقتصاد الماليزى أكبر بكثير من دورهم فى اقتصاد الولايات المتحدة . وحازت المصارف الأجنبية ما يعادل (٢٩٪) من إجمالى الأرصدة المصرفية فى عام ١٩٩٩ ، وقدمت ما يعادل (٣٢, ٣١٪) من إجمالى القروض المصرفية . ومقارنة بإجمالى المشاركة المصرفية ، نجد أن المصارف الأجنبية قد لعبت دوراً فى الاقتصاد الماليزى يعادل ٣ مرات حجم الدور الذى لعبته فى اقتصاد الولايات المتحدة .

والآن لننتقل إلى مسألة انتقال العمالة الأجنبية .

فكما تعرفون نحن الآن فى العقد الثانى من العصر العظيم الثانى للعولمة . وفى العصر العظيم الأول للعولمة – من منتصف القرن التاسع عشر ومروراً بمطلع القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الأولى – لم يقتصر الأمر على العبور الحر للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال ، بل شمل كذلك العبور الحر للعمالة ، وتلك هى النقطة التى يجب على الدول الفقيرة ماليًا والثرية من حيث الأيدى العاملة ، أن تثيرها بحماس خلال مناقشات العولمة . فهل يشك أى إنسان أنه إذا تغير التوازن العالمى وفقًا للقوة السياسية ، لتصبح القوى العظمى اليوم هى «الهند والصين» بدلاً من «الولايات المتحدة» و«غرب أوروبا» . فإننا لن نناقش اليوم مسألة العبور الحر لرؤوس الأموال والبضائع والخدمات ، بل سنناقش العبور الحر للأيدى العاملة ، والتى ستعتبر بلا شك أهم قسم فى العولمة يمكنه أن يدعم السعى لتحقيق الرخاء والرفاهية . وربما تتحول «منظمة التجارة العالمية» فى چنيف إلى ما ندعوه اليوم بـ «منظمة العمل الدولية WLO» . وبلا شك سيكون المكان المناسب لـ «منظمة العمل العالمية WLO» هو «هونج كونج» أو «كولومبو» ، وأن هذه المنظمة ستعمل ليل نهار فى محاولة لإقناع الدول المتمردة فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كى توافق على خوض جولة جديدة من المفاوضات .

وفى ماليزيا يشكل العمال الأجانب حوالى (٢٦٪) من إجمالى العمالة . وهكذا فعلى الولايات المتحدة لكى تكون دولة منفتحة ؛ أن تسمح بالعبور الفورى لأكثر من (٢٥) مليون عامل أجنبى .

ويشاهد الماليزيون التليفزيون الأمريكي والأجنبي ، ويقرأون الصحف والمجلات الأجنبية بلغات متعددة . بل إننا أحيانا ما نشاهد العروض الأمريكية قبل عرضها في الولايات المتحدة . وإنني لأتساءل عن عدد الماليزيين الذين لا يعرفون أين توجد «ليتل روك» أو «كانساس» ، أو لا يعرفون أسماء نصف دستة من الرؤساء الأمريكيين . كذلك أتساءل عن عدد الأمريكيين الذين يعرفون إسم قائد أو إمبراطور صيني خلال الألفي عام الماضيين ، دون الإشارة لمعرفتهم اسم أي مواطن في جنوب شرق آسيا .

وأتساءل عن عدد الأمريكيين الذين يشاهدون التليفزيون الأجنبي ، أو يقرأون الصحف والمجلات الأجنبية حتى تلك الصادرة باللغة الإنجليزية .

في الماضي ، وقبل الارتفاع الجنوني للمصروفات ، وعندما كانت التكاليف أقل بكثير ولم يكن هناك اهتمام بتحويلات العملة ، كانت هناك سنوات بلغ خلالها عدد الطلاب الماليزيين الذين يدرسون في الخارج حوالي (٦٠,٠٠٠) طالب . كذلك كانت هناك سنوات زاد خلالها عدد الطلاب الماليزيين في المعاهد الأجنبية العليا عن عددهم في المعاهد الماليزية العُليا .

وفي الولايات المتحدة هناك ما يزيد عن ٥٠٪ من أعضاء الكونجرس ومجلس الشيوخ ؛ لا يحملون جوازات سفر . وبأمانة فإنني لا أعرف أي عضو في البرلمان الماليزي لم يسافر للخارج . وأختار الولايات المتحدة للمقارنة ، لأن الإحصاءات الأمريكية جاهزة ومتاحة أكثر من غيرها ، ولأن الولايات المتحدة هي المدافع الأوضح عن العولمة ، رغم أنها بالمقارنة لديها اقتصاد ومجتمع غير معولمين .

وباعتبارنا دولة مرت بتجربة درامية من التحول إلى نظام السوق طوال العقدين الأخيرين ، وتخلت دراميًا عن رأسمالية الدولة وتحولت إلى رأسمالية القطاع الخاص ، وتعولمت بشكل درامي للغاية ، تستطيع ماليزيا أن تتحدث ببعض الخبرة والشرعية عن نظام السوق والرأسمالية والعولمة . وبصفتي شخصًا يشعر بالذنب إلى حد ما لمروره بتجربة

التحول إلى نظام السوق والخصخصة والعولمة ، يستطيع المجتمع والاقتصاد الماليزى وكذلك (أنا) أن نتحدث ببعض الخبرة والشرعية .

والقاعدة الأساسية لكل ما سبق : أنه رغم كل النقائص ومظاهر الضعف والمخاطر ، فإن نظام السوق والرأسمالية والعولمة لديها طاقة هائلة لتحقيق الخير .

لكن هناك قاعدة أساسية أخرى هى : أن نظام السوق الجامحة وغير المحكومة بالمسئولية والحضارة ، هو تهديد قاتل للبشرية . وأن الرأسمالية المستبدة التى لا تهتم بالبشرية وصالحها ، ليست سوى آلة متوحشة تصنع البؤس والظلم ، وأن العولمة الطليقة ، التى لا تسترشد بالمنطق وإعمال العقل ، ربما تكون هى الخطر الأكبر على العالم مع بداية فجر قرن جديد .

ولقد قضيت بعض الوقت فى مناقشة المحصلات والأهداف ، والآن اسمحوا لى أن أعود إلى الوسائل والإجراءات والفعل .

من الواضح أنه لكى نضمن تحقيق عولمة جديدة فى النظام العالمى الجديد الذى يجب أن نعيشه ، يجب أن نعمل معًا على مستوى عالمى ودولى وعلى مستوى إقليمى وكذلك داخل حدود دولنا ذات السيادة . يجب أن نعمل على مستوى تلك الأصعدة الثلاثة .

وعلى المستوى العالمى والدولى ، يجب أن نعمل على تدعيم وحدة الجنوب . ويجب ألا ننسى الجنوب بأكمله ، عندما يتحتم علينا أن نكوّن مجموعات مركزية أكثر اندماجًا ، وائتلافات فاعلة ، والتى تستطيع أن تتفاهم وتدير قضايا وبرامج معينة – من المديونية إلى أسعار السلع وشروط التجارة وكذلك التقسيم الرقمى . وباعتبارنا أعضاء من الجنوب ؛ يجب أن نكوّن كذلك ؛ ائتلافات فاعلة مع منظمات وحكومات واهتمامات الشمال التى نتقاسم معها قضية مشتركة .

ويجب أن نستغل النافذة الاستراتيجية الصغيرة التى تتيحها لنا أحداث هذا العام

٢٠٠١ والعام ٢٠٠٢ ، مثل : اجتماع وزراء منظمة التجارة العالمية ومؤتمر التمويل والتنمية تحت إشراف الأمم المتحدة ، قمة «ريو دى چانيرو عن البيئة» ، بالإضافة إلى الاجتماعات السنوية المهمة لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى . لا يجب أن نكون مجرد مستجيبين لبرامج الآخرين ومسودات المفاوضات الخاصة بهم . يجب أن نكون سبّاقين إلى تقديم برامجنا ومقترحاتنا ، والتى سيحتاج الآخرون إلى الاستجابة لها . وعلى مستوى منظمة التجارة العالمية ، كان الموقف حاسمًا تمامًا ، وذلك عندما اتحدنا جميعا فى مواجهة الموقف المتشدد الذى تم اتخاذه فى «سياتل» ، لأجل تقويم المظاهر الخطيرة لاختلال التوازن ، ولحل القضايا المتعلقة بالتنفيذ . ويجب ألا نوافق على القيام بدورة جديدة من المفاوضات حتى يتم حسم هذه القضايا بشكل مرض ، وحتى نوافق جميعنا على برنامج أى دورة جديدة . نحن بحاجة إلى التيقن من وجود ما يكفى من التفاوض والمقدرة على التقبل فى «چينيف» قبل أن ندخل إلى القاعات البراقة للتفاوض . يجب أن نعمل سويًا لتدعيم ليس فقط رءوسنا بل وقلوبنا وأيدينا .

يجب أن نكون منتبهين إلى «خيول طروادة» المصطفة خارج مبنى منظمة التجارة العالمية . كما يجب أن ننتبه بشكل خاص إلى القضايا التى تبدو غير ضارة – مثل الشفافية فى موازنة الحكومة – والتى تعد بحق أولى الخطوات المؤدية إلى جرف شديد الانحدار ، والتى ستؤدى فى النهاية إلى فقداننا القدرة على السعى الجاد لتحقيق سياساتنا ، الاجتماعية ، والاقتصادية القومية .

يجب أن نبنى على برنامج العمل فى هاڤانا . يجب أن نطلب من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD أن تنضم إلى عملية مواجهة الأصوليين المتشددين .

فهناك كثيرون أقنعتهم القوى الحالية بأن القضايا القديمة المتعلقة بشروط التجارة هى : قبعة قديمة وماض ونظم غنائى عفا عليه الزمن . وفى الحقيقة هى المفاتيح الحاسمة

لمستقبلنا . ويجب أن ندقق فى حساب تكاليف وتوابع عمليات الاتحاد التجارى ، وتزايد الاندماج بين الكيانات العملاقة ، وغير ذلك كثير .

أما على المستوى الإقليمى ، فليس هناك من وقت نضيعه فى آسيا ، أعتقد أن فكرة الاتحاد الاقتصادى الإقليمى الآسيوى - والتى قوبلت بالسخرية وعدم الترحيب من الكيانات العملاقة والتى عرضتنى لوابل من الأسئلة عندما طرحتها لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات تتقدم الآن بخطى واسعة . لكن يجب منحها عمقًا واتساعًا أكبر . وإننى أعتقد أيضًا أن ذلك هو الوقت الأنسب لآسيا كى تقوم بإنشاء «صندوق النقد الآسيوى» ، أو مهما كان الاسم الذى سنطلقه عليه . كما نحظى اليوم بميزة أن يكون بيننا أحد المبتكرين والمهندسين لهذه المبادرة التاريخية .

يجب أن نعمل على الأصعدة الثلاثة لنتيقن من تحقيق عولمة جديدة فى نظام عالمى جديد .

أما الصعيد الثالث ، والخاص بتلك الدول التى مازالت حرة ولم يتم استعمارها بعد ، وهو حقنا فى السيادة المستقلة . يجب ألا نسمح لأحد بأن يخدعنا ويجعلنا نظن أن فكرة الدولة القومية قد ماتت . لا - لم تمت . إنها مازالت حية وتقاوم . وأعتقد أن ذلك أكثر التحديات صعوبة وحسمًا .

وأظن أنه قد أصبح من قبيل الحقيقة الكونية للحياة أنه ليس بوسع أى شخص أن يلحق بنا ضررًا أكبر مما نستطيع أن نلحقه بأنفسنا .

ولحسن الحظ - فإن العكس صحيح ، فلا يستطيع أحد أن يقدم لنا شيئًا أفضل مما نستطيع تقديمه لأنفسنا . لا يجب أن نترك العولمة الطليقة تتحكم فينا .

يجب أن نتأكد من أن العولمة المنتجة ستعمل لصالحنا ، ومن أجل تحقيق نفع وفير لشعوبنا .

واليد الأكثر قدرة على المساعدة هى تلك الموجودة فى نهاية ذراعنا اليُمنى .



١٠ - العَوْلَمَةُ فِي خِدمَةِ البَشَرِيَّةِ أَمِ البَشَرِيَّةُ فِي خِدمَةِ العَوْلَمَةِ *

«يجب التخطيط للعولمة . . . وبعناية .

يجب أن يشمل التخطيط كل فرد وكل جزء فى العالم .

يجب أن يكون لصالح كل فرد ، وكذلك يجب إثبات أنه لصالح كل فرد .

ويجب تطبيقه ببطء ، مع توجيه الجزء الأكبر من الجهد إلى أقل الدول نموًا وتطورًا فى العالم» .

فى هذه الأيام «العولمة» على شفاه الجميع . وقبل الاحتجاجات التى انطلقت فى «سياتل» ، كان هناك زعم بأن العولمة لا يُمكن وقفها ، فهى قدر محتوم وهى الحل الأكيد لكل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى العالم .

والمؤكد أن العولمة فكرة عظيمة حان وقتها وخاصة فى عالم تم اختزاله بواسطة الطائرات النفاثة وشبكات الاتصال المنتشرة فى العالم ؛ إلى قرية كونية ، ولذا من المتعذر اجتناب أن تصبح العولمة منطقية وربما قدرًا محتومًا .

لكن فى الماضى أيضا كان العديد من الأفكار العظيمة التى تم القبول بها كما لو كانت قدرًا محتومًا ، وثبت بعد ذلك خطؤها وأنه يجب هجرها تمامًا .

ولقد اعتبر النظام الجمهورى قدرًا محتومًا ، وذلك لأن النظام الإقطاعى والملوك

---

* كلمة فى المؤتمر الدولى للمداولة حول قضايا العولمة فى كوالالمبور- ماليزيا ، ٣١ يناير ٢٠٠١ .

أصحاب الحقوق المقدسة أصبحوا طغاة ويجب التخلص منهم جميعًا . وساد اعتقاد أن الرجوع للجماهير سيضمن أن الجماهير لن تقهر نفسها . لكن يجب أن يكون للجمهوريات قادة ، واتضح أنهم ربما يكونون طغاة وغير عابئين مثلما كان الملوك المقدسين .

وأُضيف إلى الفكر الجمهورى فكرة أخرى عن المساواة التامة . وكان مِن المُفترض أن تقوم الاشتراكية والشيوعية بذلك . واعتمد ذلك على تصفية طبقة الأرستقراطيين ، لتقوم حكومة مِن العُمال بإدارة كل شىء وتوزيع المكاسب على كل العُمال بالتساوى .

ومرت سبعون سنة ؛ سقط خلالها ملايين القتلى ، قبل أن يتضح أن المجتمع الذى ينعم بالمساواة التامة غير قابل للوجود . واتضح أن الدواء العظيم الشافى لكل أمراض المجتمع الإنسانى ؛ لم يَعُدْ عظيمًا . وتحولت الجنة الأرضية التى وعَدّ بها واضعوا هذه الأفكار ؛ إلى أى شىء آخر غير الجنة .

وهكذا عندما تعرضت الرأسمالية للهجر ، كانت تحقق الانتصار . فخلال التحدى الذى فرضه الشيوعيون دُعاة المساواة ، التزم الرأسماليون بضبط النفس ، وأظهروا وجهًا حميميًا . وقاموا باستيعاب بعض الأفكار الداعية للمساواة ، وتقبلوا أنهم بحاجة إلى تنظيم أنشطتهم .

وكبحت الحكومات جماح خططها الجشعة والتى تستهدف تحقيق أقصى ربح من التجارة والصناعة ، خاصة الصناعة التمويلية . وتم الإقرار بعدم شرعية الاحتكار . لكن الآن ثبت أن للرأسمالية أفضلية على الشيوعية والاشتراكية بأفكارهما الجديدة عن خلق جنة جديدة على الأرض بواسطة الانتصارات المتتالية . والآن سيتم إنشاء الجنة الجديدة بالتخلى عن القواعد التنظيمية ، وبنظام السوق الحرة المطلق ، وإلغاء حدود الدول من أجل خلق كيان عالمى مفرد .

فهل نستطيع التيقن مِن أن هذه الأفكار الجديدة والعولمة لن يكون مصيرها هو نفس

مـصير الأفكار العظيـمة فى الماضى؟ وطوال نصف قـرن ، وربما قـرن ، ونحن نُمجد ونمارس الرأسمالية الجامحة فى عالم عولمى؟ ألن تجلب الرأسمالية نفس البلاء الذى دفع الناس سابقًا إلى نبذ الأفكار العظيمة السابقة وأنصارها وتجاوزها بكل ما لديهم من قوة؟

هذه هى الأشـيـاء التى يجب أن نفكـر بهـا قـبل أن نعـتنق العـولمة بكل مـا لدينا من حمـاس . فالعـولمة حسب تفسيرها الحالى تعد بمثابة امتداد للرأسمالية الجامحة ، وهدفها توسيع مجال الأنشطة الرأسمالية لتشمل العالم كله . ودائمًا مـا كان الرأسـماليون يعلنون استياءهم من قصر أنشطتهم داخل حدود بلادهم فقط ، كذلك كانوا يستاءون من الدول المستقلة التى لديهـا أنظمة واتجاهات سياسية تمنع أن يقوم أصحاب رؤوس الأموال والخبرة من تحقيق استفادة اقتصادية كاملة . ولهذا إذا أمكن إزالة حدود الدول المستقلة ، ليتبنى العالم كله نظامًا وسياسة واحدة ، عندئذ يكون باستطاعة رأس المال أن يتحرك بحرية ، وكذلك يتم توظيفه توظيفًا كاملاً بما يحقق المزيد من النمو لرأس المال . وفى حدود رؤوس أموال ضخمة ، فإن نقلها يُمكن أن يسهم فى ظهور طموحات أكبر .

وهكذا يتضح أن العالم يتم تقديمه بوصفه أمّة كونية ، وذلك من خلال العولمة . لكن هذه العولمة يتم تحديدها بالعبور الحر لرأس المال عبر الحدود .

ونعرف جميعًا أن معظم دول العالم فقيرة ماليًا ولبعض الوقت عاونت الاستثمارات الأجنبية تلك البلاد الفقيرة لزيادة ثروتها وتنمية اقتصادها . وتعتبر «ماليزيا» مثالاً بارزًا لذلك . فلقد أسهمت الاستثمارات الأجنبية فى مجالات التصنيع ؛ فى دفع «ماليزيا» للتحول من بلد زراعية إلى بلد صناعية . وبينما كانت «ماليزيا» فى السابق تُصدر المطاط والقصدير وزيت النخيل ، أصبح اليوم (٨٢٪) من صادرات «ماليزيا» – وتقدر بحوالى (١٠٠ بليون) دولار أمريكى – عبارة عن بضائع مُصنّعة . ويتضح أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل «ماليزيا» قد أسهم فى إثرائها .

وشجعت هذ النتائج «ماليزيا» على دعوة رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى

مجال سوق الأوراق المالية أو البورصة» . ومجددًا حققت «ماليزيا» أرباحًا نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار الأسهم ، والنمو المذهل في مجال رأسمالية السوق .

لكن لنعد ثانية إلى الدور الذى لعبه رأس المال فى هذه المناطق . فرغم أن المنشآت الصناعية مملوكة للأجانب ، فإن رأس المال الذى تم إدخاله فعلاً هو مُجرد جزء محدود من رأس المال المستخدم فى العملية الاستثمارية . وذلك لأن جزءًا كبيرًا يتم اقتراضه من البنوك المحلية . ولذلك ليس صحيحًا أن هناك تدفقًا ضخمًا لرأس المال الأجنبى . لكن فى هذا الشأن هو أن دخول الخبرة الأجنبية واسهامها فى التصنيع والتسويق ، يُعد أكثر أهمية من مجرد دخول رؤوس الأموال .

ولا يجب أن يراوغ المرء بشأن الدور الذى قامت به الاستثمارات الأجنبية فى زيادة القدرات الانتاجية ، والإسهام الأكيد فى نمو الاقتصاد الماليزى . ولم تتوقع الحكومة أى دخل مباشر من الاستثمارات الأجنبية . وكذلك مَنحت الاعفاءات الضريبية للاستثمارات التى تستمر لفترات أطول . وتعد الفائدة الرئيسية التى حصلت عليها الدول هى خلق فرص عمل للمواطنين ، فمعدل البطالة فى ماليزيا يُعد من ضمن أقل مُعدلات البطالة فى العالم .

لكن للاستثمارات الأجنبية فى السوق المالية قصة مُختلفة . فلقد أسهم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على سوق الأوراق المالية فى الارتفاع الشديد والفجائى لأسعار الأسهم ، مما جعل الشركات الماليزية أكبر مما يمكن أن تشير إليه أرباحها أو مواردها المالية . وبضمان الارتفاع الكبير لقيمة الأسهم ، أصبح باستطاعة الشركات والمستثمرين المحليين أن يقترضوا المزيد من البنوك ويتوسعوا فى مشاريعهم . وهكذا ازدهر الاقتصاد . لكن الأسعار المبالغ فيها للأسهم عرضت البلد إلى تلاعبات فى السوق .

واعتمدت قوة وصحة الاقتصاد الماليزى على ثبات أسعار الـ«رينجت» . وأصبح من الممكن تنفيذ المشروعات دون حاجة إلى وقاية من الخسارة . وأسهمت وفرة موارد التمويل بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة ؛ فى جعل القروض الأجنبية غير ضرورية إطلاقًا

بالنسبة للمشروعات المحلية .

ويُمكننا القول إن ماليزيا قد تعولمت مُبكرًا على نحو ما عن معظم دول العالم . فلقد كانت ماليزيا واثقة جدًا من الفائدة التى يُحققها التحرك الحُر لرؤوس الأموال للدولة التى تسمح بالاتجار الحُر فى الـ«رينجت» وفقًا لأسعار الصرف فى الأسواق الأجنبية . وأصبح للسوق حُرية تحديد سعر صرف الـ«رينجت» وفقًا لأسعار الصرف فى الأسواق الأجنبية . ولفترة طويلة ارتبطت هذه الثقة بالتذبذب الضئيل للغاية فى سعر صرف الـ«رينجت» الماليزى .

ويجب أن نتذكر أن الفوائد العُظمى التى حققتها «ماليزيا» من عولمتها الخاصة ؛ كانت خلال الفترة التى أظهرت فيها الرأسمالية وجهًا حميميًا . وكما سبق وأشرت ، فإن نهاية الحرب الباردة قد ذهبت بالحاجة إلى تقديم مثل هذا الوجه الحميمى . ولقد تَمّ الكشف عن غياب هذه الحميمية فى اجتماعات اتفاقية «الجات» ، والتى استمرت طوال أربعة أعوام . وذلك فى نفس الوقت الذى كان على الدول أن تعتمد خلاله على اتفاقات التجارة الثنائية .

فاتفاقات التجارة الثنائية تأخذ فى الاعتبار الاهتمامات والمحظورات المختلفة التى تواجهها كل دولة داخل هذه الاتفاقات . وهكذا لا تشعر الدول الضعيفة بالتهديد لأنها لا تستطيع تغيير الاتفاقات بما يتناسب مع احتياجاتها ، وذلك رغم أنها غير قادرة على حماية نفسها من التعريفات الجمركية وغيرها من العوائق والقيود . ولكن عندما أنشئت منظمة التجارة العالمية كان على الدول الأعضاء فى اتفاقية الـ«جات» أن تتفاوض لعقد اتفاقات تجارة مُتعددة الأطراف . وهكذا لم يعد هناك مكان لاهتمامات الدول المفردة . وبدلاً من ذلك تم وضع قواعد عامة وتطبيقها بالتساوى على جميع الدول : صغيرها وكبيرها ، ثريها وفقيرها . ووفقًا لهذه القواعد التى تم فرضها من خلال منظمة التجارة العالمية ، وجدت الدول الأكثر فقرا أنها مضطرة للتنافس مع الدل الغنية دون أدنى اعتبار لما تعانيه من ضعف وقصور . وكان الهدف الرئيسى لاتفاقات منظمة التجارة العالمية ، هو إزالة أو تقليص رسوم

الاستيراد والمساواة بين أسعار الصرف بما يسمح بتحقيق ما اصطلح على تسميته «تمهيد مضمار المنافسة» .

وتعتمد الدول الفقيرة على الرسوم التى تفرضها على الواردات لملء خزائنها ، خاصة وأن ضرائب الكسب المفروضة على الشركات لا تقدم سوى قدراً ضئيلاً للغاية من الدخل . وهكذا فإن إلغاء رسم الاستيراد يُعد بمثابة إلحاق ضرر بمصادرها المالية . بالإضافة إلى أن رسوم الاستيراد مُفيدة لتحقيق الحماية للصناعة المحلية والوليدة . وبدونها لن تكون هناك فرصة أمام المنتجات المحلية كى تنافس المنتجات المستوردة من الكيانات الصناعية الكبرى وذات الكفاءة العالية فى الدول الثرية .

ورغم ذلك لم تعترض الدول الفقيرة على منظمة التجارة العالمية والعولمة دائمة التقدم . والآن نأتى إلى الأزمة المالية التى حدثت فى شرق آسيا . وواضح أن الدول التى هوجمت تعد من الدول ذات الاقتصادات القوية فى العالم النامى . لكن - وببساطة - عن طريق خفض قيمة عملاتها ، تحولت هذه الدول إلى دول تتسول المعونة .

وليس بوسع دولة مثل «ماليزيا» ، التى سبق لها فى الماضى أن رحبت برأس المال الأجنبى ولكنها عانت بشدة عندما تدهور سعر الـ «رينجت» الماليزى ؛ إلا أن تُعيد التفكير فى فوائد العولمة . فنحن الآن ننظر إلى التحويل الحُر للـ «رينجت» وهيمنة نظام السوق الحُر على التعاملات المالية كجزء من عملية العولمة . ولقد كنا نعتقد أنه طالما اقتصادنا قوى لن يتعرض الـ «رينجت» للهجوم ، لكنهم أخبرونا أن الأمراض التى تؤثر على التعاملات المالية لدى جيراننا ، أمراض معدية . وهكذا فرغم أن الـ «رينجت» بخير حال ، فإن تعرض البات التايلاندى للمرض أثر على الـ «رينجت» .

وربما يكون هناك أساس لذلك . فعندما تتدهور أسعار العملة لدى الجيران ، فإن تكلفة الإنتاج تنخفض ، وهكذا يصبحون أكثر قدرة على المنافسة كمصدرين . ولقد قيل إن «ماليزيا» تنافس «تايلاند» ، وهكذا فإن الإنخفاض فى سعر الـ «بات» سيجعل صادراتنا أقل

قُدرة على المنافسة . وبناء على ذلك عانى اقتصادنا نتيجة لتدهور البات . ورغم ذلك فمن المشكوك فيه أننا سنمر بمرحلة ركود عميقة وممتدة .

وفى توقع للتراجع الاقتصادى فى «ماليزيا» ، زعم تجار العملة أنهم مضطرون إلى التخلص مما لديهم من الـ «رينجت» . وعندما قاموا ببيع ما لديهم انخفض سعره تلقائيًا . وما يجب الإشارة إليه هنا هو أن تجار العملة لا يحتفظون بالـ «رينجت» ، لكنهم ببساطة قاموا باقتراض الـ «رينجت» وبيعه سريعًا . وهكذا لم يتعرضوا مطلقًا لمخاطرة التعرض لخسارة أية أموال . بل لقد رأوا أن أمامهم فرصة لتحقيق كسب سريع من خلال العمليات القصيرة لبيعه . وكانت النتيجة تدهور سعر الـ «رينجت» تمامًا مثلما توقعوا .

وأدى تدهور سعر الصرف إلى أن تصبح البلد فقيرة من حيث قدرتها على تسديد رسوم الاستيراد . وتستورد «ماليزيا» الكثير من المواد الضرورية وغير الضرورية ، والمكونات اللازمة لمشاريعها الصناعية وأصبح كل ذلك باهظ التكاليف ، مما أثر على ربحية الشركات وازداد الجميع فقرًا .

وعندما يتدهور سعر الصرف لعملة ما ، يتعرض المستثمرون فى مجال السندات والأوراق المالية إلى تدهور قيمة أسهمهم وفقًا لأسعار العملة الأجنبية ، حتى ولو لم تكن أسعار الأسهم قد انخفضت . لكن الكارثة التى ضربت سعر الصرف أدت إلى انهيار سريع لأسعار الأسهم . وخوفًا من التعرض لمزيد من الخسائر ، قام المستثمرون الأجانب أصحاب المشاريع قصيرة الأجل ، ببيع أسهمهم سريعًا . وكانت النتيجة انخفاضًا أسرع وأشد فى أسعار الأسهم . ونتيجة لذلك تراجعت المشروعات المحلية وأصيبت باضطراب شديد ، وأصبحت غير قادرة على تلبية المطالب الهامشية وكذلك غير قادرة على الاستمرار . وتزايدت نسبة أداءوتسديد القروض فى الانخفاض ، وبدأت تظهر على البنوك علامات التعثر .

وهكذا أصبح الاقتصاد فى أزمة حقيقية وبحاجة ماسة للمساعدة . ولم يكن أمام

اقتصادات النمور فى شرق آسيا سوى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولى . لكن لم يكن الصندوق ليساعد دون أن تقدم له بعض التنازلات . وعن طريق اتهام الدول بعدم قدرة الحكومة على تحمل المسئولية والفساد والتسيب ، طلب صندوق النقد الدولى أن يتم منح القروض إلى الدول التى تسمح للصندوق بالسيطرة على الاقتصاد وتفتح حدودها للمشروعات الأجنبية . ويعنى ذلك أنه باستطاعة المصارف والمشروعات الأجنبية أن تعمل بحرية تامة دون أية إعاقة ، وذلك فى الدول التى تحصل على قروض من صندوق النقد الدولى . وبالإضافة إلى ذلك يكون من حق المصارف والمستثمرين الأجانب أن يحصلوا بحرية على أسهم المصارف والمشروعات المحلية - وبأقل سعر - التى سبق وتسبب مستثمرون أجانب فى انخفاض أسهمها .

ويبدو لكثيرين أنه ظلم فادح أن يسهم بعض الناس فى خفض أسعار الأسهم ليسمح بعد ذلك بشراء هذه الأسهم بأسعار متدنية . وربما لا يكونون قد قاموا بخفض أسعار الأسهم عن عمد ، ولكن متعمدين أو غير متعمدين فإنهم المتسببون فى الانهيار السريع لسوق الأوراق المالية . والآن يستفيدون ويربحون من هذا الانهيار .

وبعد ذلك أخبرونا أنه هكذا يعمل نظام السوق الحر . وحقيقة يقوم نظام السوق الحرة بتنظيم وضبط الحكومات وإجبارها لأن تقلع عن الفساد والتسيب . .إلخ . ويبدو الأمر كما لو أنه من الضرورى أن يدمروا اقتصاداتهم بالإضافة إلى كثير من الأبرياء ، حتى تتم معاقبتهم .

ولسوء الحظ ، فإن إعادة البناء ليست فى سهولة التدمير بالنسبة لكثيرين . ولم تستطع الاقتصادات التى تم تدميرها بواسطة هذا الأثر الخاص للعولمة ؛ أن تتعافى ثانية .

وفى مواجهة ذلك ، هل نستطيع الاستمرار فى قبول العولمة دون تساؤل؟

وما نستطيع استشرافه إنما هو مزيد من الأضرار التى تلحق باقتصادات الدول الضعيفة

بواسطة الدول القوية . أو ربما نفقد سيطرتنا على اقتصاداتنا لصالح المصارف والمشروعات الأجنبية .

وعلى سبيل المثال ؛ نتابع تكوين المصارف والشركات الكبيرة التى تنتمى للدول الثرية ، وكل واحدة من هذه الكيانات الآن أكبر بكثير من نظرائها فى الدول النامية . وبمجرد تهاوى الحدود ، ستتحرك هذه الكيانات العملاقة لتتنافس مع المصارف والشركات الصغيرة فى الدول النامية . وقد يكون المضمار ممهدًا ، لكن السباق لن يكون بين أنداد . وليس من شك أن العمالقة سيكسبون . وفى النهاية ستفلس مصارف ومشروعات الدول النامية ، وسيلتهمها العمالقة الأجانب .

وربما يسهم ذلك فى تحسين الكفاءة . وربما يحصل العمال المحليون ، عند عملهم لدى العمالقة الأجانب ، على عائد ومكانة أفضل . لكن هل سيهتم المالك الأجنبى لكل الثروة فى هذه البلاد بقضايا المجتمع والناس؟

كما تعرفون فإن لدى الدول النامية برامج تتعلق بتوزيع الثروة من أجل حل المشكلات الاجتماعية . وفى «ماليزيا» يجب أن نساعد الفئات الشعبية التى تعانى من الحرمان ، كى تتمكن من الحصول على نسبة عادلة من ثروة البلد وذلك من خلال برنامج مساعدة إيجابى . وبلا شك يؤثر هذا البرنامج على القدرة الإنتاجية والكفاءة الخاصة بالمشروعات المختلفة . ومن الخير أن يتم تجنب التوتر العرقى والأنشطة المثيرة للاضطرابات والتى بإمكانها إلحاق مزيد من الدمار بأى مشروع .

ولا يهتم الملاك الأجانب بالمشكلات الاجتماعية للبلاد المختلفة . فمضاعفة أرباحهم هى كل ما يريدونه . وهكذا ستضطر الحكومات إلى معالجة المشكلات السياسية والاجتماعية . وهكذا عندما يصبح الاقتصاد بأكمله تحت السيطرة الأجنبية ، غالبًا ما يسهم ذلك فى زيادة الاضطراب الاجتماعى .

لكن من يسيطرون على الاقتصاد سيرغبون فى التأكد من أن هناك علاقة عمل وطيدة تربطهم بالحكومات . وإذا لم تتعاون الحكومات بما يكفى ، عندئذ يجب تغييرها ، ويستلزم ذلك تدخلاً فى السياسات الداخلية . لكن المشروعات الأجنبية القوية لن تشغلها مسألة التدخل فى القضايا المحلية . فهى بطرق غير مباشرة أو مباشرة ستتدخل ، والنتيجة فقدان البلد لاستقلاله . وربما نكون متخيلين لهذه الأشياء . وربما لن تؤدى العولمة إلى فقدان الدولة لاستقلالها . ولكن هل نستطيع التيقن من ذلك؟ حقيقة ليس هناك ضمان حقيقى لعدم حدوث ذلك .

فلقد شهدنا إلى أى حد يتدخل صندوق النقد الدولى فى الشئون الداخلية للبلاد التى اقترضت منه . كما يتم تغيير القادة والحكومات وفقًا لرغبات صندوق النقد الدولى وغيره من الوكالات الدولية .

ماليزيا متمردة . ماليزيا مهرطقة . ماليزيا تنظر إلى العولمة نظرة متشككة ومتشائمة . نعم لكنها ليست تابعة للعولمة . بتفسيرها الحالى . فالعولمة ونظام السوق الحرة لا يجب أن تعنى فقط التدفق الحر لرأس المال . يجب أن تقبل العولمة بعض التنظيم والانضباط لتجنب أن تكون الأزمات الاقتصادية هى النتيجة المحتومة . ولقد أوضحتُ سابقًا أن التجارة الحرة تحت إشراف منظمة التجارة العالمية ، ليست حرة ، بل هى خاضعة للنظام والسيطرة .

إذن لماذا لا تخضع عملية العولمة إلى النظام والسيطرة؟

يجب أن تسمح منظمة التجارة العالمية ببعض الضوابط من قبل الدول الأعضاء فيها ، عندما تصبح المنافسة غير متعادلة . ويجب السماح بممارسات معينة . وليس من ضرورة إلى الاكتفاء بامتلاك قليل من الشركات الضخمة . اسمحوا بوجود عديد من الشركات ، صغيرة وكبيرة . اسمحوا بالمنافسة مع غير القادرين . وطالما تسمحون بذلك فى الجولف ، فلماذا لا تسمحون به فى التجارة .

امنحوا وقتًا لعمليات التنظيم ، ولمعادلة القوى . فى اليابان ، هناك عشرات الشركات التى تنتج السلع الإلكترونية . وجميعها تتنافس فى السوق نفسها .

وهى دائمة التطوير والابتكار . ويبدو الأمر كما لو أن هذه الشركات لا ترى ضرورة إلى شراء بعضها البعض أو للاندماج أو لابتلاع صغار اللاعبين ، حتى تصبح أكثر قدرة وكفاءة . ولا نرى أى ضرر من بقائها هكذا منفصلة . فمازلنا نستمتع بمنتجاتها عالية الجودة منخفضة السعر .

والآن يأتى دور العمال . فى بلاد مثل الهند والصين ، الشعب هو الثروة . وبالفعل يتم إغواء النابغين فى هذين البلدين بالهجرة إلى الخارج .

فلماذا لا يتم السماح بالعبور الحر للثروة البشرية . يجب السماح للدول التى لديها فائض من العمال أن تقوم بتصدير هذا الفائض إلى الدول التى لديها نقص فى العمال وتواجه بلاء العمالة مرتفعة الأجر . وتأكيدًا سيسهم ذلك فى تحسين القدرة الإنتاجية للعالم . وسيكون ذلك فى صالح العولمة .

ثم إن هناك حاجة لبعض الوقت لتفعيل التغيرات التى تستهدفها العولمة . فالتغيير يؤدى إلى عدم الاستقرار ، والتغيير السريع يؤدى إلى مزيد من عدم الاستقرار أكثر من أى شىء آخر . ويجب أن نمنح أنفسنا مزيدًا من الوقت لكى نستطيع أن نتغير ونتحول إلى اقتصاد معولم . وهؤلاء الأكثر جاهزية وثراء يجب أن يتغيروا أولاً . ويستطيع الآخرون أن يتبعوهم وفقًا لقدراتهم ، ووفقًا لفترة الانتظار اللازمة للقيام بإصلاحات ، والتعلم من تجربة من سبقهم إلى التغير ، وللقيام بما يلزم من ضبط وتدعيم . إن عالم اليوم عالم غاية فى الثراء ، نتيجة للجمع بين الموارد الطبيعية والمستجدات التكنولوجية التى طورها الإنسان . وهكذا فليس من سبب - فى عالم يهتم بالآخر - لكى يكون هناك أى شخص فقير .

فمن الممكن أن يتم إثراء «إفريقيا» ، ووسط آسيا ، أمريكا الجنوبية ، وجنوب المحيط

الهادى» بسهولة عن طريق استثمار الفائض الضخم من رؤوس الأموال فى مشروعات إنتاجية وتنموية . وإذا كان من اللازم أن يصبح العالم كيانًا عولميًا ، حينئذ لا يجب أن يكون هناك فقرٌ مدقع فى بعض الأجزاء ، وثروة مخبوءة فى أماكن أخرى . يجب أن يكون الجميع فى وضع جيد ومقبول . فرأس المال عند اتحاده بالتكنولوچيا الحديثة ، قادر على إثراء الكوكب بأكمله .

نستطيع أن نقوم بالاستثمار فى إنشاء نظام سكك حديدية قوى لنقل المواد الخام من وسط آسيا بتكلفة منخفضة . نستطيع تطوير الأنهار الكُبرى فى «أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، وأسيا ليصبح ذلك النوع مِن قنوات النقل كما هو حال نهرى «الراين والدانوب» فى أوروبا .

نستطيع أن ننقل فيض الماء العذب الناتج عن ذوبان الجليد ، إلى الصحارى المقفرة فى العالم ، وذلك بنفس الطريقة التى يتم بها الآن نقل البترول مِن خلال مواسير عملاقة تمتد لآلاف الأميال .

نستطيع أن نقوم بكثير من الأشياء التى يمكنها أن تعطى معنى حقيقيًا للعولمة .

تأكيدًا يجب أن تشمل العولمة العالم بأكمله .

لكننا اليوم عندما نتحدث عن العولمة ، فإننا نفكر فقط فى الدول التى تحتوى على أسواق متطورة ونامية . ونفكر فى فتح الأسواق الموجودة . ونفكر فى مضاعفة أرباحنا . لكننا - حقيقة - لا نفكر فى العالم ، فى الكوكب الذى يضم أماكن مأهولة وغير مأهولة وأخرى يتعذر حتى الوصول إليها . أما الأكثر إقناعًا وتحقيقًا للمنطق هو أن نفكر فى عولمة تشمل العالم كله . وهى ليست بالفكرة بعيدة المنال فقط نحتاج إلى تغير أنظمة تفكيرنا .

وإذا ما تقبلنا أن العولمة تعنى تنمية العالم كله من خلال المجتمع الدولى ، فإننا ببطء فى البداية ثم بإيقاع متزايد السرعة سنصبح بحق مجتمعًا كوكبيًا أو عالمًا عولميًا .

وليس من حق أحد احتكار الأفكار . وأعرف - بالطبع - أن ما أقوله هنا لن تسجله

صحف العالم أبداً - لن يسمع به أحد خارج هذه القاعة . وحتى إذا كنتم - كمشاركين فى هذا المؤتمر - لن ترغبوا فى التفكير بعولمة أكثر موضوعية ، تلك العولمة التى تشمل الكوكب كله ، حتى إذا لم تناقشوا هذه الفكرة المستحيلة ، فأنا سعيد لأننى حظيت بهذه الفرصة لعرض أفكارى حول العولمة الحقيقية . فالعولمة التى لا تشمل سوى جزء من العالم ليست عولمة . العولمة التى تهتم فقط بمرور رؤوس الأموال ، ونهب القوى للضعيف . . ليست عولمة . العولمة التى تفيد القلة وتدمرة الكثرة . . ليست عولمة .

فالعولمة يجب التخطيط لها بعناية . ويجب أن يشمل التخطيط كل فرد وكل جزء فى العالم . ويجب أن يكون التخطيط لصالح كل فرد ، وكذلك يجب إثبات أنه لصالح كل فرد . ويجب تطبيقه ببطء ، مع توجيه الجزء الأكبر من الجهد إلى أقل الدول نمواً وتطوراً فى العالم .

كذلك يجب استعادةَ قواعد السوق . ولا يجب النظر إلى تحقيق الربح على أنه خطيئة ، لكن التربح الفاحش واستغلال الفقراء وقيام الأثرياء والأذكياء بالخداع الساذج ، كل ذلك يجب أن يقوم المجتمع الدولى بمعاقبته . نعم يجب أن تكون هناك حركة حرة لرؤوس الأموال والعمالة ولكن دون أن يلحق ذلك أذى بالدول ذات الصلة . ويجب زيادة القدرة الانتاجية للعالم ، مع تقليص كل أنواع التفاوت .

ولا أعتقد أننا نستطيع القيام بكل ذلك خلال عمرنا أو خلال ما يعادل ضعف عمرنا . ورغم ذلك يجب أن نبدأ . ويجب أن نبدأ بالتفكير فى الأمر ، التفكير فى العولمة بوصفها شراكة فى ثروة العالم المتمثلة فى : المواد الخام ورؤوس الأموال والعمالة والتكنولوچيا ، شراكة عادلة ومتكافئة . هذه هى العولمة التى تعمل فى خدمة البشر . العولمة يجب أن تكون فى خدمتنا وليس العكس .



١١- رُؤْيَةٌ مَاليزيَّةٌ لِلعَوْلَمَةِ *

«جربت ماليزيا عولمة رأس المال ، وتقريبا أصابنا التدمير بسببها . ولحسن الحظ ، كنا قادرين على تطوير وسائلنا الخاصة للدفاع عن أنفسنا وإعادة بناء مجتمعنا .

ونعرف أن نجاحنا قد يكون قصير الأجل ، لكننا لن نسمح أن تباع لنا الأفكار والأيديولوجيات والشعارات دون أن نختبرها بحرص .

وإذا استشعرنا أدنى شك تجاه جدول أعمال آخر يتم تدعيمه فإننا سنقاتل بالظفر والناب للدفاع عن وطننا ورفاهية شعبنا» .

إن تجربة «ماليزيا» مع العولمة بشكل عام ، والأزمة المالية بشكل خاص ، استرشدت بالمبدأ الرئيسى الذى قاد العولمة فى ماليزيا وفقا للشروط الماليزية - على الأقل - والتى ترتبط بظروفها وملابساتها . وقد لايكون هذا الوضع متاحاً دائمًا ، لكنه من الضرورى أن نتأكد أن الكل مستفيد - المستثمرون الأجانب والماليزيون . هناك أهمية خاصة للتعامل التدريجى مع العولمة ، وذلك لتجنب التزيدات والمشكلات التى تصاحب كل الأفكار والمبادئ أو العمليات الجديدة ، ومن ضمنها العولمة . ونحتاج دائمًا أن نكون براجماتيين ومرنين وليس ديما جوجيين فى سعينا وراء العولمة . تلك التى لا يمكن تصويرها على أنها غاية فى ذاتها ، بل كوسيلة لتحقيق غاية ما ، وهى تحقيق حياة أفضل لشعوبنا واستمرار تحررنا من الهيمنة الأجنبية .

---

* كلمة فى جامعة القاهرة فى ٢٠ يونيو ٢٠٠٠ .

مثلما تؤدى الحرية المطلقة إلى فوضى سياسية ، فإن العولمة الطليقة من الممكن أن تؤدى إلى الفوضى أيضًا ، وذلك كما تبين خلال الأزمة الاقتصادية الآسيوية . يجب أن نتجنب طغيان «الأسواق الحرة» ، حيث لا تستمد القوة من ماسورة بندقية ولكن من دفتر الشيكات . ولا نحبذ رؤية أن نظام السوق معصوم من الخطأ ، وذلك لأن الأسواق لم تكن أبدًا مثالية ، بالإضافة إلى ميلها القوى إلى المبالغة المفرطة والتعرض للتلاعب .

ولقد احتاجت الدول الصناعية لأكثر من مائة عام حتى تصل إلى المرتبة الحالية من النمو والتطور ، وذلك قبل أن تقترح القيام بتبنى العولمة والتحرر . ومن الظلم أن نتوقع قيام الدول النامية بالتحرر والتخلى عن حماية حدودها ، وذلك فى نفس التوقيت الذى تقوم فيه الدول المتقدمة بذلك .

ولقد دفعت الأزمة المالية الآسيوية إلى المقدمة بالمخاطر والتحديات التى تفرضها العولمة على الدول النامية ، خاصة على اقتصادات صغيرة ومفتوحة مثل الاقتصاد الماليزى . والآن تم استبدال الإنكار الابتدائى بقبول متردد للحاجة إلى التعريف بالمشكلات الناتجة عن المرور المضطرب لرؤوس الأموال والذى غالبًا ما يصاحب أنشطة المضاربين فى العملة ، ومصادر التمويل السرية والاستثمار قصير الأجل . كذلك دعمت الأزمة النداء بضرورة إدخال تعديلات على البنية المالية الدولية . وتعرض صندوق النقد الدولى - ويطلق عليه الحارس للنظام المالى - للنقد على نطاق واسع لاخفاقه فى التعامل مع الأزمة الآسيوية . وتعالت الأسئلة حول دور منظمة التجارة العالمية فى إثارة حالة من عدم الاستقرار العالمى بدفعها الدول النامية إلى التحرر بأقصى سرعة .

وبعد أكثر من عامين من الإجراءات السياسية المؤلمة والقلاقل الاجتماعية وتآكل الدخول وفقدان الكرامة ، حدث تحول فى الأزمة الاقتصادية التى أصابت إندونيسيا وتايلاند وكوريا الجنوبية وماليزيا . . . ، لتصل معدلات النمو فى عدد محدود من هذه الدول إلى معدلات تفوق مستويات ما قبل الأزمة . ورغم التشكك الأولى ، بدأ الرفض الماليزى لصيغة

صندوق النقد الدولى وقروضه وكذلك القرار الماليزى باستعادة السيطرة على سعر الصرف وتنظيم مرور رؤوس الأموال قصيرة الأجل ؛ بدأ يلقى قبولاً يشوبه التردد- بوصفه بديلاً ممكنًا فى التعامل مع الأزمة .

وعندما قمنا فى الأول من سبتمبر لعام ١٩٩٨ باختيار رؤوس الأموال التى يسمح لها بالدخول وكذلك بالتحكم فى سعر الصرف ، استهدف رد الفعل الدولى الأولى إدانة ماليزيا ، وقيل حينها :

- إن ماليزيا أدارت ظهرها لنظام السوق الحرة .
- إن وسائل التحكم فى رؤوس الأموال متخلفة ، وسوف تؤدى إلى كل أنواع غياب الكفاءة والفاعلية .
- إن هذه الوسائل تشبه إغلاق باب الأسطبل بعد فرار الحصان .
- إن استعانة ماليزيا بهذه الوسائل كان بغرض تجنب إعادة الهيكلة المالية والاقتصادية .
- إن الحكومة الماليزية تخشى أن يطاح بها كما حدث مع الحكومة الإندونيسية .
- إن ماليزيا كانت دائمًا ضد صندوق النقد الدولى دون دافع نافع .

وحقيقة الأمر أننا عند بداية الأزمة ؛ تبنينا سياسات مشابهة لبرنامج صندوق النقد الدولى . فلقد أخبرونا أن سياسات صندوق النقد الدولى التى تتسم بالصرامة المالية والنقدية ؛ ستسهم فى استعادة الثقة فى السوق ومن ثم استعادة حالة الثبات . ولكن لسوء الحظ . لم تفشل هذه السياسات فقط فى استعادة الثقة بل زادت الأزمة سوءاً ، حيث إن خفض الانفاق الحكومى أسهم فى تدعيم الانكماش فى الطلب المحلى ، بينما يتواصل ارتفاع أسعار الفائدة وتزايد أزمة الديون فى كشوف حسابات الشركات والقطاعات المصرفية . وعندما أدركنا ما تسببت فيه السياسة المالية والنقدية لصندوق النقد الدولى للدول التى تطبق برنامجه- ومن بينها ماليزيا- من تعميق للركود الاقتصادى ، قررنا البحث عن حلول بديلة تسهم فى استعادة الاستقرار وضمان تعافى الاقتصاد .

والآن أصبحت أسباب فشل الصيغة السياسية التى قدمها صندوق النقد الدولى معروفة تمامًا . فالمشكلة الرئيسية - بالطبع - هى أن صندوق النقد الدولى قد أخطأ فى تشخيص المشكلات فى آسيا ، وطبق الخطط العلاجية نفسها التى سبق تطبيقها فى أمريكا اللاتينية . ونتيجة لخلفيته وخبرته ، يميل صندوق النقد الدولى إلى رؤية التغيرات الاقتصادية الكبرى ، مما يؤدى إلى عدم الانتباه إلى التفصيلات المهمة والعصيبة فى أزمات الدول . ويؤدى ذلك إلى استخدام سياسات غير مناسبة للمشكلة الموجودة . فمن البداية ينظر صندوق النقد الدولى إلى الأزمة بوصفها مشكلة صغيرة ومؤقتة . ولم يصدق المعلومات الواقعية عن حجم التمويل السرى ، ومقدار هيمنته وطمعه غير المحدود . وبناء على ذلك يتضح أن صندوق النقد الدولى قد أساء تقدير مدة وعمق التدهور الذى أصاب أسعار الصرف النقدية .

وساءت الأزمة أكثر لأن صندوق النقد الدولى اهتم بشكل رئيسى بتسديد الديون التى سبق واقترضتها فى تهور البنوك التجارية ؛ إلى الدول الدائنة . كذلك لم تهتم برامج صندوق النقد الدولى بالأوضاع الخاصة لأزمة كل دولة على حدة ، مثل حجم القروض الأجنبية لكل من الحكومات والقطاعات الخاصة . وهكذا أسهمت - ببساطة - توصيات صندوق النقد الدولى برفع أسعار الفائدة ؛ فى إضعاف القدرة على سداد الديون وحيوية المشروعات والحكومة المدينة . كذلك استخف صندوق النقد الدولى بتأثير توصياته على النظام المالى . وهكذا أدى إجبار المصارف على الإغلاق إلى فقدان الثقة فى تلك التى استطاعت الاستمرار ، مما أدى إلى انهيار النظام الوسيط . كذلك فإن السياسات التى سعت بطريقة استبدادية إلى التخلص من الاحتكار والإعانات المالية فى النظام الاقتصادى الموجود ، أدت إلى انهيار نظام التوزيع . ونتيجة لكل ما سبق وصلت معدلات التضخم إلى مستاويات تتجاوز تلك التى أنذر بها انهيار أسعار الصرف . وهناك خطأ آخر فى حكم صندوق النقد الدولى ويتمثل فى الافتقار إلى فهم الروابط الوثيقة بين أسعار الصرف فى

السوق الأجنبية وتلك الموجودة فى البورصة المحلية ، والتى بوسعها أن تدعم إحداها الأخرى لأجل خفض أسعار الصرف والحد من ارتفاع الأسعار فى البورصة . ويسهم الانخفاض فى أسعار البورصة فى تحول أصحاب الشركات والمستثمرين المعافين إلى مدينين . كذلك تتزايد الديون غير المؤداة ، مما يؤدى إلى سقوط المصارف الناجية من الأزمة . ويبدأ التحول إلى رأسمالية السوق فى الانكماش إلى جزء ضئيل من قيمته الأصلية ، مما يؤدى إلى خسارة حقيقية حيث يتزايد الاحتياج إلى القروض التى لايمكن الوفاء بها ، ويؤدى ذلك بدوره إلى زيادة نسبة القروض غير المؤداة . كذلك قام صندوق النقد الدولى بتخفيض المدة اللازمة لإعلان تحول الديون إلى ديون غير مؤداة ؛ من ستة إلى ثلاثة شهور . وكان تأثير كل ما سبق كارثيًا على المشروعات والمصارف .

ومن الضرورى أن نتذكر أن تثبيت أسعار الصرف لا يتنافى مع السوق الحرة . فلقد نهضت اتفاقات «بريتون وودز» لا نعاش التجارة العالمية على تثبيت سعر الصرف . ولهذا عندما قررت ماليزيا تثبيت سعر صرف عملتها الـ«رينجت» مقابل الدولار الأمريكى ، لا يجب اعتبار ذلك أنها قد تخلت عن نظام السوق الحرة . فلقد أوصينا دائمًا وسوف نستمر على إيماننا بنظام السوق الحرة ولا نستطيع القيام بعكس ذلك لأننا بلد تجارى ، وفى الحقيقة نحن نحتل المرتبة السابعة عشر بين أكبر الدول التجارية فى العالم . وبعيداً عن الزعم بعدم الاتساق مع السوق الحرة ، فإن تثبيت سعر الصرف قدّم تسهيلات حقيقية للتجارة وأسهم فى تحقيق انتعاش ونمو سريعين . فالشىء الوحيد الذى نتج عن تثبيت سعر الصرف والتحكم به ، هو إبعاد العملة النقدية عن أيدى المتلاعبين ، وهؤلاء لا أهمية لهم بالنسبة للتجارة أو الاقتصاد . وبواسطة تثبيت سعر الصرف أصبح من الممكن اتخاذ إجراءات متعددة لانعاش الاقتصاد دون خوف من المضاربين الذين يعملون بقصد على خفض قيمة العملة النقدية .

وزعم بعض المعلقين أن «ماليزيا» لم تكن بحاجة إلى فرض قيود على أسعار

الصرف . وأشاروا إلى أن العملات النقدية فى المنطقة قد بدأت فى الانتعاش خلال الربع الأخير من العام ١٩٩٨ ، وبناء على ذلك تكهنوا بأن «ماليزيا» قامت بإغلاق باب الإسطبل بعد هروب الحصان .

من السهل ادعاء ذلك الآن ، ولكن خلال الأزمة كان الكل ، ومن بينهم كبار الخبراء فى الاقتصاد ، يتوقعون استمرار ركود الاقتصاد الماليزى . وقالوا حينها إننا لم نصل إلى القاع بعد . لكن ما أسهم فى انتعاش الاقتصاد الآسيوى كان الخوف الذى استولى على تجار العملة من قيام العديد من الدول الآسيوية بتبنى السياسة الماليزية للسيطرة على سعر الصرف . وكان ذلك كفيلاً بإصابة المضاربين فى الأوراق المالية بخسائر فادحة ، وتجنبًا لذلك قاموا بتخفيض مضارباتهم لكن هنالك سبب آخر لقيامهم بتخفيض أنشطتهم ، وهو أنه فى نفس الوقت حدث أن فقد صندوق «إدارة رأس المال طويل الأجل» رهانه على «الروبل» الروسى بما هدد بعدم استقرار المؤسسات المالية الأمريكية بأكملها . وهكذا أصبحت المضاربة فى الأوراق المالية لعبة خطرة على الدول الثرية ولابد من إيقافها .

وفى حالة «ماليزيا» زادت حالة عدم استقرار سعر الصرف للـ «رينجت» نتيجة لتدفقه إلى الأسواق المجاورة . ولقد كان الوضع فى ماليزيا غريبًا ، لأننا طبقنا نظام صرف أجنبى ليبرالى جدًا ، مما أسهم فى بناء سوق خارجية للـ« رينجت» ، وهكذا عندما قلصت «ماليزيا» من القروض بالـ «رينجت» بغرض تمويل تجارة الأوراق المالية ، كانت هناك مصادر تمويل بالـ «رينجت» وفرتها المصارف فى «سنغافورة» ، والتى قدمت أسعار صرف أعلى بنسب تتراوح بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ .

ورغم أن تكلفة الاقتراض بالـ «رينجت» الأجنبى كانت مرتفعة ، إلا أن الحاجة إلى الاقتراض بغرض البيع بعد فترة قصيرة لم تستمر سوى فترة وجيزة حققت خلالها أرباحًا طائلة . ولم يكن بوسع «ماليزيا» أن تدخل المنافسة برفع أسعار الفائدة ، لأن ذلك كان سيؤدى إلى تأثير عكسى على المشروعات فى ماليزيا . ولوقف هذا النزيف ، أوقفنا انتقال

الـ«رينجت» عبر الحدود . وأصبح الموقف كما يلى : إذا لم تتم إعادة كميات الـ «رينجت» الموجودة خارج البلاد خلال شهر واحد ، فلن يسمح لها بدخول البلاد مطلقًا . ويعنى ذلك أنه لن تكون لها أية قيمة بعد شهر واحد . وهكذا أصبح لزامًا على حائزى الـ «رينجت» فى الخارج أن يعيدوه إلى «ماليزيا» .

وهكذا أسهم هذا الإجراء فى منع مرور الـ «رينجت» إلى «سنغافورة» ، وحرم تُجار الأوراق المالية من الوصول إليه للتلاعب والمضاربة به .

ومع عودة هذه الأموال إلى المصارف ، أمكن خفض أسعار الفائدة ، مما أدى إلى خفض تكلفة إقامة المشروعات . ولحسن الحظ - حققت «ماليزيا» فائضًا تجاريًا ضخمًا خلال فترة الأزمة ، وربحت ما يكفى من العملة الأجنبية لتسديد نفقات الاستيراد .

وتحققت السيطرة على رؤوس الأموال قصيرة الأجل عن طريق «الموراتوريوم»* على مصادر التمويل الأجنبية التى تستخدم فى استثمارات قصيرة الأجل ، وذلك لمدة عام واحد . وهكذا تستطيع الدولة الحصول على الأرباح ، وكذلك تستطيع تحصيل المستحقات من بيع أصول الاستثمارات الأجنبية . ونتيجة لهذه السيطرة على الأموال المستخدمة فى المضاربات قصيرة الأجل ، انتعش السوق المشترك سريعًا . وفى نهاية فترة الـ «موراتوريوم» ، ربحت السوق حوالى ٢٠٠٪ ، وعندما تم رفع ال«موراتوريوم» بعد سنة واحدة لم تخرج رؤوس أموال ضخمة من البلد كما كان متوقعًا . كذلك ظل مؤشر البورصة ثابتًا .

وكانت «ماليزيا» واعية بأن السيطرة على سعر الصرف إجراء محفوف بالمخاطر . ففى المقام الأول كان ذلك الإجراء منافيًا للحكمة المعمول بها حاليًا ، وبالتالى يُعرض ماليزيا لرد فعل عدائى من المجتمع المالى الدولى متمثلاً فى : صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وأكثر الدول قوة فى العالم . كما كان واضحًا أن ذلك الإجراء سيؤدى إلى إحباط المستثمرين

* الموراتوريوم : قرار رسمى بتأجيل دفع الدين .

الأثرياء الذين قد استثمروا مبالغ ضخمة فى التمويل السرى ، وحصلوا مقابلها على فائدة قدرها ٣٠٪ .

ولو استطاعوا لحاولوا تأكيد فشل إجراءات السيطرة الماليزية .

وعندما حاولت «ماليزيا» الاقتراض من الخارج لتمويل المشروعات المحلية ، قفزت عاليًا أسعار الصرف ، ولهذا تم التراجع عن فكرة الاقتراض هذه .

ولقد تم اتخاذ إجراءات أخرى لمنع الاقتصاد الماليزى من الانتعاش ، ومن بين ذلك صدور تقارير بأن «ماليزيا» غير مأمونة سياحيًا .

وأدركت ماليزيا أن ثمة مخاطر ، لكن الاستسلام كان سيأتى بمصير أسوأ بكثير . كنا سنفقد استقلالنا وشرفنا . وعلى الجانب الآخر ، إذا نجحنا سنحافظ على استقلالنا ، حتى ولم لم يكن اقتصادنا يعمل بالكفاءة اللازمة .

مازلنا بحاجة إلى تأكيد أن الفرصة سانحة للنجاح . ورغم المسئوليات الملقاة على عاتق «ماليزيا» والتى تزايدت كثيراً نتيجة للمشروعات الكبرى ، فإن «ماليزيا» كانت ولا زالت تحتل مكانة مالية مرموقة . ولم تقم الحكومة أو القطاع الخاص بالاقتراض كثيراً من المصادر الأجنبية . فلم تكن هناك حاجة مهمة للنقد الأجنبى لتسديد القروض الخارجية . أما المصدر الأكبر للقوة فيوجد فى المدخرات الماليزية المرتفعة والتى تصل إلى نسبة ٤٠٪ من إجمالى الدخل القومى . ولدينا ما يكفى من الموارد المالية الداخلية اللازمة لدعم تعافينا واستعادتنا للنشاط .

حتى عندما تقوم الوكالات الأجنبية لتقدير أسعار الأوراق المالية ؛ بتخفيض عملتنا المالية ، لا يتسبب ذلك فى إيذائنا . فلدينا كميات هائلة من الـ «رينجت» ، كما أن احتياطى النقد الأجنبى يستطيع تمويل وارداتنا لأكثر من ثلاثة شهور (واليوم امتدت هذه الفترة إلى ستة شهور) . ولذلك فنحن واثقون تمامًا من أنه إذا فشلت إجراءاتنا لضبط السوق ، فإننا لن

نضطر للتسول - على الأقل لن يستمر ذلك الوضع لفترة طويلة .

وكما اتضح فإن علامات الانتعاش قد ظهرت مباشرة بعد اعتماد إجراءات ضبط السوق . فلقد تدفقت الأموال على النظام المصرفى - تلك الأموال التى تم استعادتها - وأسهمت أسعار الفائدة المنخفضة فى إنقاذ المشروعات المعتلة . وانتعش سوق الأوراق المالية . وتزايد حجم الفائض التجارى مما أسهم فى مزيد من الارتفاع فى الاحتياطى . كذلك جعلت أسعار الصرف الثابتة سرية التمويل غير ضرورية ، مما قلص من تكلفة إقامة المشروعات التجارية وزاد من الأرباح .

كما أن إجمالى الناتج القومى الذى كان قد أصابه انكماش بنسبة (٧٪) عام ١٩٩٨ ، حقق نمواً قدره (٦ , ٥٪) فى عام ١٩٩٩ . وقفز الاستهلاك المحلى مما أسهم فى خلق شعور عام بالتعافى ، كما كان التضخم عند المستويات التى يمكن تحملها .

ولا تعانى «ماليزيا» من مشكلة البطالة ، بل دائما ما تقوم باستيراد العمالة . ولقد أثر الكساد كثيراً على العمالة الأجنبية . أما الأعداد المحدودة من الماليزيين الذين تركوا وظائفهم فلقد عثروا على وظائف جديدة . ومع التحسن والانتعاش تحسنت المرتبات .

ورغم ذلك - فنتيجة للتراجع الاقتصادى ، يواجه عديد من الشركات والأفراد مشكلات مالية . فقد ارتفعت نسبة الديون غير المنجزة من (٣٪) ، قبل الأزمة ، إلى (١٧٪) بعدها . وقامت الحكومة بإنشاء شركة لتقدير الأصول ، مهمتها شراء كل الديون غير المنجزة ببعض الخصم . ومكن هذا الإجراء الشركات المتعثرة من أن تقترض مجدداً ، والبنوك من أن تستعيد نشاطها . أما الشركات الأقل تعثراً ، فكانت تتم إعادة جدولة ديونها بمساعدة اللجنة المشتركة لجدولة الديون . وكذلك أعيد تمويل المصارف بواسطة اعتماد مالى قدمته الحكومة . وساهمت كل هذه الاعتمادات المالية فى مساعدة الشركات المتعثرة على الانتعاش ، واستعادة القدرة على الربح والإسهام فى دعم خزائن الدولة من خلال تسديد الضرائب . وكان الهدف الرئيسى لصندوق النقد الدولى هو عرض السوق المحاصرة للدولة

فى المزاد بما يسمح بدخول الشركات الأجنبية لتستولى على المشروعات المحلية .

وأصبحت الغارات التى يقوم بها النهابون الأجانب أقل ضرراً ، لأن سحب رؤوس الأموال قصيرة الأجل من البورصة خفض أسعار الأسهم إلى الحد الأدنى . وبينما قاومت بعض البلاد ، خسرت بلاد أخرى كل شركاتها ومصارفها الجيدة ، ومن ضمنها الشركات المخصخصة حديثًا . وكان صندوق النقد الدولى وراء تشجيع الخصخصة ، بزعم أن الشركات المحلية غير قادرة على المشاركة مما يسمح للأجانب بالحصول على أفضل الخيارات .

ولأن ماليزيا ليست تحت سيطرة صندوق النقد الدولى ، فقد كنا قادرين على منع النهابين الأجانب . والآن يأتى الهجوم من اتجاه آخر . فالعولمة وتكنولوچيا المعلومات تجعل الشركات المحلية غير صالحة للمنافسة ، وهكذا يؤدى فشلها إلى الهيمنة الأجنبية . والآن نحاول أن نتبين كيف نستطيع مواجهة هذه الهجمات والاعتداءات الجديدة .

تتسم آلة الدعاية الغربية بالقدرة على جعل كل شخص يشعر بالذنب إذا لم يقبل الأفكار والأيديولوچيات الجديدة التى يبتدعها الأثرياء لتمنحهم المزيد من التميز على الفقراء . الديمقراطية ، السوق الحر ، عالم بلا حدود ، الليبرالية ، حقوق العمال ، وعمالة الأطفال . . إلخ ، كلها تَمّ إعدادها فى البلاد الثرية ثم تم فرضها على البلاد الفقيرة . وكلها تبدو عظيمة ، لكن - إلى حد ما - يسهم قبول الفقراء لها فى إرباكهم ويضعهم تحت رحمة الأثرياء . ويعتبر نظام السوق الحرة أمراً واقعًا . فماليزيا توصى دائمًا بالسوق الحرة ، لكنهم أخبرونا الآن أن الحكومات أصبحت غير ضرورية ، لأن نظام السوق الحرة سيحدد مستوى وأسلوب النمو الاقتصادى ، ويبدو أن السوق الحرة سيتضبط عمل الحكومات وتجعلها أكثر مسئولية وشفافية وأقل فساداً . لكن الأسواق توجد لتمكين المستثمرين من الكسب ومضاعفة الأرباح ، وليس لتلبية حاجة الدولة أو تحقيق الرخاء للمجتمع . ولا يتم انتخاب رجال الأعمال بواسطة الشعب لأجل العمل على تحقيق الرفاهية لهم . وإذا حدث وتم

انتخابهم ، فسيكون ذلك بواسطة حملة الأسهم ، وهؤلاء لا يهتمون سوى بالعائد والمكاسب المالية لأنفسهم فقط . ولهذا من السخف الظن بأن السوق الحرة ستعمل على ضبط عمل الحكومة لصالح الدولة أو المجتمع . والحكومات ، خاصة الحكومات الديمقراطية ، مدينة لنظام السوق الحرة بناخبيها الراغبين فى ضمان تحقيق الرفاهية والتطور للدول .

ورغم ذلك فإن الناس اليوم يتحدثون عن السوق الحرة كما لو كان عقيدة يجب أن يقبلها كل فرد . ويعتبر مجرد التساؤل عن دورها فى تشكيل النمو الاقتصادى العام بمثابة اقتراف للهرطقة . فالسوق الحرة يجب أن يعتنقها الجميع - أثرياء وفقراء .

ورغم كل شيء فإن السوق الحرة ليست أكثر من اسم جديد للرأسمالية ، الرأسمالية الجامحة . ولا يمكن تصديق حجم رؤوس الأموال التى يتم تداولها اليوم . ويقال إن تجارة العملة - والتى تشكل الاهتمام الرئيسى لرؤوس الأموال - تعادل عشرين مرة حجم إجمالى التجارة العالمية . ومثل هذه الحجم الضخم من المال لابد من أنه سيؤدى إلى ارتباك المشروعات فى أى مكان بالعالم . فعندما يكون من المعتاد شراء وبيع العملة . من الممكن أن تتعرض الاقتصادات إلى فوضى شاملة ، نتيجة لإثراء ناقلى الأموال وإفقار الدول وتفجير الصراعات العرقية والعنف والحروب وخلع الحكومات ونشر الفوضى حيث كان القانون والنظام يعمان . ورغم ذلك مازال هناك من يدافع عن السوق الحرة أو الرأسمالية الجامحة .

لقد حان الوقت لأن ندرك ، والفقراء خاصة ، أننا نمهد ممشى الحديقة بالكلمات المعسولة والوعود والشعارات الجديدة والأنظمة والأيديولوجيات الجديدة وندرك أننا لا نستطيع التراجع . نعم لا نستطيع العودة إلى الاقتصاد المركزى الخاص بالشيوعية والاشتراكية . لكن هل من الضرورى أن تكون الطريق التى سنسلكها هى ما يريدها لنا الأثرياء والأقوياء؟

أليس من الممكن أن تكون السوق قوية دون هيمنة الأثرياء والأقوياء؟

وحقيقة- هل تكون السوق الحرة حرة إذا هيمن عليها الأثرياء؟

لقد جربت «ماليزيا» عولمة رأس المال ، وأصابنا الدمار تقريبًا بسببها . ولحسن الحظ كنا قادرين على تطوير وسائلنا الخاصة للدفاع عن أنفسنا وإعادة بناء مجتمعنا .

نعرف أن نجاحنا قد يكون قصير الأجل ، لكننا لن نسمح بأن تباع لنا الأفكار والأيديولوچيات والشعارات دون أن نختبرها بحرص .

وإذا استشعرنا أدنى شك تجاه جدول أعمال آخر يتم تدعيمه ، فإننا سنقاتل بالظفر والناب للدفاع عن وطننا ورفاهية شعبنا .

١٢- عَوْلَمَةٌ نَافِعَـةٌ *

«لن يكون للعالم المعولم معنى إلا إذا أصبح عالمًا ثريًا تعمه المساواة . فمثلما يُسهم غياب التنظيم واللاحدودية والمرور الحُر لرؤوس الأموال فى زيادة ثراء الدول الثرية بالفعل ، يجب أن يُسهم أيضًا فى تحقيق نمو سريع ومُساو للفقراء ويجب أن يثرى العالم كله» .

شهدت العقود الثلاثة الماضية خطوات مُتسارعة لدمج الاقتصاد العالمى . وأصبح أى شىء يصيب اقتصاد دولة ما لابد من أن يترك بعض الأثر على الاقتصاد العالمى . وقد يؤدى انهيار اقتصاد دولة صغيرة إلى قطع إمدادا العالم ببعض المنتجات ، ويؤثر ذلك بدوره على أسعار السلع التى تستخدم هذه المنتجات . وقد ينتج هذا الانهيار عن أسباب طبيعية أو انقلابات سياسية ، لكن التأثير واحد فى جميع الحالات . وفى الحالات القصوى يُصاب مؤشر بورصة نيويورك بالتذبذبات والتى تنتقل بعد ذلك إلى مؤشرات البورصات فى العالم ، رغم أنه لا توجد علاقة بين المشروعات والشركات والمصارف فى البلدان المختلفة ومؤشر بورصة نيويورك .

لا توجد دولة تستطيع عزل اقتصادها عن بقية العالم . فبطريقة أو أخرى يعتمد الأداء الاقتصادى لأية دولة على الوضع الاقتصادى فى بقية العالم . وبزيادة سرعة الاتصالات أصبحت القدرة على الانعزال غاية فى الصعوبة . فأى شىء ولو ضئيل يحدث فى أى مكان ينتقل إلى بقية العالم فى نفس الوقت . ولكل حدث بعُد اقتصادى يختلف عن الآخر .

---

* كلمة فى منتدى الكومنولث للأعمال التجارية فى جوهانسبرج- جنوب أفريقيا فى ١٠ نوفمبر ١٩٩٩ .

وهكذا عندما يضرب الجفاف البرازيل ، سترتفع أسعار البن . وإذا كانت هناك مُظاهرة فى دولة ما ، سيلغى السائحون زياراتهم ، وينتقل المستثمرون إلى بلد آخر .

والمؤكد أنه سيكون لكل ذلك تأثير على اقتصادات الدول ، وقد يكون هذا التأثير سيئًا للبعض وطيبًا للبعض الآخر . ويُحب المضاربون هذا الوضع ، فهم يشعرون بمُتعة استثنائية عندما ينقلون رؤوس أموالهم من بلد لآخر سعيًا وراء تعظيم الربح .

ولكن كيف يكون الوضع إذا كانت التقارير التى تنقلها شبكات المعلومات خاطئة أو مُفبركة؟ ما الوضع إذا كان المضاربون يخترعون الإشاعات أو يدلون بتصريحات خاطئة بقصد أو دون قصد ، سيخسر البلد المستهدف أموالاً نتيجة لقيام المضاربين بتخفيض حصصهم من الأسهم أو البضائع . وسيعانى الناس لأنهم يخسرون سُبل معيشتهم . وربما تشتعل الصراعات العرقية وتراق الدماء . وكل ذلك لأن بعض المضاربين يريدون الحصول على بعض الأموال لأنفسهم .

فكيف يستطيع رجل الأعمال (أو بلد ما ذو صلة بالأمر) أن يحمى نفسه من تذبذبات الموارد والأسعار ، والإجابة هى «السرية» . فعن طريق الشراء والبيع المقدم أو شراء العملات الأجنبية «العملات الصعبة» ، من الممكن تقليص تأثير التذبذبات -حقيقية كانت أو مكذوبة- إلى الحد الأدنى . وحقيقةً يستطيع الأذكياء كسب الأموال بسهولة عن طريق العمليات السرية .

وهكذا ولد نوع جديد من النشاط التجارى . وهو ذلك النشاط الساعى إلى تحقيق الحماية من تذبذبات الأسعار وتغير أسعار صرف العملات . ويتجلى أن هذا النشاط قد بدأ ببراءة كافية ضد غير المتوقع أو المنتظر ، رغم أنه نوع من المقامرة . ففى بعض الأحيان ينجح صاحب هذا النشاط ، وفى أحيان أخرى ينجح مَنْ يقومون بالتمويل ، لكنه فى جميع الحالات كان أمينًا وعادلاً .

وعندئذ يكتشف الممولون أنهم قادرون على التلاعب فى المجهول وغير المتوقع ليفوزوا ويربحوا فى كل مرة وطوال الوقت . والنظرية قديمة قدم العملية التجارية ذاتها . فعندما تكون ضخمًا بما يكفى للاحتكار ، عندئذ تكون قادرًا على التأكد من الأسعار عن طريق تثبيتها . وحيث إنك تملك كل المصادر ، فسوف تكون فى وضع يسمح لك بطلب السعر الذى تحدده .

ولكن لماذا امتلاك البضائع والسلع؟ لماذا لا يتم الاكتفاء بالسيطرة على مصادر هذه السلع؟ ومن الممكن تنفيذ ذلك بسهولة عن طريق إيداع مبلغ صغير من المال كضمان لتوريدات مستقبلية . وإذا لم يتم الوفاء بها يصادر هذا المبلغ ، أما إذا ارتفعت الأسعار تتحقق حينئذ أرباح طائلة . كذلك يُمكن القيام بعملية البيع المُقدم لسلع غير موجودة فعليًا ، وذلك إذا كان من المحتمل انخفاض أسعار هذه السلع إلى أقل من السعر المباعة به . وبهذه الطريقة يتم شراء السلعة بسعر أكثر انخفاضًا وتسليمها إلى المشترى الذى يكون قد اشتراها بسعر أكثر ارتفاعًا . وليس من حاجة إلى استخدام سلع وبضائع حقيقية فى هذه العملية . فقط يتم بيع سلع افتراضية بالسعر الحالى على أن يتم تسليمها فيما بعد ، وذلك عندما ينخفض سعر السلع الحقيقية بما يتيح شراءها وتسليمها . وهكذا إذا كان من الممكن الاتجار فى البضائع والسلع بمثل هذه الطريقة الافتراضية ، فلماذا لا ينطبق ذلك على الأموال ذاتها؟ وبناء على ذلك أصبحت الأموال والأوراق المالية سلعًا يُمكن الاتجار بها بنفس الطريقة .

وكما نعرف فإن سعر أى شىء يتحدد بالإرادة الشرائية للمُشترى . فلكى تبيع يجب خفض السعر لحين العثور على المشترى الذى يريد الشراء ، وتكون النتيجة انخفاضًا سريعًا للأسعار كلما تمّ عرض المزيد والمزيد من البضائع الافتراضية .

وفى عالم بلا حدود يستطيع اللاعبون بما لديهم من أموال غير محدودة ؛ أن يعرضوا أية كمية من السلع على نطاق عالمى واسع بأسعار منخفضة دائمًا . وهكذا يجد المُنتجون الحقيقيون للسلع أن الأسعار قد انخفضت لحد أدنى من التكلفة ، مما يتسبب فى خسائر

ضخمة . وبينما يتعرض التُّجار الحقيقيون الذين يتاجرون فى بضائع حقيقية إلى الخسارة ، يحقق المضاربون والمتلاعبون أرباحًا ضخمة دون حتى أن يملكوا أو يتسلموا أية بضائع أو سلع أو أوراق مالية حقيقية . وهكذا تتعرض الدول بحكوماتها إلى الإفلاس لأن مُنتجاتها تأتى بأسعار أقل من تكاليفها ، ولأن عملاتها النقدية تفقد قيمتها . وهكذا لا تقتصر الخسارة على كونها خسارة اقتصادية أو مالية ، بل تصبح كذلك خسارة اجتماعية وسياسية . ومن الممكن أن تسقط حكومات -وقد حدث ذلك فعلاً- بسبب الاتجار فى سلع غير موجودة ومن ضمنها النقود . ويتضح أنه عندما تسمح العولمة بالمرور الحر لرؤوس الأموال فمن الممكن أن يؤدى ذلك إلى انتهاكات خطيرة للغاية .

ورغم ذلك تستطيع العولمة أن تجلب الخير الكثير للبلاد الفقيرة . فلو حاولت البلاد الفقيرة الارتقاء بأنفسها اعتماداً على إمكاناتها فإن العملية ستكون بطيئة للغاية لدرجة أنها ستؤدى فقط إلى تخلفهم أكثر وأكثر . ويبدو الأمر كما لو أنه يجب على الفقراء أن يخترعوا العجلة . ولكن إذا قام الأثرياء بما لديهم من أموال وتكنولوچيا وخبرة فى التسويق ؛ بالاستثمار فى البلاد الفقيرة ، فلن يقف الأمر عند حد مُتابعة الفقراء لتدفق رؤوس الأموال الضخمة ، لكنهم سيكتسبون المهارات والتكنولوچيا التى تكفل لهم تحقيق قفزات ضخمة للحاق بالأثرياء . وهكذا فعن طريق التكنولوچيا ورؤوس الأموال ، تستطيع الدول الثرية من خلال كياناتها متعددة الجنسيات أن تقدم تسهيلات إنتاجية فى الدول الفقيرة بهدف أن يكون لها سبق استخدام العمالة منخفضة الأجور وغيرها من التكاليف الإنتاجية المنخفضة . وبذلك يحصل العمال فى الدول الفقيرة على وظائف ، ودخول ، بالإضافة إلى اكتساب المهارات . وتحقق حكوماتهم مكاسب عن طريق خفض أعداد العاطلين ، وعن طريق ضخ الاعتمادات المالية داخل أنظمتها . وفى النهاية ستتعلم هذه الدول ما يكفى عن الإدارة والتكنولوچيا لبدء صناعاتها الخاصة بما يجلب منفعة أكبر لشعوبها . وهكذا -وفى الوقت المناسب- تستطيع الدولة الفقيرة والمحرومة من التكنولوچيا أن تصبح دولة صناعية بواسطة

هذه العملية . وفى حالة ماليزيا ، سنجد أنه بعد أن كانت دولة تعتمد على إنتاج وتصدير سلعتين فقط : القصدير والمطاط ، أصبحت الآن مُصدراً مُهمًا للبضائع المُصنعة . فاليوم (٨٠٪) من الصادرات الماليزية يتمثل فى السلع المصنعة . بالإضافة إلى ارتفاع دخل الفرد - قبل الأزمة الاقتصادية فى «١٩٩٧ ، ١٩٩٨» من ٣٠٠ دولار أمريكى إلى ٥,٠٠٠ دولار أمريكى . وهكذا يتضح أن فتح الحدود أمام رؤوس الأموال والخبرة الأجنبية قد حقق فائدة هائلة لماليزيا . وأن مثل ذلك الإجراء من الممكن أن يفيد دولاً نامية أخرى بنفس القدر ، إذا تمت تهيئة ظروف مناسبة لتدفق استثمارات أجنبية مباشرة .

والمؤكد أن للعولمة وللعالم اللاحدودى مميزات وعيوب . فهما ليسا الدواء الشافى لكل العلل الاقتصادية . ومثلما بمقدورهما إثراء الفقير ، بمقدورهما إفقار بل وتدمير اقتصادات دول ومناطق بكاملها .

فالعولمة مفهوم ابتكره الإنسان ، ولهذا فهو ليس مفهومًا تامًا ومثاليًا . فكما يستطيع أن يجلب الخير الوفير ، من الممكن أن يترك نفسه لعمليات الاستغلال بما يؤدى إلى أكثر النتائج مأساوية . ولا يمكن اعتناق العولمة بأسرها لمجرد أنها تسمح بالحركة الحرة لرؤوس الأموال والتجارة . فالحركة الحرة فى حد ذاتها لا تجلب الربح . لأنه كما يمكن أن يجلب دخول رؤوس الأموال الثروة ، فإن خروج رؤوس الأموال -خاصة الخروج السريع لها- يمكن أن يؤدى إلى كارثة مالية واقتصادية .

وكما هو الحال مع كل نظام يبتكره الإنسان ، يأتى الخير فقط عندما يتم فهم وإدارة هذا المشروع بشكل مناسب . ودائمًا ما توجد عناصر شريرة فى المجتمعات الإنسانية ، تسعى دائمًا إلى استغلال النظام بما يتيح لها الاستيلاء على عوائده ؛ اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية . وللحد من حالات الاستغلال يجب مراقبة وضبط كل الأنظمة .

ولسوء الحظ -ففى غمار حماسها أصرت كبريات الدول التجارية على ضرورة أن يصاحب العولمة غياب تام لأى تنظيم . لأنها تعتقد أن السوق سوف تصحح نفسها . ويسمى

ذلك بنظام السوق . والواقع أنهم يعتقدون أن السوق ستقوم بتنظيم الحكومات وإجبارها على أن تكون أقل فسادًا وأكثر شفافية .

وغالبًا لا يرى المثاليون ما فى الطبيعة الإنسانية من تناقضات . فلاعبو السوق ليسوا الأكثر اهتمامًا بالناس . فهؤلاء تستحوذ عليهم كيفية تحقيق الأرباح دون النظر للتكلفة التى يتحملها الآخرون ، وليس لديهم اهتمام خاص بالمجتمع ورفاهيته . والفكرة التى تقول بأن الحكومات -خاصة الحكومات المنتخبة- يجب أن تترك مهمة الرعاية الاجتماعية للسوق ، لا تشبهها سوى الفكرة المرحبة بأن تقوم الذئاب بحراسة الخراف .

ويمر العالم اليوم بعملية تفكيك للقواعد -الضوابط- والقوانين التى تحكم انتقالات رؤوس الأموال والتجارة والبضائع والخدمات . وتقوم منظمة التجارة العالمية بدفع ذلك التوجه ، باعتبار العولمة وغياب التنظيم صالحين فى ذاتهما وليس لما ينتج عنهما . ولهذا فعندما تسبب -مؤخرًا- المرور الحر لرؤوس الأموال فى تدمير اقتصادات المنطقة بأكملها ، رفض المثاليون المتحمسون لنظام السوق الحرة الإشارة إلى وجود خطأ فى النظام . وبدلاً عن ذلك وجهوا اللوم إلى نقص الشفافية وفساد الحكومات . وتجاهلوا حقيقة أن هذه الحكومات نفسها قد نجحت بوضوح فى تنمية وتطوير بلادها سريعًا حتى داهمها دعاة السوق الحرة . وهكذا ليس من الممكن أن تكون السوق الحرة على خطأ ، فقط غير المؤمنين والمهرطقين سيفشلون فى إدراك هذا . وكما نعرف جميعا فإن الطريقة الوحيدة للتعامل مع المهرطقين هى إحراقهم وهم مشدودون إلى الخوازيق . ومجازيًا ذلك ما تم فعله بغير المؤمنين بالسوق الحرة .

ومصطلح «تمهيد مضمار المنافسة» ابتكره الأثرياء للإيحاء بعدالة المنافسة . لكن ببساطة لا يكفى تمهيد المضمار لضمان تحقيق ما يكفى من العدالة والمساواة . فكذلك يجب اختيار اللاعبين الذين سيتنافسون على هذا المضمار . وفى الألعاب الرياضية شائع وجود

غير الأكفاء ، لأن مشاركة بعض المعوقين أمر معترف به . ومن الشائع فى الألعاب الرياضية أيضا تدريج الفرق وفقًا للأعمار والأحجام . فملاكم من الوزن الثقيل لا يستطيع أبدًا أن يلاكم آخر من وزن «الريشة» ، بغض النظر عن جودة تشييد وتمهيد الحلقة .

ورغم ذلك فإن التأكيد كله فى مجالات التجارة والاستثمارات مركز على تمهيد مضمار المنافسة . لكن إذا كانت العولمة سوف تفيد العالم ، عندئذ يجب النظر بعين الاعتبار إلى تناسب القوى بين الشركاء فى التجارة . فلن يتحمل الشركاء الأفضل شيئًا عند منح بعض التسهيلات للشركاء الأضعف . وحقيقة سيفيد ذلك على المدى الطويل الشريك الأفضل كذلك ، لأن الرخاء الذى يحققه الشريك الأضعف نتيجة لما حصل عليه من تسهيلات ، سيجعل السوق أكثر قابلية للنمو والتطور ؛ سيجعلها سوقًا أكثر مناسبة للأثرياء . ومثلما يجب أن نعيد التفكير فى العولمة وغياب التنظيم ، فإنه لا يجب أن نتحدث أكثر من ذلك عن تمهيد مضمار اللعب دون الحديث عن تناسب القوى بين الفرق المشتركة وضرورة مكافأة غير المؤهلين . ويجب على المرء أن يتذكر أن أوروبا احتاجت خمسين سنة لكى تتخلص من الحدود التجارية بين الدول الأوروبية بعضها البعض ، وأن ذلك لم يتم بشكل نهائى حتى الآن . كذلك يجب تذكر أن الدول الأوروبية أكثر تطوراً من غيرها من دول العالم اليوم . وتأكيدًا لا يجب مضاهاة العالم العولمى بالوحدة بين الدول الأوروبية حيث تمت إزالة الحدود -كلها تقريبًا- وأصبحت الطريق مفتوحة أمام الجميع . وربما خلال بضعة قرون ، ستتخلص دول العالم من الحدود وتصبح متحدة كما هو الحال فى أوروبا . لكن كثيراً من الشعوب خارجة للتو من التبعية الاستعمارية ، وتقدر هامش الحرية الذى بحوزتها والذى جعل أفرادها مواطنين متساوين ظاهريًا مع بقية مواطنى العالم . ويشك هؤلاء فى أنهم لن يكونوا على قدم المساواة مع غيرهم من مواطنى العالم . ويشكون فى أنهم سيتحولون مرة أخرى إلى تابعين للأقوياء أصحاب السلطة ، الذين تصادف أنهم كانوا مستعمريهم السابقين .

وبافتراض أن المميزات والتسهيلات ستقدم للدول الضعيفة ، وبافتراض أنه سيتم الإبقاء على قواعد وضوابط محددة ، ستكون هناك إمكانية هائلة لأن تسهم العولمة فى مساعدة الدول النامية للحاق بالدول المتقدمة .

والواقع أنه -فى بعض المناطق تصبح الدول النامية قوية وقادرة على المنافسة . فحيثما تصبح للمنتجات الطبيعية والعمالة الأهمية والأولوية ، تصبح هذه الدول أكثر قدرة على التنافس من الدول المتقدمة التى تستهلك سلعها ، وكذلك تكلفة عمالتها مرتفعة للغاية .

هناك حاجة إلى مراجعة شروط التجارة . فطوال عقود الآن يتم تقدير السلع التى تنتجها الدول الفقيرة بأسعار أقل بكثير من أسعار المنتجات المصنعة التى تستوردها هذه الدول من الدول الثرية . ويعنى ذلك أنه يجب أن يبيع الفقراء المزيد والمزيد من سلعهم ليتمكنوا من شراء أقل القليل من البضائع المستوردة التى يحتاجونها . وتكون النتيجة أن الفقراء يصبحون أكثر فقراً ، بينما يزداد ثراء الأثرياء .

وتأكيداً يجب أن تسود قواعد العرض والطلب وقوى السوق -لكن أسعار السلع لا تحكمها دائمًا تلك القواعد . وفى الأغلب الأعم يحدد المضاربون الأسعار ، عن طريق عمليات الشراء المقدم والبيع السريع . وبدرجات متفاوتة تتكبد الدول الفقيرة المنتجة كل الخسائر لأنها لا تدخل ضمن عمليات المضاربة التجارية .

وعلى الجانب الآخر تكون تكلفة البضائع التى تشتريها الدول الفقيرة ؛ مرتفعة نتيجة للمغالاة المصطنعة فى التكاليف بسبب الأجور شديدة الارتفاع وغير ذلك من التكاليف الباهظة للخدمات الأخرى فى الدول المتقدمة . وحيث إن تكلفة المواد الخام لا تمثل سوى جزء محدود من التكلفة الإجمالية ، فهل من الممكن أن يدفع الأثرياء المزيد مقابل وارداتهم من المواد الخام؟ وربما لا يكون لقوى السوق دور عند القيام بذلك ، لكن هل يجب أن تكون لقوى السوق دائمًا الأولوية على رفاهية الإنسان؟

ولكى تكون التجارة عادلة ، يجب مواجهة مشكلة شروط التجارة . يجب دفع أسعار أعلى لمنتجي السلع فى الدول الفقيرة ، لتتناسب إلى حد ما مع أسعار البضائع المصنعة التى يستوردونها . وعلى المدى الطويل سيفيد الأثرياء ، لأنه عندما يثرى منتجو السلع الفقراء فسوف يقيمون أسواقًا أفضل لمنتجات الأثرياء .

ولن يكون للعالم المعولم معنى إلاّ إذا أصبح عالمًا ثريًا تعمه المساواة . فمثلما يسهم غياب التنظيم واللاحدودية والمرور الحر لرؤوس الأموال فى زيادة ثراء الدول الثرية بالفعل ، يجب أن يسهم فى تحقيق نمو سريع ومساوٍ للفقراء ويجب أن يثرى العالم كله .

وليست العولمة أو غياب التنظيم أو اللاحدودية أو المرور الحر لرؤوس الأموال ، هى الأمور المهمة ، بل المهم ما تستطيع تقديمه للتجارة العالمية وللنمو الاقتصادى ، وللقضاء على الفقر فى العالم . وإذا نجحت فى تحقيق ذلك ، فسوف نرحب جميعًا بكل هذه الأفكار والمفاهيم . أما إذا لم تنجح ، وإذا جلبت المزيد من البؤس على البؤساء بالفعل . فعندئذ ، وبغض النظر عن مجاراتها للزمن ، وعن التطورات التكنولوجية وعن تسارع الاتصالات . . .إلخ ، يجب نبذها جميعًا .

فالغرض من التجارة ليس مجرد كسب بعض الناس للمال . فالتجارة تمارس بغرض تلبية الاحتياجات من البضائع والخدمات . لأن تلبية الاحتياجات هى جوهر التجارة ، والربح ناتج جانبى لتلبية هذه الاحتياجات .

ولقد حَوَّلَ رجال السوق الكبار فى العالم التجارة إلى ما يشبه البقرة الحلوب ، كل دورها هو إنتاج الأرباح . ونتيجة لذلك أصبحت الاحتياجات الحقيقية تالية لكسب المال عن طريق خلق احتياجات من لا شىء . وهكذا أصبحت هناك حاجة لتحديد أسعار صرف العملات النقدية ولتسهيل التجارة . وإذا كان من المفترض أن تكون هناك حاجة إلى كمية محددة من العملات ، هى اللازمة لتغطية النفقات التجارية ، فإن تجار العملة قد خلقوا سوقًا للعملات النقدية ، وخلقوا احتياجات ليس لها صلة بالاحتياجات التجارية الحقيقية .

وفى النهاية أصبحت تجارة العملة أكبر (٢٠) مرة من إجمالى التجارة العالمية ، وأصبح من الممكن تحقيق أرباح طائلة من خلال عرض وطلب مصطنعين تمامًا . وإذا لم يكن هناك وجود لمثل هذه الكمية الهائلة من المال فى العالم ، فذلك أمر غير مهم . وإذا كانت العملة النقدية غير موجودة ، فمن الممكن أن تستمر التجارة فيها . والكارثة هى أن ما تخلقه طبقة الباحثين عن الربح لا طائل منه ، فالتجارة لم تعد وفقًا لهم -تلبية للاحتياجات إلى البضائع والخدمات ، بل أصبحت تجارة للتجارة ، وعملا جادا لكسب المال بأية طريقة وأية تكلفة .

والعولمة بتفسيرها الحالى ، تعنى ببساطة زيادة المساحة والإمكانية أمام من يمتلكون الوسائل لكسب مزيد من المال لأنفسهم . أما ما يمكن أن يحدث للذين لا يمتلكون تلك الوسائل فيبدو أنه غير مهم . وحقيقة فإن ما يحدث لأى شخص آخر ، أو للمجتمع ، أو للدول أو المنطقة . . ليس مهمًا . فقط تحقيق التجار للأرباح هو المهم . لقد تسبب المرور الحر لرؤوس الأموال فى إلحاق الضرر بالثروة الاقتصادية للنمور فى شرق آسيا . وللأسف -فإن ما حصل عليه تجار العملة كأرباح لا يمثل سوى جزء ضئيل من الثروة التى قاموا بتدميرها . وكما اتضح أمام العالم ، فهناك خسارة كاملة للثروة .

وإذا كان هناك نفع فى العولمة للعالم ، عندئذ يجب أن ينتفع به الجميع . لكن الواضح أنها لم تكتف بعدم إفادة الجميع ، بل تسببت فى إيذاء كثيرين . ولهذا نحن بحاجة إلى إعادة التفكير فى العولمة وإلى إعادة تفسيرها كذلك .

وكما تعرفون فإن «الكومنولث» هو تجمع لعدد من الدولة الثرية والفقيرة التى تربطها ببعض : روابط تاريخية والقدرة على الحديث بلغة مشتركة وإلى حد ما وجود نظام حكومى وقانونى مشترك . وبلا شك فإن نظرتنا للعالم ، وفهمنا للأشياء تبدو متشابهة إلى حد ما . فما زالت لدينا القدرة على تقديم أفكار تخصنا والعمل عليها معًا . وبما لدينا من مقدرة معقولة على التأثير ، من الممكن أن نكون قوة لأجل الخير .

وبالنسبة للعولمة ، فنحتاج إلى التأكد من أن أعضاء تحالفنا «الكومنولث» وغيرها من البلاد لا تعانى ، لأن أصواتنا المفردة لا أهمية لها فى منظمة التجارة العالمية على وجه الخصوص . نحن بحاجة إلى التوصل لفهم مشترك للعولمة ، وعندئذ يجب أن نتحدث بصوت واحد ؛ خاصة فى منظمة التجارة العالمية .

وربما تكون العولمة فكرة حان وقتها ، لكن ذلك وحده لا يعنى أننا يجب أن نسلم جميعًا بقبولها . يجب أن نتأكد من أنها لصالحنا جميعًا ، كأفراد وجماعات ، وذلك قبل أن نعلن قبولها . ولدى بعضنا خبرة كافية بالفكرة العولمية الخاصة بالمرور الحر لرؤوس الأموال .

نعم لقد استفدنا ، لكننا عانينا كذلك من حالات إساءة الاستعمال والاستغلال . ويجب الاستفادة من خبراتنا لابتكار وتحسين فكرة العولمة بما يحد من إساءة الاستعمال ، ويعاون على تحقيق الخير الذى تعد به العولمة .

ويعد «الكومونولث» نموذجًا يحتذى عالميًا . وربما يجب أن نبدأ محاولة تفسير العولمة فيما بيننا أولاً . يجب أن نبتكر القواعد والتنظيمات التى تنظم مرور رؤوس الأموال بما يسمح بتحقيق الاستقرار الاقتصادى بدلاً من تلك الأزمات . وليست التجارة الحرة بحاجة إلى كل تلك الشكوك والاضطرابات . وليست هناك حاجة للمقامرة والمضاربة لمجرد أن التجارة الحرة تسمح بهما ببساطة . ولفائدة الجميع ، يجب وضع بعض الضوابط ، ما دام لا يوجد ما يمنع ذلك . نعم لقد حققت التجارة فائدة هائلة للعالم . ويقال إن تجارة الأوراق المالية بلغت (٢٠) مرة حجم إجمالى التجارة العالمية . ولكن ما الفائدة التى عادت علينا منها؟ لم يصبح العالم أغنى (٢٠) مرة . بل أصبح العالم أكثر فقرًا . والحقيقة أن عددًا محدودًا من تجار العملة والمصارف هم الذين أصبحوا غاية فى الثراء . لكن التجارة لا تهدف بالتأكيد إلى جعل عدد محدود من الناس غاية فى الثراء . وكما قلت سابقًا ، تهدف التجارة إلى تلبية الاحتياجات والمطالب . وذلك أمر رئيسى . أما عندما نجد أن التجارة قد أسيء استخدامها ، بما ينذر بوقوع كارثة ، فيجب أن نعود إلى القواعد ثانية . وإذا أرادت دول «الكومونولث» أن

ترى التجارة والاستثمارات تجلب معها الرخاء فى عالم معولم ، يجب على «الكومنولث» أن تكون لديه الإرادة لقبول تحدى الحكمة التقليدية والمتداولة ، ويقدم القواعد والتنظيمات اللازمة لجعل التجارة الحرة تسهم فى تكوين الثروة وليس تدميرها .

١٣- العَولمَةُ وَالشَراكَةُ الذَكِيَةُ *

«لقد أصبحت العولمة -فى عالم بلا حدود- حقيقة واقعة . ففى مجال انتقال المعلومات والتجارة الإلكترونية لم تعد الحدود تعنى سوى القليل . لكن حقيقة أن العولمة أصبحت أمراً واقعًا ، لا تعنى أننا يجب أن نجلس ونكتفى بمشاهدة النهابين وهم يدمروننا» .

لا شك أن العولمة فكرة حان وقتها . ولذلك يجب علينا جميعًا أن نتأهب لقبولها . ولكن لأنها فكرة جديدة فهى أبعد ما تكون عن الوضوح . خاصة وأن تفسيرها وتعريفها أسهمت الدول الثرية فى تقديم جزء كبير منه . وهكذا فليس بالشىء المدهش أن تفسير مفهوم العولمة أدى إلى تحقيق المكاسب لهذه الدول . وإذا كانت هذه الدول هى المستفيدة وحدها ، بغض النظر عن أن الفكرة قد حان وقتها أم لا ، فلا يوجد دافع مقنع بأن الدول الفقيرة يجب أن تقبل العولمة . لقد كان هناك وقت يعد فيه الاستعمار والإمبريالية فكراً مقبولاً . وكان من الطبيعى بالنسبة لمعظم الدول الأوروبية أن تستعمر بقية العالم . حتى أن الدول الأصغر فى أوروبا اعتبرت أنه من اللازم أن تكون لها مستعمرات شاسعة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية ؛ تقوم بحكمها باعتبارها مستعمرات .

وأعتقد أنه لفترة طويلة لم يتساءل أحد -حتى الآسيويين والأفارقة المحتلين- عن حقوق الأوروبيين فى احتلال وحكم أراضيهم . بل لقد اخترع الأوروبيون فكرة الحق الإلهى الذى منحهم حق ومسئولية أن يتولوا الحكم . كان ذلك عبء الرجل الأبيض . فلقد تم

* كلمة ألقيت فى مؤتمر لانكاوى للحوار الدولى- جزيرة لانكاوى- ماليزيا ، فى ٢٥ يوليو ١٩٩٩ .

اختيارهم لكى يجلبوا الحضارة إلى الشعوب الأصلية البدائية ، والتى كانت توصف أحيانًا بالمتوحشة .

وعندما يتم قبول فكرة ما ، تصبح محصنة للغاية لدرجة تجعل من الصعب جدًا قول أو فعل أى شىء ضدها . والقيام بذلك يورط فى اتهامات بالهرطقة . ويصبح المنشق هدفًا للاحتقار العالمى . يوجه إليه انتقاد ولوم قاس ، ويجتنبه حتى أصدقائه أو أبناء عشيرته .

فالأمر يحتاج لبعض الوقت حتى تظهر نقائص وعلل الفكرة ويتم التعرف عليها . ولذلك فإن الاشتراكية والشيوعية طوال القبول بهما كأيديولوچيتين لم يتم نقدهما أو رفضهما تقريبًا . وكان كل شخص -يؤمن أو لا يؤمن بهما- يتغنى بميزاتهما . أما عدم القيام بذلك فكان يجلب الغضب الشديد على المجتمع والناس . وتأكيدًا كان يؤدى إلى عقاب شديد ، بل وإلى الموت فى حالات عدة .

وعند تقديم هاتين الأيديولوچيتين ، كان من بين الأهداف ؛ التخلص من قهر النظام الإقطاعى أو الرأسمالى ، لكن ذلك لم يمنع الاشتراكيين والشيوعيين من أن يفرضوا نوعًا من القهر نفسه عندما أصبحوا فى السلطة . ويبدو أن القهر لا يعتبر سيئًا إلا عندما يفرضه الآخرون على الفرد . ولكن عند وصول هذا الفرد للسلطة وممارسته لنفس القهر على الآخرين ، يعتبر ذلك أمرًا مقبولاً .

وهكذا -فإذا كان حكم القيصر الروسى مستبدًا ، فإن حكم الشيوعيين كان أكثر استبدادًا . فهؤلاء لم يكتفوا بذبح الإقطاعيين والرأسماليين ، بل إن العمال الذين جاهروا بالرفض واجهوا المصير نفسه .

ولقد مر وقت طويل على الشيوعية والاشتراكية -كفكرتين كان قد حان وقتهما- ليتم رفضهما وتجاهلهما . فلقد احتاج الأمر الكثير من البراعة والعزم لإعلان رفض فكرة تم قبولها .

ويعد «ميخائيل جورباتشوف» و«ف .دبليو . دى كليرك» نموذجين فى هذا المجال . فللتخلص من أفكار اعتقدا أنها خاطئة وضارة ، كان عليهما أن يخفيا عزمهما حتى يصلا إلى سدة الحكم . وعندئذ -وعندئذ فقط- كشفا عن مشاعرهما الحقيقية تجاه الأيديولوچيات التى تظاهرا بالاعتقاد بها وقاما بالترويج لها فى الماضى . لو كانا قد كشفا عن عزمهما قبل أن يتوليا سلطة عليا ، لتعرضا للعزل سريعًا . ولانتهى مستقبلهما السياسى ، لأن جماهير الناخبين كانت سترفض دعمهما للوصول إلى الرئاسة ، وذلك لتأكدها من أن المؤمنين الخالصين فقط سيحكمون .

وعن طريق استخدام المتاح من السلطة أو التأثير على الحزب ، كان الناخبون سيعملون على التأكد من طرد المهرطقين ومنعهم من الدعاية لأفكارهم المهرطقة . وهكذا يستمر وجود فكرة أصبحت فى غير زمانها ، ويستمر العمل بها وإيذاء الأخرين بواسطتها أكثر مما يجب . وحتى شخص ما مثل «دى كليرك» أو «جورباتشوف» يتسم بالمهارة الكافية لإخفاء أهدافه ، فإن فكرة عفى عليها الزمن قد تستمر . كذلك يستمر الدمار الذى تسببه ، رغم أن الناس قد رفضوها فى قلوبهم .

هذا الاستطراد ضرورى لتوضيح أن الفكرة التى يحين وقتها ، قد لا تكون فكرة مثالية كما يتم إظهارها عند العمل بها . فعبر التاريخ الإنسانى كان هناك عدد لا يحصى من الأفكار ، تم القبول بها بوصفها أفكارًا مثالية ومؤكدة النجاح ، يبدو أنها لم توجد إلا ليتم رفضها ونبذها .

فهناك النظام الإقطاعى والحقوق الإلهية للملوك والنظام الجمهورى والشيوعية والاشتراكية والديكتاتورية ، وغيرها كثير من الأنظمة التى أطاح بها الإنسان فى سعيه إلى تحقيق نظام مثالى . ولقد سارت جميعها فى نفس الطريق . وأصبحت الآن سيئة السمعة ومنبوذة ، فقط ليتم استبدالها بأفكار جديدة يقال إن وقتها قد حان .

ونظام الدولة القومية الذى نُحث جميعًا على تفكيكه لافساح طريق للعولمة ، هو فى

جزء كبير منه نتيجة لتطور النظام القبلى . ففى أوروبا وصل نظام الدولة القومية إلى القمة عندما أصبح الولاء للوطن يتجلى فى وقف المرء لكل ما يملك من أجل التضحية الأسمى عند الدفاع أو الهجوم فى سبيل الوطن . وذلك هو الولاء المتوقع من المواطنين ، وحتى لو كان الوطن واضح الضلال يظل ذلك الولاء متوقعًا . وبالنسبة لوطنى -وقد يكون على حق دائمًا- فإن ما عليه وطنى من صواب أو خطأ ليس سوى تعبير عن تفكير وموقف المواطنين الأوروبيين من أوطانهم .

وهكذا أصبح الناس يذهبون إلى الحرب دفاعًا عن الدولة القومية . وخلال ألفى عام من التاريخ الأوروبى ، لم يمر عام واحد دون اشتعال حرب على الأقل بين الدول العديدة فى تلك القارة . وبشكل طبيعى أدت النزعة القومية والحروب الاستعمارية إلى توسع الدول ثم إلى توسع الإمبراطوريات بعد ذلك . ويبدو أنه ليس من حد لمثل هذه النزعة التوسعية . وهكذا أصبحت الإمبراطوريات الأوروبية تغطى كل الكرة الأرضية .

وخلال السنوات التالية للحرب العالمية الثانية ، والتى شملت «حرب الباسيفيك» أخذت سمعة الإمبراطوريات فى التدهور وبدأ تفككها . والحقيقة أن الخوف من انتشار الشيوعية بين الشعوب المستعمرة كان هو السبب فى إقامة الإمبراطوريات الأوروبية خارج أوروبا .

وورثت الأراضى التى تحررت عن الإمبراطوريات ما جعلها تتحول إلى ما هو عليه الآن ؛ تتحول إلى أقاليم قبلية تحكمها قبائل مختلفة . لكن الإمبريالية الغابرة كانت قد نجحت فى زرع فكرة الدولة القومية ، مما جعل الشعوب المستقلة حديثًا تتبنى هذا المفهوم الغربى الخالص للدولة . ولقد ساد اعتقاد بأن القبائل والأعراق المختلفة من الممكن أن تنسى أصولها القبلية أو العرقية ، وتمنح ولاءها الكامل إلى الدول الحديثة التى رسم المستعمرون الأوروبيون حدودها .

ومع بقاء النزعة القبلية والانتماءات العرقية على قوتها ، يصبح من العجب أن يكتب

البقاء والاستمرار لهذه الدول الجديدة . وهذا ما حدث ، فكثير من هذه الدول ما زالت غير مستقرة الحكم .

وأصبحت الحروب العرقية والقبلية سمة مميزة لهذه الدول المختلفة ، لدرجة أن بعضها أصبح على وشك الانهيار . وتأكيدًا بقيت هذه الدول غير مستقرة وكذلك غير قادرة على تحقيق الرخاء والرفاهية .

وبالكاد استطاعت هذه الدول الحديثة أن تستوعب مفهوم النزعة القومية والحكومات الوطنية ، وذلك قبل أن تجد نفسها طرفًا فى نقاشات تدعو إلى التخلى عن الهويات القومية لأجل تبنى مفهوم جديد تمامًا عن الدولة العالمية ، وذلك هو كل ما تسعى إليه العولمة .

فوفقًا لتحليل كبار المفكرين فى الغرب ، فإن العولمة تسعى إلى تحطيم الحدود القومية بوصفها حواجز أمام التدفق الحر لرؤوس الأموال والبضائع إلى حيث تستطيع تحقيق أقصى ربح ممكن . وحيث إن رؤوس الأموال وكل البضائع تختص بها الدول المتقدمة ، فإن فتح الحدود لابد من أنه سيؤدى إلى قبول الفقراء لتدفق كل شىء من البلاد الثرية ، من رؤوس الأموال إلى البضائع والخدمات كذلك . وتكون النتيجة الحتمية لذلك خروج كميات هائلة من النقد الأجنبى تخص الدول الفقيرة .

ولأول وهلة يبدو الوضع جيدًا ، لإسهام رؤوس الأموال فى إنشاء صناعات جديدة وتدعيم البورصة المحلية . كذلك يتم توفير أعداد كبيرة من الوظائف وترتفع مستويات الدخول . ويحقق الاقتصاد بعض النمو بما يسمح بتسديد تكاليف الصادرات .

وهكذا فإن الدول النامية التى تقبل بالمرور الحر لرؤوس الأموال والبضائع ؛ تحقق بعض النمو والرخاء . كما تم إغراء الدول ذات النزعة القومية ، والتى أغلقت أسواقها بدافع من الغيرة وسعيًا إلى حمايتها . وهكذا قامت دول جنوب شرق آسيا بفتح حدودها أمام رؤوس الأموال -البضائع والخدمات الأجنبية ، لكن مع الابقاء على بعض الضوابط والمحاذير

لأجل إتاحة فرصة أمام الشركات المحلية للنهوض والنمو بالتوازى مع ما يتحقق للبلاد من رخاء . ومنها على سبيل المثال جعل معظم النشاط المصرفى قاصرًا على مواطنى تلك البلاد .

ولقد أسهمت هذه الضوابط الصغيرة مع ما يبدو نقصًا فى كفاءة الحكومات ؛ فى منع الرأسماليين الأجانب من الاستغلال التام لكل طاقات وثروات هذه البلاد . ولذلك فلقد شعروا أن هذه الضوابط مثيرة للغضب ويجب التخلص منها .

وبالتأكيد لا تعد فكرة الهدم من أجل إعادة البناء بالفكرة الجديدة ، حسب الأساطير التى تقول بخروج العنقاء من رمادها . وهكذا فإذا لم يفلح الرخاء فى جعل الدول الصناعية ذات الدخل المتوسط تدرك أخطاءها وتسعى إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية ، فلن يستطيع الانهيار والأزمة الاقتصادية فى إيقاظها على الحاجة إلى التغيير وإعادة تشكيل الحكومات والممارسات .

التدمير دائمًا أسهل من البناء والخلق .

وفى هذه الحالة لا حاجة إلا لسحب رؤوس الأموال حتى ينهار الاقتصاد . لأنه إذا كان دخول رؤوس الأموال قادرًا على بناء الاقتصادات ، فمن المتوقع أن يؤدى خروجها - خاصة الخروج السريع - إلى تدميرها .

وهكذا تمّ سحب رأس المال حيث لا حدود . وأدى ذلك ، بالإضافة إلى ما سبق ، ومن خلال تجارة العملة إلى تقليص قيمة العملة ، ولا يتبقى للدول سوى عملات نقدية لا قيمة لها عمليًا ، لا تكفى إلا لتسديد جزء ضئيل للغاية من الواردات المطلوبة .

وكانت النتيجة غير مسبوقة : تراجع سريع وكارثة اقتصادية . وأصبح الناس متوترين ، خاصة عند نجاح آلات الدعاية ذات الكفاءة للمتلاعبين بالبورصة وبسوق الأوراق المالية ؛ فى إقناعهم بأن مشكلاتهم ترجع إلى فساد الحكومات وعدم شفافيتها وانتشار

ظواهر مثل محاباة الأقارب والأصدقاء عند التوظيف . ونتيجة لذلك يتحمس الناس لإعادة الهيكلة والإصلاح ، والذى يؤدى بدوره إلى فتح البلاد تمامًا أمام التدفق الحر لرؤوس الأموال . وهكذا لا يتبقى مجال لأية محظورات أو ضوابط بعد ذلك . بالإضافة إلى ضرورة تجاهل أية اعتبارات محلية .

وإذا رفضت الحكومات ذلك ، عندئذ يجب الإطاحة بها واستبدالها بحكومات أكثر تأييدًا لتبنى ما يسمح بالتدفق الحر لرؤوس الأموال والبضائع : أى العولمة . لقد تم تدمير اقتصادات شرق آسيا كلها بواسطة تخفيض قيمة العملات النقدية والتلاعبات بالبورصة . وأجبرت المصارف على الإغلاق ، أما التى ظلت مفتوحة فقد عانت من الركود بسبب الديون الضخمة غير المنجزة .

وتعرضت المشروعات للخسارة فى وجود رأسمالية السوق ، لتدهور أسعار أسهمها إلى الحد الذى جعلها غير قادرة على الاستمرار . وبسبب نقص السيولة تعرضت هذه المشروعات للتوقف . وهكذا تعرض كثيرون للإفلاس ، وحيث أن صندوق النقد الدولى قد أجبر الجميع على قبول نظام السوق المفتوحة ، تم بيع عديد من الشركات والمصارف الجيدة للنهابين الأجانب .

وعندما يتم تخفيض قيمة العملة النقدية وأسعار الأسهم ، فإنه وفقًا لشروط النقد الأجنبى يصبح كل شىء ؛ ومن ضمنه الأسهم وأصول الممتلكات ؛ رخيصًا جدًا بالنسبة للمشترين الأجانب . لقد انخفضت قيمة العملة الماليزية «الرينجت» بنسبة ٥٠٪ ، مما أدى إلى انخفاض أسعار الأسهم إلى النصف مقابل الدولار . وعندما تنخفض أسعار الأسهم بنسبة ٩٠٪ ، فإن قيمة السهم بالعملة الأجنبية تنخفض إلى ٥٪ من القيمة الأصلية . وهكذا يصبح باستطاعة الأجانب أصحاب الدولارات أن يقتنصوا تلك الشركات التى كانت جيدة ، مقابل ٥٪ من ثمنها الأصلى ، وذلك متى أتيحت لهم الفرصة للقيام بذلك .

وعندما تفشل المشروعات لا تحصل الحكومة على أى عائد . وهكذا تضطر الحكومة

إلى الاقتراض . وفى هذه الحالة يقوم صندوق النقد الدولى بالإقراض لكن بشروط تؤدى إلى سيطرة أجنبية كاملة على الاقتصاد . وإذا رفضت الحكومة قبول قروض وشروط صندوق النقد الدولى ، وحاولت الاقتراض بالعملة الأجنبية من السوق ، تقوم شركات الصرافة بتخفيض سعر العملة المحلية لهذه الحكومة بما يرفع كثيراً من قيمة الفائدة ويجعل الاقتراض الأجنبى بمثابة الانتحار .

وتقوم جميع الحكومات بدعم كل المشروعات ؛ على الأقل بغرض خفض تكاليف المعيشة للناس . وعندئذ يوصى صندوق النقد الدولى بضرورة إلغاء كل أشكال الدعم . وخلال ذلك يفقد الناس وظائفهم ومصادر دخلهم ، ويعتبرون إلغاء الدعم إجراء وحشيًا . لكن الحكومات المدينة لصندوق النقد الدولى يجب أن ترضخ وإلا فإنها لن تحصل على القروض الموعودة بها .

وتكون النتيجة المباشرة لإلغاء الدعم : ثورة الناس والاضطرابات والصراعات العرقية والرشوة والاغتصاب والقتل . وفى النهاية تتم الإطاحة بالحكومة لتحل محلها حكومة أخرى أكثر رضوخًا . ورغم ذلك تظل المشكلة بلا حل ، على الأقل بشكل فورى . لأن عدم الاستقرار والتضخم والركود ، تستمر جميعها نتيجة لتكالب تجار العملة على شراء العملة المحلية منخفضة السعر .

ولكل ما سبق صلة مباشرة بالمرور الحر لرؤوس الأموال عبر الحدود فى ظل اقتصاد عولمى . وكما تعرفون فإن العملات النقدية لا تخفض من قيمتها فليس لديها مجسات داخلية . الحكومات وتجار العملة فقط يستطيعون خفض أو رفع قيمة العملات النقدية . وتقوم الحكومات بتخفيض قيمة العملة النقدية ، بهدف مساعدة بلادها فى تخفيض تكاليف البضائع التى يتم تصديرها . ولا تهتم الحكومات بتحقيق ربح لنفسها من خلال ذلك التخفيض .

لكن تجار العملة يقومون بتخفيض أسعار العملات بغرض الربح . وربما يزعمون

أنهم ينظمون عمل الحكومات ، لكنهم ما كانوا لينظموا عمل الحكومات لو تعرضوا للخسارة خلال هذه العملية .

وهكذا يتضح أن تجار العملة والمضاربون فى البورصة غير مسئولين . إنهم لا يهتمون بالتكلفة الاجتماعية التى تضاف أو بما يسببونه من فقر وبؤس ، وطالما توفر لهم العولمة الفرصة للاستغلال ، فسوف يستغلون . ونحن نرى كيف أن استغلالهم قد أدى إلى كارثة مالية واقتصادية وانقلابات سياسية فى كل مكان بالعالم .

فهل استفاد الاقتصاد العالمى من استغلالهم للسوق المعولمة؟ نعم - لا شك أنهم قد جلبوا الرخاء على بلادهم . لكنهم فى كل مكان آخر بالعالم تسببوا فى كارثة اقتصادية وركود ، وتدمير للثروة يحتاج إلى عقود من أجل إعادة البناء . لقد حدث اضطراب شديد فى الاقتصاد العالمى ، أثر حتى على البلاد المتقدمة .

وحقيقة ، يُعد الفقر الذى تسببوا فيه أكبر بكثير من الأرباح التى حققوها والثروة التى جلبوها إلى بلادهم . ثروات دول كاملة يتم تدميرها لأجل حصول عدد محدود من الأفراد على ربح ضئيل .

وكما هو واضح تظهر اقتصادات شرق آسيا علامات انتعاش الآن . ويرجع ذلك إلى كبح تجار العملة والمضاربين فى البورصة . ولقد أدى جشعهم وسعارهم - الذى كان سببًا فى كارثة مشروع إدارة رأس المال طويل الأجل إلى امتناع البنوك عن تمويل نشاطاتهم . وفى ذات الوقت كان هناك تخوف من أنه إذا لم يتم كبح جماحهم ، فإن الدول المتضررة سوف تتخذ قرارًا بفرض الحراسة على أموالهم أو على الأقل ترفض دفع ديونها . ولا يستطيع أحد إرجاع الانتعاش الاقتصادى لدول شرق آسيا إلى القروض التى قدمها صندوق النقد الدولى لها . لأنه يجب ملاحظة أن هذه القروض تم استخدامها فى تسديد القروض من البنوك الأجنبية .

ويتضح من تجربة الدول النامية فى شرق آسيا أن المرور الحر لرؤوس الأموال عبر حدودها مثلما باستطاعته أن يسهم فى التحسن الاقتصادى ، يستطيع كذلك أن يلحق الدمار باقتصادات هذه الدول . بل إن الدمار أعظم كثيراً من الإسهام فى النمو . وهكذا فإن ما استغرق سنوات من البناء ، من الممكن تدميره فى أيام أو أسابيع . كذلك يتضح أن الكارثة يتجاوز حجمها كثيراً الفائدة التى تعود عن تدفق رؤوس الأموال بحرية .

ويجب الإقرار بأن رؤوس الأموال التى يتم استثمارها فى مشروعات صناعية دائمة ، لا ضرر منها . لأنه ليس من السهل تصفية هذه المشروعات والحصول على الأموال المستثمرة فيها . أما الاستثمارات قصيرة الأجل فى البورصة والأسهم ، فهى التى تسبب دماراً شديداً ؛ لأنه من السهل تصفيتها وسحب الأموال المستثمرة . وبالتأكيد - لا يقوم تجار العملة بعمليات بيع سريعة للعملات النقدية التى قاموا باقتراضها وذلك بغرض تخفيض قيمتها وتحقيق أرباح بالبلايين بين عشية وضحاها .

وهكذا - فإذا كان للتدفق الحر لرؤوس الأموال ، وتجارة العملة تجليات لعالم العولمة اللاحدودى ، فهل هناك سبب يجعل الدول النامية تقبل العولمة دون نقاش؟ إن المخاطرة والتدمير المعرضة له هذه الدول هائل جداً . بالإضافة إلى أن محاولات الإنقاذ التى تقوم بها الوكالات الدولية تثقلهم بمزيد من الديون التى ربما لا تستطيع تسديدها أبداً . كذلك ستحتاج إعادة بناء اقتصاداتها إلى عقود . وعند خضوع هذه الدول لإشراف الوكالات الدولية ، ستفقد سيطرتها على اقتصاداتها . وكما يتجلى فى بعض الحالات ، فإن التوجهات السياسية لبعض الدول تقع كذلك تحت سيطرة وتلاعب الأجانب . وهكذا - فمن الممكن للعولمة أن تؤدى إلى فقدان الاستقلال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، وذلك ثمن باهظ جداً يدفع مقابل فائدة مشكوك فيها يمكن الحصول عليها عند الاتصال بأسواق الأثرياء للحصول على ما تحتويه من بضائع لا تقوم الدول النامية بإنتاجها .

بالإضافة إلى أن أسواق الأثرياء من الممكن إغلاقها بسهولة بعدد آخر من الوسائل ،

مثل : رفع الجمارك إلى حد لا تستطيع الدول الفقيرة تحمله . أما بالنسبة للمواد الخام التى تنتجها الدول الفقيرة ، فما أسهل التلاعب بأسعارها . وطوال عقود الآن يتم بيع المزيد والمزيد من المواد والسلع الخام ، مقابل شراء كميات أقل وأقل من البضائع المصنعة للبلاد الثرية . كما يتضح أن قواعد التجارة دائمًا لصالح الأثرياء .

وتستطيع العولمة أن تجلب الفوائد فقط إذا أولت اهتمامًا أكبر بالإنسان ، إذا حكمتها قواعد وممارسات تستطيع ضمان أن البلاد الفقيرة لن تتعرض مرارًا للكوارث الاقتصادية .

ومن الممكن القيام بذلك . لكن لابد من أن يكون للمجتمع الدولى - ومن ضمنه الفقراء - رأى فى تفسير العولمة . والآن لا يكاد يكون للفقراء أى رأى . ولا يستطيع كثير ممن اضطروا إلى طلب العون والقروض من الدول الثرية أن يقولوا شيئًا .

وأول الأشياء التى يجب أن يعترف بها الجميع أن تمهيد المضمار ليس كافيًا . فيجب أن يكون اللاعبون من نفس الحجم على الأقل . وإذا لم يكن ذلك متاحًا ، فيجب إعطاء بعض التسهيلات لغير المؤهلين . وذلك أمر شائع فى الرياضة ، ولا يوجد سبب لعدم وجوده فى المنافسة الدولية حيث لا يتم انتقاء المتنافسين .

ثانيًا - يجب أن يكون هناك إشراف وتنظيم حتى يكون لدينا تجارة حرة . نعم يجب أن نستبعد بعض الضوابط ، لكن لابد من استبدالها بضوابط جديدة ، يضعها المجتمع الدولى وتدعمها وكالات دولية حقيقية وليس تلك الخاضعة لسيطرة الأثرياء والأقوياء .

يجب أن تكون هناك شفافية فى التجارة والاتفاقات بين الدول . ولا يجب أن يستثنى أحد ، خاصة تجار العملة والمضاربين فى البورصة ، من الإفصاح عن استثماراتهم وتقديم الإقرارات بذلك . ويجب أن تكون هناك محظورات ، قصوى ودنيا ، لمنع التجاوزات .

ويجب أن تكون القروض التى تقدمها البنوك حذرة ومتوازنة . وإذا تعرضت البلاد إلى التثمين ، فيجب أن يتضمن ذلك الودائع السرية . ولا يمكن رفع القيمة بما يتجاوز

أضعاف ما لدى هذه الدول من أصول . كذلك فإن من يتنافسون مع هذه البلاد وكذلك الحكومات يجب أن تكون لديها القدرة على رفع القيمة بنفس «الأضعاف» وبمعدل مقبول .

ويجب أن تتم عملية التثمين بواسطة هيئات دولية غير ربحية ؛ يمولها المجتمع الدولي . ولا يجب أن يكون لأى طرف فرصة للسيطرة من خلال تقديم مشاركة أكبر فى التمويل .

ويجب فرض ضرائب على جميع المضاربين الدوليين والذين ربما يمارسون عملهم من خلال مراكز تمويل خارجية . ولذلك يجب أن تقتسم الضرائب لمساعدة الدول التى تم نهبها لتعاود الانتعاش .

وتلك كانت بعض الأشياء التى يمكن أن تساعد فى منح العولمة بعداً إنسانيًا . لكن يجب أن تكون هناك المزيد من الأشياء التى يمكن القيام بها لتجعل العولمة مقبولة أكثر من الجميع ، ومن بينهم الفقراء .

لقد أصبحت العولمة -فى عالم بلا حدود- حقيقة واقعة . ففى مجال انتقال المعلومات والتجارة الإلكترونية ، لم تعد الحدود تعنى سوى القليل . لكن حقيقة أن العولمة قد أصبحت أمراً واقعًا ، لا تعنى أننا يجب أن نجلس ونكتفى بمشاهدة النهابين وهم يدمروننا . وبالتأكيد لا نستطيع أن نستسلم ونخضع هكذا بسهولة ، نحن الذين نؤمن بالمشاركة وبتحقيق الرخاء للجيران .

وكثير منا ما زالوا يذكرون أيام الخضوع الاستعمارى ، وما صاحب ذلك من ألم ومهانة . وكثيرون ما زالوا ينكأون الجراح المتخلفة عن المعارك غير المتكافئة التى تم خوضها للحصول على الاستقلال . لقد حاربنا لمئات السنين . وحققنا النصر تواً . وبالكاد تذوقنا حلاوة تضحياتنا . والآن لا نستطيع الاستسلام والخضوع لهيمنة الأجنبى مجدداً . وربما لا يكون نفس الاستعمار الهمجى الذى عرفناه ، لكنه لا يختلف كثيراً عنه .

لذلك يجب أن نعمل لإكساب العولمة بعداً إنسانياً . حيث إنه طوال صراعنا من أجل الاستقلال ، كان هناك أثرياء كثيرون إلى جوارنا ، وكانوا يحترمون آراءانا- يجب أن نقوم بدعوتهم الآن للمشاركة . لنطلب منهم أن يشاركونا فى صراعنا الجديد للحفاظ على احترام الذات وحقوقنا المشروعة .

أنا لست شاعراً ، ولا أبالغ فى انفعالى . كما أننى لست نذيراً . فنحن فى ماليزيا قد مررنا بسنتين رهيبتين ونحن نحارب قراصنة شبحيين . وبالكاد استطعنا النجاة . ولا أرغب فى رؤية الأصدقاء يمرون بالتجربة نفسها .

إننى أحاول جاداً أن أقدم صورة حقيقية لما يمكن للعولمة أن تعنيه إذا تم قبول التفسيرات الحالية دون نقاش .



١٤- العَوْلَمَةُ وَعَالَمٌ بِلاَ حُدُودٍ *

«تبدو العولمة وعالم بلا حدود فكرة جذابة فى عصر المعلومات والتطورات المتلاحقة فى مجال المواصلات والاتصالات . الآن نحن نعيش فى قرية كونية . وسنصبح جميعًا مواطنين لكوكب الأرض . لكن الواضح أننا لن نصبح مواطنين متساوين» .

نحن الآن نمر بلحظة حاسمة فى التاريخ . نحن الآن على مشارف قرن وألفية جديدة . وإذا كان فيما يحدث فى عالم اليوم أية دلالة ، فإن القرن القادم يحمل تحديات جمة لنا نحن شعوب الدول النامية . ولذلك يتحتم علينا أن نحوز مجموعة من الأشياء ونختبر الاتجاهات والأنظمة التى تُفرض علينا فى عالم أحادى القطب .

وأول هذه الأشياء هو العالم أحادى القطب ذاته . لقد رحبنا بنهاية الحرب الباردة ، معتقدين أن السلام والحرية أصبحا من حقوقنا . لكننا لسوء الحظ وجدنا أن فقدان حق الانتقال إلى الجانب الآخر ، قد حرمنا من قدرتنا المحدودة على الدفاع عن مصالحنا .

فهزيمة الشيوعية والاشتراكية تعنى أنه لا يُسمح سوى بعقيدة سياسية - اقتصادية واحدة . فعندما حدث الصراع بين الشيوعية والرأسمالية ، غيرت الأخيرة من نفسها لتلقى قبولاً أكبر . واليوم تجد الرأسمالية حاجة محدودة للدخول فى منافسة من أجل أن يتم قبولها .

ونتيجة لذلك تعرت كل سوءات هذا النظام . وأصبح من اللازم قبول كل ما يفعل

---

* الكلمة التى ألقيت فى قمة مجموعة الـ ١٥ فى خليج مونتيجو فى جامايكا- ١٥ فبراير ١٩٩٩ .

باسم الرأسمالية ، تجنبا لأذى الاتهام بالهرطقة .

ولقد جربنا فى شرق آسيا الرأسمالية الجديدة فى شكل التدفق الحر لرؤوس الأموال عبر الحدود . ورحبنا برؤوس الأموال الأجنبية من أجل دعم نمونا . وما زلنا نفعل ذلك الآن ، لكننا أدركنا الدمار الذى لحق باقتصادنا عند سحب رؤوس الأموال بشكل مفاجئ . وبعد أن كنا اقتصادات معجزة ، أصبحنا الآن دولاً فقيرة بلا حول أو قوة .

ولم تعد النمور الآسيوية العظيمة كما كانت . لقد تقلصت وتدهورت أوضاعها لحد الأنين والتوسل ، ولم تعد سوى ظلال لما كانت عليه سابقًا . تعانى شعوبها من الجوع ، والصراعات العرقية ، والسلب والنهب . وتمت الإطاحة بحكومات تلك الدول ، واضعاف نظامها السياسى لدرجة أنه أصبح غير قادر على الحكم بكفاءة . وهكذا اضطرت إلى قبول التوجيهات الخارجية لقضاياها الداخلية .

لكن الاعتداء على هذه الدول فاق كل تصور .

ويغض النظر عما إذا كان إفقارها مخططًا له أم لا ، فلقد عرضها إلى خطر هائل بأن تفقد استقلالها . لقد قبلت المساعدة المشروطة من قبل مؤسسات مثل صندوق النقد الدولى ؛ بأن تبيح اقتصاداتها لاختراق لا قيود عليه بواسطة المشروعات الأجنبية . وهكذا قد لا تكون قادرة على حماية مصارفها ومشروعاتها الداخلية ، لتصبح عرضة لأن تطيح بها الكيانات الأجنبية العملاقة .

وكما لو أن الشركات الأجنبية ليست ضخمة بما يكفى ، لتدخل الآن فى عمليات اندماج فيما بينها . فالمصارف والمشروعات الصناعية فى البلاد المتقدمة تندمج مع بعضها البعض لتكون كيانات عملاقة للغاية ، كل واحدة منها أضخم من الدول النامية . وهكذا فعند السماح بدخول هذه الكيانات العملاقة ، فإن ما يشابهها محليًا سوف يختنق حتى الموت .

وإنني متأكد من أنه ليس ضمن تخطيطهم أن يتدخلوا فى السياسات المحلية ، لكننا نعرف أنه فى جمهوريات الموز كان لأصحاب مزارع الموز سلطة تفوق سلطة رؤساء تلك البلاد . وربما الإغراء بالتدخل فى السياسات المحلية أكبر بكثير من قدرة هذه الكيانات العملاقة على المقاومة .

وهكذا تبدو العولمة وعالم بلا حدود فكرة جذابة فى عصر المعلومات والتطورات المتلاحقة فى مجال المواصلات والاتصالات والآن نحن نعيش فى قرية كونية ، وسنصبح جميعًا مواطنين لكوكب الأرض . لكن الواضح أننا لن نصبح مواطنين متساوين .

فبينما تم تفسير «اللاحدود» بأنه حق رأس المال فى الانتقال إلى أى مكان دون شرط أو قيد ، ليس باستطاعة الفقراء أن يعبروا الحدود إلى الدول الثرية بالحرية نفسها . وبالنسبة لهم سيستمر وجود أسوار الأسلاك الشائكة وحرس الحدود .

حتى عندما بدأ الحماس للعولمة ، لم يتوقف الأقوياء عن زيادة قوتهم وفقًا للمفاهيم التقاليدية : زيادة القوة العسكرية . وبداية كان هناك ظن بأن هزيمة الشيوعيين ستضع نهاية لسباق التسلح . لكن السعى للحصول على أسلحة ذات قدرات تدميرية أكبر لم يتوقف . وتم انفاق مبالغ ضخمة على أبحاث تطوير الأسلحة المدمرة وتدريب الجيوش على استخدامها .

ولاستعادة الأموال التى تم انفاقها ، يتم إغراء البلاد الفقيرة لكى تشترى أسلحة أكثر تطورا وكفاءة . ولا تقتصر النتيجة على السباق المحموم بين الجيوش الصغرى فى ظل أجواء متوترة ، بل يتم تبديد ما لدى هذه البلاد من موارد محدودة . ويتناقص حجم الإنفاق لصالح المجتمع ورفاهيته .

وبينما يتسبب السلوك غير القويم فى البلاد الضعيفة إلى اجتذاب الصواريخ والقنابل ، تمر الانتهاكات الهائلة لحقوق الإنسان فى أماكن مثل «البوسنة والهرسك»

و«كوسوفو» دون عقوبة .

ولا تكتفى القوة بما تسببه من فساد ، بل تفرض ألا تواجه أية تحديات . وإذا تجرأ أى شخص على توجيه النقد إلى من يمتلكون القوة ، فمن الممكن أن تكون النتيجة مؤلمة للغاية . ولن يتورع الأقوياء عن استخدام أية أسلحة بحوزتهم ضد من ينتقدهم .

ومن ضمن هذه الأسلحة وسائل الإعلام . فإذا قام أى شخص بتوجيه النقد للأقوياء ، ستقوم وسائل الاعلام بتحويله إلى شيطان بالإضافة إلى التسبب فى حرمانه من المصداقية . وبهذه الطريقة يظل من يسيئون استعمال القوة مستمرين فى انتهاكاتهم .

نحن مجموعة من ستة عشر دولة ، موزعة على ثلاث قارات . نحن ضعفاء وفقراء ونرتبط معًا فقط بمعتقدات واهية بأن بيننا أشياء مشتركة ومشكلات مشتركة ، بما يجعلنا فى حاجة إلى الاتحاد لتدعيم ما لدينا من قوة محدودة ، ويجعلنا قادرين على استخدامها لنتمكن من النجاة . ويتحتم على أن أقول إننا لم نحقق أية نجاحات فى كل المجالات السابقة .

وعلى الجانب الآخر ، يتحد الأثرياء والأقوياء ، مكونين تحالفات سياسية – اقتصادية قوية ومتماسكة ، يجتمعون ويخططون وينفذون استراتيجيات ؛ تطبق على العالم كله . وبوضوح – إذا كنا نريد أن نحمى مستقبلنا ، فيجب أن نكون واعين بالقوى المحيطة بنا ، وأن نقوم بمزيد من المشاورات فيما بيننا ، وأن يكون لنا موقف موحد تجاه معظم القضايا .

أعرف أننى قدمت صورة بالغة القتامة للمستقبل ، للقرن الجديد ، وللألفية الجديدة .

وقد أكون متشائمًا أكثر من اللازم . وقد أكون مبالغًا . وكما كنت مخطئًا فى السابق ، ربما أكون قد أخطأت التقدير مجددًا .

لكننى كنت على صواب فى مرات عديدة سابقة ، وهكذا من المحتمل أن أكون على صواب هذه المرة ، وإذا لم يكن ذلك بشكل تام فقد يكون جزئيًا . وحتى إذا كنت على

صواب بشكل جزئى ، فلن يكون ذلك من صالحنا فى العالم النامى . فربما نجد أن استقلالنا المكتسب قد تلاشى .

لقد احتاج الماليزيون إلى أربعة قرون للحصول على استقلالهم . ولم يمض على استقلالنا سوى واحد وأربعين عامًا وبالتأكيد لن نقبل أن نفقد استقلالنا . فكما ناضلنا بقوة للحصول على استقلالنا ، سنناضل بمزيد من القوة للحفاظ عليه .

ولا يقتصر الأمر على رؤيتنا للعلامات ، بل نحن نمر حقيقة - بتجربة مؤلمة تمثل ذلك العالم الذى سيحمله المستقبل لنا . حتى الآن نستطيع الحفاظ على حريتنا ، لكننا لسنا متأكدين من قدرتنا على مواصلة النضال لمواجهة تحديات المستقبل .

وللمفارقة - فإن الكارثة الأسوأ التى حلت بنا -نحن الذين كنا دائمًا- مناهضين للشيوعية ، هى هزيمة الشيوعية . فلقد تسبب انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب فى حرماننا من الميزة الوحيدة التى كانت لدينا ، وهى حق اختيار الانتقال للجانب الآخر . فالآن لا نستطيع الانتقال إلى أى جانب .

وبوصفى عضوًا فى «مجموعة الخمسة عشر» أشعر بحاجة إلى إطلاق التحذيرات . وأعرف أننى سأتعرض للسخرية ، لكن ذلك أقل ثمن يمكن دفعه . فقد لا يشهد العالم صدامًا بين الحضارات ، لكن التفاوتات بين الضعفاء والأقوياء تبدو كما لو كانت ستستمر حتى تصبح أمرًا واقعًا وحقًا مكتسبًا .

لا أطلب أن يصدقنى أحد . لكننى أقدر الفرصة التى أتيحت أمامكم أنتم قادة البلاد النامية ذات الدخل المتوسط .

فعندما قمت بإدانة تجار العملة خلال ذروة هجومهم على البلاد فى شرق آسيا ، تم عقابى بتخفيض «الرينجت» العملة النقدية لبلادى أكثر وأكثر . وطلب منى أن أتوقف . ولم أتوقف أو أتراجع ، وتسبب موقفى هذا فى المعاناة الماليزية : العملة النقدية والبورصة

وصورة ماليزيا . وربما يتسبب ما أقوله اليوم فى إجراءات عقابية أخرى . إنها مخاطرة يجب علينا أن نتحملها . لكننى يجب أن أقول ما يتحتم على قوله . وآمل أن ينتج عن هذه القمة فهمًا أكبر للمشكلات التى تنتظرنا ، وأن تؤدى إلى مزيد من التعاون بيننا .

١٥- إستعادة الثقة والنمو وتناول أفضل للعولمة*

«تستطيع العولمة أن تجعل العالم أفضل ، إذا لم نصبح مهووسين بها . فليس كل ما يُفعل باسم العولمة سيؤدى إلى نتائج طيبة . يجب أن نتحسب دائمًا للآثار العكسية ، ونتأهب لتنفيذ إجراءات إصلاحية أو حتى لتغيير بعض توجهات العولمة لضمان أن هذه الآثار العكسية لن تصيبنا» .

ونحن على مشارف ألفية جديدة ، من البديهى أن نكون قد ابتكرنا وبدأنا تطبيق نظام اقتصادى ومالى أفضل (يُشار إليه الآن بالبنية) للعالم . بعض ذلك سيكون نتيجة للتقدم التكنولوچى ، لكن البعض الآخر سيعكس الحاجة الماسة والطارئة لأفكار وقيم تجارية واجتماعية جديدة . وسوف أستغل سماحتكم لاغتنام الفرصة المتاحة أمامى لمناقشة البنية الحالية «أو القليل المتاح منها» كما تتجلى فى التدفق الفوضوى غير المنضبط لرؤوس الأموال إلى النظام الاقتصادى الدولى . وأثناء قيامنا بذلك لا يجب أن نتقيد بمعتقداتنا المتعصبة والتى تعمل كموانع ذهنية تحول دون تعرفنا على الحقائق الموجودة :

فما هى هذه الحقائق؟

بداية -وقبل يوليو ١٩٩٧ ، وقبل أن تتعرض عملة تايلاند «البات» إلى الهجوم وتنخفض قيمتها ، كانت كل بلاد جنوب شرق آسيا تنعم بالرخاء . ونتيجة لذلك الرخاء وصفت هذه البلاد بـ«النمور والتنينات الاقتصادية» . ولم يكن ذلك الرخاء مقصوراً على

* كلمة ألقيت فى القمة الاقتصادية لدول مجموعة «الأبيك»- كوالالمبور : ماليزيا ، فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٨ .

قلة مميزة ، رغم وجود هذه القلة المميزة ، بل كان موزعًا بشكل جيد . ونجحت هذه البلاد فى خفض الفقر إلى أقل من ٢٠٪ من تعداد سكانها . ولقد نجحت «ماليزيا» فى خفض هذه النسبة إلى ما دون الـ٧٪ . وارتفع دخل الأفراد من مستوى الدول الأقل تقدمًا إلى مستوى مجموعة الدول متوسطة الدخل . ومُقارنة بالبلاد النامية ، فإن بنيتها التحتية تتفوق كثيرًا على الموجودة فى تلك البلاد . وكذلك فإن معدلات البطالة أصبحت مُنخفضة للغاية لدرجة تسمح لعمال المناطق الأخرى بالتدفق للاستفادة من ذلك الرخاء .

ورغم أن حكومات هذه البلاد ليست الأفضل فى العالم ، ورغم حالات الوساطة والمحاباة العائلية الواضحة . إلخ ، فلابد من أن تكون هذه الحكومات قد قامت بشىء ما صحيح لتحقيق الرخاء لبلادها . هذه البلاد تنعم بالاستقرار إلى حد كبير ، كما أنها لا تشهد سوى الحد الأدنى من القلاقل الاجتماعية والاقتصادية .

هكذا كان الوضع فى دول شرق آسيا . لكن بمجىء شهر يوليو ١٩٩٧ تهاوت اقتصادات التنين فى شرق آسيا ؛ الواحدة تلو الأخرى . فماذا حدث؟ الحكومات لم تتغير . ولم تقم هذه الحكومات بأية تغييرات سياسية أو تنظيمية . والناس كما هُم مسالمون ، ويعملون بجدية كعهدهم دائمًا . ولم تكن هناك ثورات أو حروب أهلية أو حتى مُظاهرات فى الشوارع .

ورغم أن كل شىء كان على حاله ، تعرضت كل هذه الدول إلى كارثة اقتصادية . وانهارت مصارفها ومشروعاتها التجارية . وفقد ملايين الموظفين وظائفهم . ولم يَعُدْ هناك من الطعام والدواء واللبن ما يكفى حتى الأطفال .

وانتشرت الاضطرابات بين الناس ، واستشرى السلب والنهب والقتل والاغتصاب . وتمت الإطاحة بالحكومات .

وكان التدهور السريع للعُملات النقدية فى تلك البلاد هو السبب فى تلك التقلبات

والانقلابات . وبالتوازى مع ذلك حدث انهيار البورصة .

ومنذ تمّ منع تثبيت أسعار صرف العملات وفقًا لاتفاقية «بريتون وودز» ، لم تشهد أسعار صرف العملات أى استقرار على الإطلاق . وكان على رجال الأعمال اللجوء إلى العمليات السرية لتجنب التغيرات فى أسعار الصرف وليستمر عملهم دون صعوبات جمّة . لكن عندما أصبحت التغيرات فى أسعار الصرف عنيفة وسريعة وغير متوقعة تأثر النشاط التجارى . وفى حالة واحدة حدث انخفاض فى قيمة العملة النقدية بنسبة ٦٠٠٪ ، ويعنى ذلك الحاجة إلى ستة أضعاف كمية العملات المحلية لتسديد نفقات استيراد المواد التى تحتاجها .

وبالتأكيد كان لانخفاض أسعار العملات النقدية آثار مُختلفة على الفئات المختلفة من الشعب . فبالنسبة لمصدرى زيت النخيل الماليزى ، زادت الأرباح لأن سعر البيع كان يتحدد بالدولار الأمريكى . أما بالنسبة للمستوردين ، فلقد ارتفعت تكاليف الاستيراد مما أدى إلى ارتفاع أسعار البضائع المستوردة فى الداخل . وبالنسبة لمن يستوردون بعض المكونات للإضافة إليها ثم إعادة تصديرها من جديد ، فلقد اختلطت الفوائد بالأضرار .

وفى سهولة توالى إفلاس المشروعات والمصارف ، لأن القروض وتسديدها أصابها تضخم هائل . وحقيقة -أغلقت مصارف ومشروعات كثيرة ، مما أدى إلى البطالة . وارتفعت تكاليف المعيشة ، مما أدى إلى المطالبة بمرتبات أعلى . وفى النهاية بدأت الإضرابات وأعمال الشغب عند فشل الحكومة فى تخفيف الأزمة .

لكن الحكومة كذلك واجهت انكماشًا فى دخلها بسبب انخفاض حصيلة الضرائب . وهكذا أصبحت النتيجة النهائية فقر وضعف الدولة والشعب .

وتمّ التكهن بأن الاقتصاد يُمكن أن ينتعش عند تنفيذ بعض الإصلاحات المالية ، وإذا كانت الحكومات أقل فسادًا . . إلخ . لكن الدول التى حاولت تطبيق ذلك ، وجدت أن

الإصلاحات لم تدفع الأمور إلى الأفضل . الواقع أن الكارثة الاقتصادية تفاقمت رغم الإصلاحات والقروض من صندوق النقد الدولى . وكانت هناك محاولات لرسم صورة سعيدة لانتعاش الاقتصادات تحت وصاية هذا صندوق ، لكن الحقائق كذبت ذلك . فما زال الناس فى هذه البلاد يعانون من البطالة ونقص الغذاء وغيره من السلع . ولم تستعد عملات تلك البلاد قوتها السابقة .

وفى جميع الأحوال ، حتى لو حدث الانتعاش فليس هناك ضمان بأن هذه الدول لن تتعرض لهجوم جديد من تجار العملة والمضاربين فى البورصة . ولقد تعرضت دول أمريكا اللاتينية لهجمات متكررة أدت إلى نتائج مدمرة رغم ما قامت به هذه الدول من إصلاحات اقتصادية . والحقيقة أن تجار العملة لا يقومون بالهجوم لأن الحكومات أو الأنظمة سيئة ، ولكن لأنهم يرون فى الهجوم فرصة سانحة لتحقيق مكاسب لأنفسهم . ولا تقدم لهم دولة فقيرة مثل هذه الفرصة ، بل الدولة ذات الدخل المتوسط بما لديها من أموال تكفى لتحقيق مكاسب ، ولكن دون أن تكون لديها من القوة ما يكفى لاتخاذ إجراءات مضادة .

وليست الادعاءات بفساد الحكومات ، إلى غير ذلك ، سوى أعذار . فبالنسبة لتجار العملة ، فإن الأرباح فقط هى التى تؤثر على قراراتهم بالهجوم على العملة النقدية لبلد ما . وليس من كلمة تعبر عن ذلك سوى : الجشع .

ويقال إن تجارة العملة تساوى عشرين مَرّة القيمة الإجمالية للتجارة العالمية . ونعرف جميعًا أن التجارة العالمية ذات فائدة اقتصادية لكل دولة . فبواسطتها تخلق الوظائف وتنتعش الصناعات والنقل البرى والبحرى وجميع أنواع الأنشطة التجارية . ولا يوجد شخص واحد فى العالم لا يحقق مكسبًا من التجارة العالمية . ومن المنطقى توقع أنه إذا زادت التجارة العالمية بما يعادل ٢٠ مرة ، سوف يؤدى ذلك إلى إثراء العالم كله وكل شخص على سطح الأرض .

لكن ما نتيجة الحجم الضخم لتجارة العملة والذى يعادل ٢٠ مرة حجم التجارة

العالمية ، فعدد الأشخاص الذين يستفيدون من التمويل السرى والبنوك ؛ محدود للغاية -لا يتجاوز بضعة آلاف من إجمالى ستة بلايين نسمة هم سكان الأرض . وهؤلاء الأشخاص أثرياء ويستطيعون أن يعيشوا فى رغد دون أرباح تجارة العملة . وعلى النقيض ، يفقد عشرات الملايين من العمال وظائفهم ويتعرضون للجوع بسبب تجارةالعملة ، وذلك بالإضافة إلى خسارة الدول النامية لثرواتها والتى تقدر بمئات البلايين .

وقبل عقود عديدة لم يكن لتجارة العملة من وجود ، ولم يكن الاقتصاد العالمى بمثل ذلك السوء . وحقيقة كانت الاقتصادات العالمية تنعم بالرخاء . وهكذا يتضح أنه لو لم تكن هناك تجارة فى العملة النقدية ، ما تهاوى الاقتصاد العالمى . ولم يكن ليعانى أحد .

نحتاج تغيير النقود لصالح التجارة . نحتاج تحديد عدد وحدات عملة ما ، تساوى العدد المقابل لعملة أخرى ، ويعرف ذلك بأسعار صرف العملات . لكننا لا نحتاج أن نترك لتجار العملة مهمة تحديد أسعار الصرف . وهناك إجراءات كثيرة من الممكن القيام بها ، وكذلك باستطاعة الحكومات الموافقة على أسعار صرف معقولة . وقد يكون ذلك صعبًا ، لكنه ليس مستحيلاً .

وهناك آليات عديدة لتحديد أسعار الصرف من الممكن أن تبتكرها العقول النابهة لرجال الاقتصاد والمال .

ولا تستطيع حكومات الدول القوية أن تتخلى بسهولة عن قواعدها المتعلقة بآلية تحديد أسعار الصرف . فهذه الحكومات مدينة لشعوبها وبلادها عند قبولها مسئولية تحديد أسعار الصرف .

وما يقدمونه من أعذار لعدم إمكانية أن تتسم تجارة العملة بالشفافية ليست سوى أعذار سخيفة . فبينما يدين تجار العملة الحكومات لنقص الشفافية ، نجد أن من يقدمون أنفسهم كمنظمين للحكومات هم أنفسهم لا يتمتعون بالشفافية . فرغم أنهم يتعاملون فى

بلايين وتريليونات الدولارات ، لا نعرف من يكونون ولا كيف يتاجرون ولا أين يتاجرون ولا ومن يشاركهم الاستثمار . فقط عندما يتعرضون للفشل (كما حدث عند انهيار صندوق إدارة رأس المال طويل الأجل) نعلم بأمرهم وأمر تجارتهم الضخمة .

ومن الصادم أن نعلم أنه برأس مال قدره أربعة ملايين دولار ، يستطيع الصندوق تقديم قرض يصل إلى تريليون دولار ، وهو ما يعادل ٢٥٠ مرة حجم رأس المال . ومن المفترض أن تقوم المصارف بمراجعة متأنية لما يقدم لها . فهل ذلك ما تعنيه المراجعة المصرفية المتأنية؟ أليس من المفترض أن تشرف الحكومات على المصارف أم تراها تخلت عن ذلك الدور أيضًا؟

وعندما لم يحدث شيء لإيقاف السفه المصرفى ، سارعت الحكومات الثرية إلى تفعيل دور صناديق التمويل السرية ، مستخدمة فى ذلك الودائع المصرفية للناس العاديين . وهكذا تم تنشيط المستثمرين الأثرياء المساهمين فى تلك الصناديق ، وذلك بالأموال التى تخص الفقراء . ورغم ذلك قامت هذه الحكومات بإدانة أية محاولة لدعم الشركات العامة باستخدام الموارد المالية العامة . ويبدو ذلك التضارب وتلك المعايير المزدوجة فاضحة ومبتذلة .

ويعد الاقتصاد الماليزى شيئًا ضئيلاً مقارنة بالاقتصاد العالمى . وإذا لم يكن لماليزيا من وجود ؛ فلن ينهار الاقتصاد العالمى . فنحن لا نستطيع القيام بأى شيء يؤثر فى الاقتصاد العالمى بالسلب أو الإيجاب . نحن شيء لا أهمية له . لذلك فإن الضجة التى أثيرت حول القرار الماليزى بايقاف التجارة فى الـ«رينجت» ، تبدو مفتعلة تمامًا .

نحن لم نؤذ أحدًا ، ما عدا تجار العملة . وحتى هؤلاء لم يلحق بهم سوى قدر ضئيل من الأذى . لأن الـ«رينجت» لا يمثل سوى جزء ضئيل من حجم تجارة العملة الذى يصل إلى تريليون دولار . وهكذا لم يتأثر سواهم بقرار الحكومة باعتبار أن الـ«رينجت» الموجود خارج البلاد لن يعتبر عملة قانونية ؛ إلا هؤلاء الذين قاموا بالتحويل بعد شهر من إعلان هذه

السياسة الجديدة . وباستطاعة حائزى الـ«رينجت» خارج البلاد ؛ أن يحافظوا على ما بحوزتهم عند دخول البلاد بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الفوائد المصرفية أو الأرباح الاستثمارية .

وباستثناء ما سبق ، لم تتأثر كل الأنشطة التجارية بالقرار الذى اتخذته الحكومة الماليزية .

وحيث إن كل الورادات والصادرات يجب دفع تكاليفها بالعملات الأجنبية ، وليس فى ذلك جديد ، يقوم كل الأجانب بتحويل الـ«رينجت» إلى عملاتهم عندما يحصلون مستحقاتهم . والآن لا يحتاج هؤلاء الأجانب أن يقوموا بالتحويل ، لأن المستورد المحلى سيقوم بعملية تحويل الـ«رينجت» محليًا لدفع تكاليف الاستيراد . أما المصدرون الماليزيون فسوف يدفع لهم بالعملة الأجنبية ، والتى يستطيعون تحويلها إلى الـ«رينجت» داخل البلد . ولم تتسبب هذه الترتيبات فى أية مشكلة . وفى الحقيقة شهدت التجارة الماليزية نشاطًا غير مسبوق . فخلال شهرين مما يطلق عليه «السيطرة على رأس المال» بلغ الفائض التجارى الماليزى أكثر من ستة ملايين «رينجت» .

ولا يستخدم الـ«رينجت» إلا داخل البلاد . وتم تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار بما يعادل «٣,٨٠» رينجت لكل دولار أمريكى . ويتم استخدام أسعار صرف بين الدولار الأمريكى وغيره من العملات فى تحديد سعر صرف الـ«رينجت» مقابل هذه العملات . وحيث أن أسعار الصرف هذه تتغير ، فإن سعر صرف الـ«رينجت» مع هذه العملات يتحرك .

ولكن لأن حوالى (٧٠٪) من التجارة الماليزية تتم بالدولار الأمريكى ، فإن تغير أسعار صرف الدولار مقابل العملات الأخرى لا يؤثر على التجارة الماليزية كثيرًا .

عندما يضعف الدولار الأمريكى أمام العملات الأخرى ، يعانى الـ«رينجت» الضعف

كذلك . ونحن الآن أضعف بنسبة ٧٪ مقارنة بجيراننا . وببساطة يجعلنا ذلك أكثر قدرة على المنافسة . فنحن لا نحتاج تغيير سعر الصرف إلا إذا كان هناك فارق كبير -بالزيادة أو النقص- مقارنة بمنافسينا . كذلك يستطيع منافسونا أن يضعفوا عملاتهم النقدية أو يدعموها وفقًا لاحتياجاتهم التنافسية .

أما الدعامة الأخرى للتحكم فى رأس المال ، فتتعلق بدخول وخروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل فى البورصة . وهكذا فعندما طالبنا ببقاء رأس المال المستثمر لعام واحد ، كنا نأمل أن نمنع البيع السريع . ولن يعجب ذلك المضاربون ، وأكرر مجددًا أن سوق السندات والأوراق المالية الماليزية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة مقارنة بحجم عملياتهم العالمية . ولذلك فلن يؤثر على عملياتهم المربحة كثيرًا .

وإننى أؤكد على ضآلة السوق الماليزية لأن عديدًا من العقول الاقتصادية والمالية العظيمة تبدو كما لو كانت تعتقد أننا قمنا بشىء يمكن أن يدمر عملية تحرر وعولمة النظام المالى العالمى . وبصدق لا نستطيع ذلك لأننا صغار جدًا .

فلماذا لا نخلى بين ماليزيا وشؤونها الخاصة . وإذا كنا مخطئين فلابد من أننا سندفع الثمن . وإذا كنا على حق فسنستفيد . لكن سيتعلم المجتمع العالمى شيئًا ما ويستفيد منه .

ونعود إلى الدافع وراء قيام ماليزيا بإبعاد الـ«رينجت» عن متناول تجارة العملة ، وهو أننا مازلنا نعتقد أن تجار العملة أقوياء للغاية وغير مسئولين تمامًا . فلا يهمهم خلال سعيهم لتحقيق الأرباح أن يتسببوا فى إفلاس الدول والمناطق وإفقار ملايين العمال وتدمير اقتصادات بأكملها . لقد سبق وطالبنا العالم الإشراف والسيطرة على تجار العملة ، لكننا تعرضنا إلى السخرية لأننا لا نفهم النظام المالى العالمى ، ولأننا رافضون ، ولمظاهر الإسراف والبذخ ، ولبنائنا أعلى بناية فى العالم . . . إلخ .

والآن بدأ العالم يدرك أن أنشطة تجارة العملة من الممكن أن تؤثر على الجميع . وبدأت

الدعوة إلى القيام ببعض الدراسات . ووفقًا للخبرة الماضية نعرف أنهم سيستغرقون وقتًا طويلاً . وعندما يصلون لقرار فسوف يكون لصالحهم فى الغالب . ولا يحق للدول النامية أن تأمل فى نظام يستطيع أن يحميها ، خاصة وأنها لن تشارك فى تشكيل ذلك النظام . وفى آخر اجتماعات «السبعة الكبار G7» ، قرروا تصحيح التوازن فى تجارتهم مع اليابان ، وقاموا بإعادة تقييم الـ«ين» ، مما رفع فجأة ديون العالم الثالث بمقدار مرتين ونصف المرة . وبالفعل يتحدث «السبعة الكبار» بشأن استخدام صندوق النقد الدولى لإجبار الدول النامية على قبول خطط الصندوق : وهى فى الحقيقة خطط الدول المتقدمة .

ولا تستطيع «ماليزيا» انتظار هذه العملية ، وذلك لما تتسم به تحركات القوى العظمى من بطء وسفه . إنهم لا يفعلون أى شىء إلا إذا رأوا بعيونهم كارثة الانهيار تحيق بهم ، ولقد رأوا ذلك عندما انهار مشروع «إدارة رأس المال طويل الأجل» وفى ذلك الوقت قرروا أنه يجب فرض الحصار على ماليزيا .

وبدأت المناقشات معنا لتغيير قرارنا وقال البعض إنه قرار خاطئ ، وقال آخرون إننا قد حققنا بالفعل هدفنا ويجب أن نتراجع الآن . لكننا مازلنا نرى أن هناك بعض الفوضى فى سوق المال الدولى . وإذا تراجعنا فلن يكون هناك ما يضمن عدم تعرضنا للهجوم من جديد . ومجددًا أود أن أؤكد أننا لا نتسبب فى إيذاء أحد . لذا اتركونا لوسائلنا ، فسوف نستفيد منها حتى لو فشلنا وسوف يظل نظامنا للسيطرة على العملة النقدية قائمًا ، مادام العالم يرفض أن يُخْضِعَ سوق المال للنظام .

هناك كثير من التناقضات بين ما يزعم العالم أنه يؤمن به ، وما يفعله . فدائمًا ما يخبروننا أن نلتزم بالقانون . والآن يؤمن العالم بالقوانين : القواعد والضوابط التى تحكم سلوك كل فرد ورغم ذلك يخبروننا أننا يجب أن نرفع أيدينا عن المال والتجارة ونتركهما لقوى السوق ، فأيهما نتبع؟ لقد استخدم «بيل جيتس» قوته المالية الهائلة لبناء مشروعه . وهو بحق مثال لرجل السوق الحرة . لكن حكومة الولايات المتحدة رأت أنه غير عادل مع

منافسيه ونحن لا نرى فرقًا بين «بيل جيتس» وتجار العملة ، فلماذا تتم معاقبة شركة «مايكروسوفت» على استخدام قوى السوق لصالحها ، ولا يعاقب تجار العملة؟

فى مجال تجارة العملة تعد صناديق التمويل السرية مرادفًا لـ «بيل جيتس» فى سوق المال الدولى . فهؤلاء ينافسون البنوك المركزية الصغيرة فى الدول النامية . وليس لهذه البنوك المركزية أية فرصة على الإطلاق خاصة فى مواجهة القوى المالية للصناديق والمصارف التى تقرضها أموالاً . وإذا كان قيام «بيل جيتس» باحتكار السوق يعد ظلمًا غير مناسب وغير شرعى ، فلماذا لا تعتبر أنشطة الصناديق ظالمة كذلك؟ وإذا كان من الواجب حماية منافسى «بيل جيتس» ، أليس ضحايا صناديق التمويل السرى أولى بهذه الحماية؟

لقد تحدثت كثيراً عن تجارة العملة . وبالطبع لستم تجار عملة . والحقيقة أنكم - لم تتأثروا كثيراً بتجارة العملة . لكن يجب أن تعلموا أنه لن تتحقق الرفاهية لأحد إذا لم يتم وضع حد للنشاط الذى يتسبب فى إلحاق الفقر والضعف بربع العالم .

وتؤمن «ماليزيا» بحق الجيران فى الرفاهية ، قريبين كانوا أم بعيدين . وليست مشاعر الشفقة هى التى تحركنا ، لكنه ما نحب أن نصفه بالمصلحة الشخصية المستنيرة . فعندما تحقق الرخاء لماليزيا بفضل الاستثمارات اليابانية ، أصبحت سوقًا جيدة للمنتجات اليابانية . وهكذا حصل اليابانيون على فائدة مضاعفة من استثماراتهم فى بلدنا .

وعلى الجانب الآخر - إذا تسببت فى إفقار دولة ما ، فسوف تفقد سوقًا . وبهذه الطريقة سيلحق بك بعض الفقر . ولقد كان شرق آسيا سوقًا ضخمة للمنتجات الأوروبية والأمريكية . والآن فقد جزءًا كبيراً من هذه القدرة الشرائية . وسينعكس ذلك على حجم التعاملات التجارية فى البلاد الثرية . وربما لا يكون قد لحق بهم الفقر والضعف مثلنا ، لكنهم لن ينعموا بنفس الرفاهية التى اعتادوا عليها .

اليوم نرى أن العالم بأكمله قد تأثر سلبيًا بتجارة العملة ، وأن محاولة دعم الاقتصاد

العالمى للنهوض من جديد ، محاولة صعبة للغاية ، وستستغرق وقتًا طويلا .

فالعالم الفقير لا يصلح لمجتمع المشروعات والتجارة . ولن تكون منطقة الـ «أبيك» التى طالها فقر شديد ، نافعة لاقتصادات منطقة آسيا والپاسيفيك أو لبقية العالم .

ونحن نندفع بحماس فى الداخل لتحقيق العولمة ، وذلك لأننا لا نستطيع أن ننعزل عن بعضنا البعض أكثر من ذلك . ولا يوجد شىء نافع بطبيعته ولا يمكن استغلاله لتحقيق الضرر . وعلى سبيل المثال : الديمقراطية نافعة ، لكن تبدو بعض الدول الديمقراطية غير قادرة إطلاقًا على أن تكون لها حكومة قابلة للتجدد والتطور .

وكل الأديان الكبرى فى العالم نافعة ، لكن أتباعها يتحاربون ويتقاتلون رغم أن الأديان تحثهم على أن يكونوا إخوة . وكذلك العولمة نافعة ، لكن من الممكن إساءة استغلالها بشكل لا يحقق الرفاهية للعالم كله ، بل يتسبب فى فقر عالمى وتفاوتات شديدة بين الأثرياء والفقراء ، بالإضافة إلى اضطرابات أهلية ودولية وتمردات وثورات وكل أشكال الأزمات .

وتستطيع العولمة أن تجعل العالم أفضل ، إذا لم نصبح مهووسين بها . فليس كل ما يتم باسم العولمة يمكن أن يؤدى إلى نتائج طيبة . يجب أن نتحسب دائمًا للآثار العكسية ، ونتأهب لتنفيذ إجراءات إصلاحية أو حتى لتغيير بعض توجهات العولمة لضمان أن هذه الآثار العكسية لن تصيبنا .

وقد تكون المضاربة المالية والتدفق السريع لرؤوس الأموال الاستثمارية إلى داخل وخارج البلاد ، متسقة مع العولمة . لكننا رأينا قدر الأذى الذى يمكن أن تلحقه باقتصادات الدول النامية . وعندما نرى هذه الأشياء يجب أن نتأهب لاتخاذ إجراءات تصحيحية لتغيير مسار هذه العملية . ليس النظام هو ما يجب أن نتشيع له ، بل إن النتائج هى كل ما يهمنا . فإذا كانت النتائج جيدة ، فسينعكس ذلك على العولمة كأحد تجلياتها المميزة . أما إذا كانت النتائج سيئة - وهى كذلك فى حالة تجارة العملة - عندئذ يجب علينا أن نعيد اختبار النظام

ونتأهب لنبذ ذلك العنصر السيء منه .

يجب أن نتعامل بحذر مع العولمة . وبداية فإن دول الـ «أبيك» ليست على نفس القدر من التقدم . وأية منافسة بينها لن تكون عادلة حتى ولو كان المضمار ممهداً . ويجب إعطاء تسهيلات للضعفاء لتحقيق بعض التوازن والتعويض .

فعندما يستشعر اقتصاد ما أنه لن يقع تحت سيطرة القوة الهائلة للمنافس ، وعندما تكون التسهيلات المقدمة لاقتصاد ما واضحة وتحقق التعويض والتوازن ، عندئذ ستسرى الثقة ويصبح التجديد ممكنًا .

لا يجب أن نرفض العولمة . فهى قادمة لا محالة . ويجب أن تأتى لهذا العالم الآخذ فى الانكماش . لكن الضخم والقوى يصبح قادراً على تحقيق مزيد من التضخم ، ويتوازى مع ذلك أن الصغير والضعيف يعوزه الوقت وحرية العمل والاختيار ليتأهب ويقوم ببعض التعديلات .

ليس الهدم البنّاء هو الوسيلة . فنحن نستطيع البناء على ما لدينا بدلاً من بدء التدمير وانتظار أن تنهض العنقاء من رمادها . وقد لا تنهض مطلقًا أو قد تأخذ وقتًا أطول من اللازم .

إن الـ «أبيك» قطاع من المجتمع العالمى وتستطيع أن تقدم نموذجًا لإعادة بناء القرية الكونية . ونحن مقبلون على فترات عصيبة ونحتاج إلى دروس التجربة . وباستطاعة أعضاء الـ«أبيك» من شرق آسيا أن يقدموا تلك التجربة ، ونستطيع جميعًا أن نبتكر التركيبة الصحيحة لاستعادة الثقة والنمو والتعامل بطريقة أفضل مع العولمة .

١٦- العولمة عودة النزعة الاستعمارية *

«بعد خمسين عامًا من التحرر ، وبسبب المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية ، بدأ الجور على حريتنا وبدأت النزعة الاستعمارية تعود من جديد . وتأكيدًا - لن تتخذ هذه النزعة نفس الأشكال القديمة لكنها استعمار فى جميع الأحوال» .

نظرًا للأهمية التى توليها حركة عدم الانحياز لقضية «الفصل العنصرى» ، والدور الذى تقوم به الحركة للتخلص من ذلك الفصل ، يعد هذا الاجتماع فى «ديربان» ذا أهمية خاصة بالنسبة لحركة عدم الانحياز . فلقد أعيد تكوين حركة عدم الانحياز عندما تم تحرير «جنوب أفريقيا» من نظام الفصل العنصرى البغيض ، ودان الحكم للأغلبية . ولذلك فمن المناسب تمامًا أن يصبح الرئيس «نيلسون مانديلا» -وهو النموذج الحى للصراع الملحمى من أجل وضع نهاية لنظام الفصل العنصرى - زعيمًا لحركة عدم الانحياز . ولقد كانت «جنوب أفريقيا» لفترة طويلة فى بؤرة اهتمام وجهود حركة عدم الانحياز لدعم القواعد الرئيسية : «الحرية والعدل والمساواة» ويسهم هذا الارتباط الطويل ، بالإضافة إلى دور جنوب أفريقيا النشيط فى الحركة ، فى دعم ثقتنا فى كفاءة جنوب إفريقيا وقدرتها على قيادة حركة عدم الانحياز إلى الألفية الجديدة .

عندما تم تأسيس الحركة فى عام ١٩٦١ ، كان العالم مقسمًا إلى كتلتين ، معسكر

---

* كلمة التى ألقيت فى المؤتمر الثانى عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز فى ديربان- جنوب أفريقيا ، فى ٢ سبتمبر ١٩٩٨ .

شرقى وآخر غربى ، إلى شيوعيين وغير شيوعيين . كان عالمًا غير مستقر ، بسبب إصرار القوى النووية على تكديس أسلحة الدمار الشامل ، القادرة على تدمير العالم كله كان عالمًا على حافة الحرب دائمًا . وعشنا نحن شعوب العالم الثالث فى حالة دائمة من الخوف والرعب .

ولذلك شعرنا بحاجة إلى التضامن معًا كى نحمى استقلالنا الذى حصلنا عليه حديثًا ، ونحمى كذلك آمالنا وطموحاتنا . لم نكن نرغب فى التحالف مع إحدى الكتلتين ، بل كنا نرغب فى الحفاظ على الحق فى الاختيار ، وعلى حكوماتنا وأنظمتها ، وحقوقنا كدول مستقلة . وفى ذلك الشأن شعرنا أننا نستطيع النجاح ، لأننا فى مواقف عديدة كنا تابعين للشرق والغرب . ولم يكن سوى أن نختار إما التحالف مع أحد الطرفين أو الآخر .

وتسبب ذلك الوضع فى دفع الكتلتين إلى معاملتنا باحترام قليل . وكانتا مستعدتين لتقديم المساعدة والقروض والمنح . . . إلخ . ولقد سمحت لنا معاملتهم المتوددة ؛ بأن نحافظ على استقلالنا الثمين .

لكننى أعتقد أن ذلك التودد أسهم فى إفسادنا وحينئذ قررت الكتلة الشرقية أن تستسلم دون شرط أو قيد ، هكذا بإلقاء المنشفة ، ليتحول العالم بين عشية وضحاها من عالم ثنائى القطبية إلى عالم أحادى القطب . ورغب بعضنا فى الاعتقاد بأن الكتلة الأكثر تحضراً وإنسانية هى التى انتصرت . فلقد تم التخلص من النظم الديكتاتورية ، وتبدى أن الديمقراطية المستنيرة قد انتصرت وبالتأكيد كنا نستشرف عالمًا أفضل ، عالمًا تحترم فيه حقوق الإنسان ويحترم فيه القانون - دوليًا ومحليًا . كنا نستشرف عالمًا تمارس فيه الدول المستقلة حقوقها بحرية .

والآن أظن أننا كنا مخطئين ، فبسبب فقدان الحق فى اختيار جانب دون الآخر ، تعرضنا لتهديدات لم نجد سبيلاً للاختباء منها . وهكذا لم يكن أمامنا سوى الخضوع ، أو لنقل إننا أكرهنا على الخضوع . ورأينا شواهد وافرة على نوعية الأشياء التى من الممكن أن

تحدث لهؤلاء الذين رفضوا الخضوع . ولن أتوسع بل يكفى أن أقول إننا وشعوبنا ، أبرياء كنا أم لا ، لم نعد آمنين . وإذا كانت الشريعة الإسلامية تقول بأن العين بالعين ، فإنه بالنسبة للقوى الحاقدة النزاعة للانتقام ، لا تكفى عين واحدة . فمن الممكن فقء عينين أو أكثر مقابل عين واحدة . ولا يهم فى شىء أن تكون هاتان العينين لبرىء ، بل الشىء المهم هو تلقين العالم درسًا : اخضع أو ستحل عليك اللعنة .

لكن ليس الإيذاء المادى هو كل ما لدى القوى من أسلحة فلقد تم العثور على سلاح جديد ، ربما يكون أشد تأثيرًا فبمجرد تخفيض قيمة العملة النقدية لدولة ما ، ومن ثم إفقارها ، سيسهل إخضاع ربما أكثر الدول استقلالية واعتزازًا بنفسها .

والآن أدركت نمور وتنانين شرق آسيا - صاحبة النجاح المذهل - كم كانت اقتصاداتها العظيمة ضعيفة وواهية . فلقد ظنت هذه الدول أن تفوقها فى مجال الصناعات التكنولوچية ، ومهارات الإدارة ، ستمكنها من التحول إلى دول نامية قادرة على خوض منافسة السوق مع أكثر الدول تقدمًا فى الكتلة الغربية . ولكن خلال شهور معدودة تم تدمير ما أنجزته طوال عقود ، وتراجعت هذه الدول وتحولت إلى التوسل طلبًا للمساعدة .

وعندما حققنا الاستقلال ، آمن العالم بسيادة الدول . وبكل اعتزاز أعلنا أنه لا يحق لغيرنا أن يتدخل فى سياساتنا وشؤوننا الداخلية . ويجب أن يتركنا لحالنا من استعمرونا فى السابق والتزموا بذلك طوال الحرب الباردة . لكن بمجرد انتهاء الحرب الباردة ، بدأ المنتصرون الإعلان عن مفاهيم جديدة للعلاقات الدولية تتيح لهم استعادة دورهم الإمبريالى السيادى السابق .

وبعد حرب الخليج ؛ تأكد أنه لا يوجد الآن سوى قوة واحدة ، وتم تقديم مفهوم جديد للعلاقات الدولية .

وباختصار لم تعد هناك دولة مستقلة ، ما دامت تلك الدولة تخضع للكتلة الغربية

كى تمدها بقواعد السلوك القويم . وبداية كان من المتوقع أن يصبح انتهاك حقوق الإنسان هو مبرر التدخل فى الشؤون الداخلية للدول المستقلة لكن سرعان ما امتد هذا التدخل إلى الأنظمة السياسية والاقتصادية والتوجهات السياسية .

والآن تتبنى جميع الدول ذلك النظام الذى يدعى بنظام السوق الحرة - المفتوحة ، والذى سيمكن الرأسماليين الأثرياء والجشعين فى الدول الغربية من دخول البلاد والخروج منها كيفما أرادوا . وكذلك يستطيعون امتلاك وتشييد أية مصارف أو مشروعات تجارية فى كل مكان دون اعتبار لاحتياجات الدولة أو طموحاتها . وهكذا يجب أن يكونوا أحراراً لإعادة تقدير وتقليص قيمة العملات والأسهم غير عابئين بقواعد وقوانين وضوابط الحكومة وبذلك سيتحكمون ويحددون أسعار صرف كل العملات فى أى مكان وزمان . ورغم أنه لا يجب أن يعرف العالم من يكونون أو كيف يعملون وبينما يطلبون من الحكومات أو تكون منفتحة وشفافة ، يظلون أنفسهم شبحيين وتظل عملياتهم مغلقة أمام التفتيش .

وهكذا يصبح أمام الدول خياران : الخضوع أو التعرض للإفقار عن طريق تخفيض قيمة عملاتها وتدمير بورصاتها . ولسوء الحظ فإن النتيجة واحدة استسلمت أو لم تستسلم وبعد أن كانت هذه الدول تنعم بالاستقرار والرخاء ، ضربها الآن الفقر وأصبحت عرضة للأزمات السياسية والاجتماعية . واليوم - تعرض ٢٥ مليون عامل فى الدول التى تعرضت للهجوم من هؤلاء الرأسماليين ؛ لفقدان وظائفهم . ويعنى ذلك أنه لا غذاء أو دواء أو لبن لديهم يقدمونه لأطفالهم . وبسبب ذلك الوضع يتم توجيه اللوم لحكومات هذه الدول لعدم تقديمها نظام تأمين يقدم إعانات بطالة .

وبناء على ذلك فإن التجربة الآسيوية الخاصة بتوفير عمل مدى الحياة ، لا تعد مفيدة بالنسبة للعمال . فحسب المعتقد الغربى يجب تقليص وتسريح العمال إذا كان العمل يسير بحالة غير جيدة ، على أن تقوم الحكومة بدعمهم . وهكذا تعتبر عمليات التسريح وعدم الاستقرار الوظيفى ؛ أفضل من التوظيف مدى الحياة . ونتيجة لذلك يوجد الآن ملايين

العمال العاطلين فى شرق آسيا ، لأن الدول يتم إجبارها على قبول ما يدعى بـ «الممارسات الغربية السامية» .

ومع إفلاس عشرات الآلاف من الشركات والمشروعات ؛ بالإضافة إلى عشرات المصارف ، لم يعد لدى الحكومات ما يكفى من الدخل لتدفع المرتبات وتقوم بتمويل العمل العام . كذلك فإن القروض التى أجبروا على اقتراضها ستكفل أن يظلوا لعقود قادمة عبيد دين لأثرياء العالم .

وهكذا يتضح أن المرور الحر لرؤوس الأموال وحق المضاربين فى تحديد أسعار صرف العملات ، قد تسببت فى تدمير العديد من الاقتصادات النابضة بالحياة والنشاط ، مما أدى إلى فوضى وفقر شديد ، ولم يؤد ذلك إلى إعادة النظر فى مشروعية نظام السوق الحرة ، والرأسمالية الطليقة ، والمرور الحر لرؤوس الأموال عبر الحدود . وبدلاً من ذلك تم إلقاء اللوم على الحكومات بوصفها المتسببة فى الركود الاقتصادى ومضاعفاته . وأصبحت قوى السوق هى التى تقوم بتنظيم عمل الحكومات ، بما يجعلها تتبنى الطرق الغربية الفائقة فى الحكم والإدارة الاقتصادية .

ولا يتم تجاهل احتجاجات الضحايا ، بل يتم إخضاعها لرقابة فعلية من وسائل الإعلام الدولية التى يسيطر عليها الغرب . ويبدو واضحًا أن حرية التعبير والصحافة ليست مكفولة للجميع ونتيجة لذلك لا يتوقف الغرب عن غيه وعربدته وهو يسلب فى طمأنينة ثروة العالم . وأصبحت غاراتهم وهجماتهم أكثر تكرراً وانتشاراً فى العالم . حتى المعقل السابق للشيوعية والاشتراكية ، الكتلة الشرقية ، لم تنج منها .

ومنطقيًا - لا يجب أن تعنى العولمة وعالم بلا حدود ، مجرد المرور الحر لرؤوس الأموال عبر الحدود ، ولكن يجب أن يشمل ذلك الناس أيضًا . ورغم ذلك فإن المؤيدين لعالم بلا حدود ، يعارضون بقوة التدفق الحر للشعوب الأخرى إلى بلادهم . وبدأت إقامة الحدود فعليًا لوقف دخول مواطنى البلاد الفقيرة . ويتعرض من يحاولون التغلب على هذه

الحواجز المادية إلى الإيذاء الجسدى ، ويتم إجبارهم على العودة ثانية عبر الحدود . وفى الحقيقة - فإن هؤلاء الذين يعتنقون ديانات غير موافق عليها ، يتعرضون للتطهير العرقى ويتم إجبارهم على مغادرة بلادهم .

ومرة ثانية نرى المعايير المزدوجة وهى تطبق هنا . فبينما يتم تفسير العولمة بوصفها التدفق الحر لرؤوس الأموال والبضائع من الدول الثرية إلى الدول الفقيرة ، فإن المرور الحر للناس عبر الحدود إلى البلاد الثرية لا يعتبر متوافقًا مع اللا حدود والعولمة .

ولا يقتصر ميل الأثرياء والأقوياء إلى تفسير كل شىء لصالحهم ، على مواجهة الإرهاب المزعوم وأسواق العالم . بل امتد إلى الأيديولوچيا وأنظمة اتخاذ القرار والحكومات ولذلك فإن العالم يتم إخباره بل والضغط عليه ليقبل بالديمقراطية الليبرالية وإرادة الأغلبية . أما هؤلاء الذين يرفضون قبول الممارسات الديمقواطية والأكثر ليبرالية ، فإنهم يتعرضون للاتهام بـ : المضايقات والعقوبات الاقتصادية والتشهير بواسطة وسائل الاعلام ، بالإضافة إلى العديد من التهديدات والضغوط الأخرى ، ومثل تلك الأفعال غير الديمقراطية لا تزعج الدول الديمقراطية والليبرالية فى العالم الأول . وهكذا يتعرض قادة الدول المستقلة إلى الاختطاف ويتم إجبارهم على تطبيق قواعد لم يتعهدوا بها أبدًا ، وفرض السيطرة على الموانئ ، وفرض العقوبات الاقتصادية من طرف واحد .

ولذلك لا يوجد فى الأمم المتحدة ولو ظل شاحب للديمقراطية . فباستطاعة أية دولة من الدول الخمس أن تحتج ضد إرادة الأغلبية ، وفى الحقيقة ، يستطيعون القيام بأى شىء يرغبونه باسم هذه الهيئة ، فقط لأنهم انتصروا فى الحرب منذ خمسين عامًا مضت . وهكذا تستطيع دولة واحدة أن تنبذ إرادة ستة ملايين إنسان على هذا الكوكب ، بينما تطلب من الدول الأخرى القبول بالديمقراطية الليبرالية ، ولا يرون فى موقفهم أى تعارض .

ويتحكم عدد محدود من القوى فى مجلس الأمن ، فى تحديد أهداف القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة . وهكذا يتم تجاهل الجمعية العامة للأمم المتحدة وتجاوزها تمامًا ،

ولذلك فإن قرارات الأمم المتحدة التى تخدم الدول التابعة والتى تحظى بالحماية ؛ يتم دعمها ، أما القرارات التى تكون لصالح الدول غير المصنفة كحلفاء ؛ فتتعرض إما لإساءة التفسير أو للتجاهل .

المؤكد أن الأمم المتحدة مفهوم عظيم ، لكن تم تكوينها بواسطة عدد محدود من الدول التى زعمت أن لها الحق فى احتكار تحديد شكل العالم للأبد ، لأنها كسبت الحرب العالمية الثانية ، ويعد ذلك مثالاً للعدل وفقًا للمنتصرين . ومثل ذلك العدل لابد أن يكون متحيزًا . ورغم ذلك فإنهم سيقاومون أية محاولة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة ؛ قد تنتقص من حقهم فى استخدام هذه المنظمة لإسباغ الشرعية على سياساتهم الخاصة . ولن تفلح العمليات الديمقراطية فى جعلهم يغيرون نظرتهم تلك . وسوف يقومون - وخاصة الدول الأقوى بينهم - بما يحلو لهم ويدعم سياساتهم القومية .

وعلى الذين بيننا ويحدوهم الأمل فى تغيرات ديمقراطية فى الأمم المتحدة ، أن يتخلوا عن أحلامهم ، فلن نرى شيئًا يشبه التغيرات التى نتخيلها . وإذا كان هناك تغيير فسيكون فقط لتدعيم هؤلاء الأقوياء بالفعل والذين يريدون مزيدًا من القوة لأنفسهم ، وفى الحقيقة ، فإنه بعد خمسين عامًا من التحرر ، وعلى حساب المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية ، بدأ الجور على حريتنا وبدأت النزعة الاستعمارية تعود من جديد . وبالتأكيد- لن تتخذ هذه النزعة الأشكال القديمة نفسها ، لكنها استعمار فى جميع الأحوال . وسينفرد القوى والجبار بالحكم ، ويحددون مصيرنا وأدوارنا وفقًا لبرنامج دولى يضم مجموعة من الأشياء . أما نحن الفقراء - فسيتم استغلالنا كما سبق عندما قاموا باستغلالنا فى الماضى .

أملنا الوحيد هو أن نتضامن . وقد يكون عدم الانحياز فى عالم أحادى القطب ؛ محل تساؤل لكن هناك المزيد من الدوافع لنظل معًا فى تضامن . لو انقسمنا لن يكون أمامنا سوى الخضوع ، أما إذا ما اتحدنا فستكون هناك فرصة لننجوا ونحافظ على سلامتنا واستقلالنا .

لذلك تستحق حركة عدم الانحياز الحفاظ عليها وتجديدها . وبعد اجتماعنا فى «بلجراد» ، تكونت مجموعة صغيرة من ١٥ دولة من دول عدم الانحياز وبدأت تجربة التعاون بين دول الجنوب . ونجاح هذه التجربة ليس بالأمر المُحقق . وكذلك لن تدعى كل دولة للانضمام إلى تعاون «الجنوب - الجنوب» . ورغم ذلك فلقد تم ابتكار منهج التعاون بين دول الجنوب ، وحققت تجربته نجاحًا تامًا . ربما يكون قد حان الوقت لأعضاء حركة عدم الانحياز المهتمين - حقيقة - أن ينضموا لذلك البرنامج ، وهكذا فبالإضافة إلى اجتماعنا ربع السنوى ، نستطيع أن ندعم وجود علاقات مشتركة مفيدة بيننا . ومنذ أن تأسست مجموعة الخمسة عشر ، نمت التجارة بين أعضائها بنسبة ٤٠٠٪ . وبمزيد من المجهود من الممكن أن تصبح التجارة أكبر وأقوى .

وتأكيدًا فإن حركة عدم الانحياز ما زالت منتدىً وهيئةً مفيدةً للدول غير الراغبة فى أن تكون مجرد تابع للعالم الأول . لقد تأسست فى عالم ثنائى القطب ، لكن ما زالت هناك حاجة واضحة لها فى العالم أحادى القطب . فحاجتنا إلى الدفاع عن حقوقنا أكبر من أى وقت مضى . ولن يستطيع أي منا القيام بذلك بمفرده ، لكننا معًا ستكون لنا فرصة أفضل .

ونحن نعرف الآن أن الأسلحة التى سيتم استخدامها ضدنا ليست الأسلحة العسكرية فقط ، بل ستكون أسلحة اقتصادية كذلك . وإن كان الإعتداء بالأسلحة الاقتصادية أكثر دهاء ومكرًا ، فإنه ليس بالأقل تدميرًا وتأثيرًا مقارنة بالاعتداءات العسكرية . ونحتاج أن نعرف الكثير عن الأسلحة الاقتصادية التى قد يتم استخدامها ، وكيف نستطيع الدفاع عن أنفسنا . وكما سبق وحدث خلال صراعنا ضد الاستعمار ، ربما يكون الوقت قد حان لترى العناصر الصالحة بين الأقوياء مدى ظلم وسائلهم ، ويدعمونا بكل ثقلهم . وقد يستغرق ذلك وقتًا طويلاً ، كما حدث لإدانة الاستعمار . لكن بمشيئة الله سيأتى اليوم الذى ينتصر فيه العدل . وحتى ذلك الحين فلنعمل معًا للحفاظ على حركة عدم الانحياز ، ولنفعل ما بوسعنا من أجل أنفسنا .

١٧- نِظَامُ الْحُكْمِ وَالشَّرَاكَةُ الذَّكِيَّةُ وَالْعَوْلَمَةُ الْجَامِحَةُ *

«يجب تفسير العولمة بشكل صحيح إذا كانت ستجلب حياة أفضل لأى شخص فى هذا العالم ، وفى الوقت الحاضر لسنا مقتنعين إطلاقًا بأنها ستكون لصالحنا نحن الذين نعيش فى العالم النامى . فلقد رأينا كيف أن التدفق الحر لرؤوس الأموال قد دمر اقتصاداتنا ، ونخشى أن العولمة قد تتحول إلى شىء يشبه الشيوعية والاشتراكية ، وغيرها من الأفكار التى تم الترويج لها لفترة من الوقت ثم نبذت فى النهاية بوصفها أفكارًا غير صحيحة» .

فى الدورة الأولى لحوار جنوب أفريقيا ، تحدثت عن العولمة وحتميتها وتحدياتها ، كما تحدثت عن الظلم الاقتصادى والاجتماعى المحتمل الذى يمكن أن ينتج عن العولمة الجامحة حيث الأولوية والهيمنة لمصالح الأقوى . وفى النهاية تحدثت عن حاجة الدول النامية إلى التضامن وتكوين أشكال من الشراكة الذكية لمواجهة هذه التحديات . ولقد أصبح هناك احتياج ملح للغاية للقيام بذلك لأن العالم النامى الآن تحت الحصار .

وعندما أشرت إلى تلك الأشياء فى الدورة الأولى لهذا الحوار الدولى ، لم يكن لدى ولو لمحة طفيفة عن الكارثة الاقتصادية التى سرعان ما ستحيق ببلدى وغيره من دول جنوب

---

* كلمة ألقيت فى حوار جنوب أفريقيا العالمى الثانى عن المشاركة الذكية ، فى سواكوبمند- ناميبيا ، فى ٢٨ يوليو ١٩٩٨ .

شرق آسيا التى كانت تزخر بالنشاط وتنعم بالرخاء . وحينها كان لدى إيمان تام بالبشر ونسلهم ، وبأنه فى هذا اليوم والعصر قد أصبح استغلال الأثرياء للفقراء شيئًا ينتمى للماضى ، وأن حضارتنا الحديثة لن تسمح بعودة ذلك ثانية .

لست عنصريًا ؛ لست ضد البيض أو الأوروبيين ، لكننى لا أستطيع سوى الإشارة إلى أن العنصريين الأوروبيين لديهم مقدرة فائقة على إقناع أنفسهم بأن ما يفعلونه هو الصواب والمناسب والعدل ، مهما كان ما يفعلونه فى هذه اللحظة . لذلك عندما كانوا يستعمروننا ويستغلون ثرواتنا فى آسيا وأفريقيا والأمريكتين ، بل كانوا يحاربوننا ويقتلوننا ، كانوا قادرين على إقناع أنفسهم بأن ما يقومون به واجب فرضه الرب عليهم ، محنة يجب أن يتحملوها لأن ما كانوا يقومون به كان بهدف أن يجعلوا السكان الأصليين لهذه البلاد أكثر تحضرًا ، بالإضافة إلى جلب الثقافة والدين إليهم . وأطلقوا على ذلك «عبء الرجل الأبيض» . وهكذا - إذا تعرض السكان الأصليون للقهر ، فإن ذلك أمر عارض ولا يمكن تجنبه على الإطلاق . .

وحتى فى بلادهم قام الرأسماليون باستغلال الطبقات العاملة واعتقدوا أن ذلك هو الصواب لأنهم كانوا يستخدمون رؤوس أموالهم ومصانعهم لتوفير الوظائف لهؤلاء الفقراء البائسين . ولم يكن أمام الطبقات العاملة ما يجعلها تتطلع للأفضل . فلم يتبق لها سوى الجوع أو ارتكاب الجرائم .

وثارت طبقاتهم العاملة ، وتأثرًا بالنظريات السياسية والاقتصادية ، اعتنقوا الشيوعية والاشتراكية . ومجددًا أقنعوا أنفسهم تماما بعدالة وشرعية أيديولوچياتهم وتحت تأثير هذه القناعة ، كانوا متأهبين لخوض المعارك والقتل من أجل تحقيق أهدافهم وتمت إبادة الرأسماليين المكروهين ليحل محلهم الجمهوريون الشيوعيون من العمال . وبدأ الاشتراكيون فى كل مكان يتحدون معًا ، ويقومون بالاضرابات ويسببون الإضطراب للاقتصادات الرأسمالية ، وينشئون الأحزاب الاشتراكية والعمالية ، ويستولون على السلطة . وفى ألمانيا

قامت النازية (أو الاشتراكية القومية) باستخدام الإهارب للاستيلاء على السلطة وإنشاء نظام ديكتاتورى ، وكانوا مقتنعين تمام الاقتناع بأن هيمنة الجنس الآرى على العالم هو قدرهم المحتوم . .

وكان الشيوعيون والاشتراكيون مقتنعين تمام الاقتناع بأن لديهم الصيغة القادرة على إنقاذ البشرية . فأى شيء أكثر عدالة وأمنًا من إعطاء كل فرد نصيبًا متساويًا من ثروة بلده؟

وإذا حدث فى الطريق لتحقيق ذلك أن تعرض الناس للقتل أو للقهر أو حتى للإرهاب ، فذلك أمر لا مفر منه . وظل الشيء الرئيسى هو أن طريقهم وأهدافهم على صواب .

. . . وهكذا دُفعَت الدول ، الواحدة بعد الأخرى ، بطريقة أو أخرى للاختيار بين الاشتراكية أو الشيوعية أو الرأسمالية ، وكانت جميعها مثالية وهبة من الرب . وتعرض ملايين الأفراد للقتل خلال هذه العملية ، وتم تدمير الثروة ، واستعبدت شعوب بأكملها ، ونتج كل ذلك عن اقتناع الأقلية بسمو وجدارة الأيديولوچيات التى اعتنقتها ، وبالجنة الحقيقية التى سيصنعونها من أجل الناس .

. . . وعندما لم يكن باستطاعتهم أن يغزوا بلدًا ما ، كانوا يدمرون شعبها بنشر أيديولوچيتهم . ومثلما حكم الرأسماليون مستعمراتهم بيد من حديد ، عمل الشيوعيون والاشتراكيون من خلال هيمنة الدولة وضرورة أن تكون مسيطرة على كل وسائل الانتاج وذلك من أجل توزيع ثروة البلد . واقتنع كثيرون منا بذلك . وخلال السنوات المبكرة من استقلالنا ، قمنا بتأميم كل شيء ، وكثيرًا ما صادرنا ممتلكات ومشروعات الأثرياء . ثم أربكنا كل شيء بعدم خبرتنا ، ولحق الدمار بثروتنا وبعد أن كنا دولاً ثرية تسعى لتحقيق المساواة ، أصبحنا فقراء ومديونين للوكالات والمصارف الأجنبية . وسرعان ما أصبحنا جميعًا نعمل فى خدمة هذه القروض .

. . . وفى ذات الوقت كان الشيوعيون والاشتراكيون فى أوروبا يقومون بمراجعة أفكارهم . وبعد سبعين عامًا توصلوا فى النهاية إلى أن الاشتراكية والشيوعية لم تحقق ما وعدت به . وأقنعوا أنفسهم بأن هاتين الأيديولوچيتين خاطئتان ، وتخلوا عنهما . وترك الآسيويون والأفارقة الفقراء ، بعد أن تحولوا إلى الاشتراكية والشيوعية ، فى فقر مدقع ، وديون هائلة ، وحكومات ليست غير كفء فقط بل ومستبدة أيضًا .

وبينما كان الشيوعيون والاشتراكيون يحققون مزيدًا من الانتشار فى أوروبا ، كان الرأسماليون يقومون باتخاذ إجراءات حكيمة ليتمكنوا من الاستمرار . كبحوا جشعهم ووضعوا قناعًا ودودًا على وجوههم . وقاموا باحتواء عمالهم وسمحوا لهم بإقامة الاتحادات ، وبحق الإضراب وتكوين أحزاب سياسية ورفعوا الأجور ، وزادوا من الخدمات الاجتماعية . وقاموا بإعادة تسمية الرأسمالية ، وأطلقوا عليها اسم «اقتصادات السوق» . وهكذا لم ينجحوا فى النجاة فقط ، بل وازدهروا كذلك .

وتسبب سقوط الكتلة الشيوعية فى حرمان الدول الفقيرة من حق اختيار الانتقال من جانب إلى الآخر . فالآن لا يوجد سوى الرأسمالية . ولم تعد هناك حاجة لقناع الرأسمالية الودود . وهكذا أصبحت الرأسمالية المشئومة والمؤذية حُرة فى القيام بما تشاء .

لكنهم اكتشفوا أن بلادهم قد أصبحت صغيرة بالنسبة للرأسماليين ولرؤوس الأموال الضخمة التى كدسوها أو اخترعوها . وأصبحوا فى حاجة إلى ميدان أكبر . أصبحوا فى حاجة إلى عالم يصلح لتحقيق أقصى انتشار لرؤوس أموالهم . وهكذا أصبحت الحدود التى تفصل بين البلاد بمثابة حواجز تقف فى طريق ولعهم بتحقيق المكسب وجشعهم اللامحدود .

لذا أصبح من الضرورى التخلص من هذه الحدود . فلماذا يجب الإبقاء على هذه الحدود فى عالم الاتصالات والسفر فائق السرعة؟ يجب أن يكون هناك عالم واحد يعمل رأس المال فى أرجائه . ويجب أن يكون رأس المال حرًا ليذهب إلى أى مكان يشاء بغض

النظر عن الحدود .

ومجدداً أقنعتهم عدالة ذلك الموقف . فرأس المال سوف يسهم فى إثراء الدول الفقيرة من خلال الاستثمارات ومهارات الإدارة المالية . أما أفضل تلك الأشياء على الإطلاق هى أن رأس المال سوف يسمح بتوفير أفضل البضائع والخدمات فى جميع أنحاء العالم وبتكلفة منخفضة للغاية . كذلك ستنتقل كفاءة العالم المتقدم إلى العالم النامى لخلق مجتمع أفضل وأكثر ثراءً .

واقتنعت الدول الأوروبية المتقدمة عنصرية النزعة ؛ بأنها تُقدم معروفًا للدول الآسيوية والأفريقية النامية . ومرة ثانية يتم إرجاع كل شىء إلى «عبء الرجل الأبيض» ، ولكن دون بنادق هذه المرة . فالمال يؤدى دوراً أكثر فعالية .

لقد استطاعت ماليزيا ودول شرق آسيا أن تتقدم سريعًا بعد حصولها على الاستقلال . وبدلاً من قبول جملة النظام والأيديولوچيات الغربية ، قمنا بابتكار نظامنا الخاص وحافظنا على ما نعتبره قيمنا الآسيوية ، لقد تبنينا الديموقراطية ، لكنها ليست النظام الديموقراطى الليبرالى للغرب . فنحن أكثر انفتاحًا .

وربما لا تكون لدينا أنظف الحكومات أو أكثرها التزامًا فى العالم ، لكننا نهتم ببلدنا وشعبنا بما يكفى لنعمل بجدية لكى نتطور ونتقدم ، ونصبح دولة صناعية ونبنى اقتصادات تنعم بالرخاء . وفى أقل من نصف قرن قمنا بتحويل دولنا الزراعية التى تعتمد على الفلاحين الفقراء ؛ إلى دول ذات اقتصادات صناعية رفيعة المستوى ، وتم تشغيل أفراد الشعب وتحسين أوضاعهم كما تم تقليص فقرنا إلى الحد الأدنى . واعتقدنا أننا - أخيراً - أصبحنا قادرين على الانضمام إلى المجموعة المميزة من الدول المتقدمة .

وعندئذ حلت كارثة مفاجئة ، ولم يكن ذلك نتيجة لأية كارثة طبيعية ، وليس لقيامنا بشىء مختلف ، وليس بسبب اندلاع ثورة أو حرب أهلية أو قيام جيراننا بغزونا ، الكارثة

التى حلت كانت ببساطة ناتجة عن تخفيض قيمة عملتنا فى مواجهة الدولار الأمريكى . وكان إفقارنا النتيجة المباشرة لذلك . فقبل ذلك كان متوسط دخل الفرد فى ماليزيا ٥٠٠٠ دولار أمريكى . وتسبب تخفيض قيمة العملة بمقدار ٧٠٪ إلى تخفيض دخل الفرد إلى ١٥٠٠ دولار أمريكى . وفى بعض الدول الآسيوية الأخرى كان انخفاض دخل الفرد وإجمالى الناتج القومى أسوأ من ذلك .

ولم تكن العملة النقدية هى الهدف الوحيد للهجوم . فلقد تعرضت الأسهم كذلك للهجوم . انخفضت أسعار الأسهم ، ووصل هذا الانخفاض إلى ٩٠٪ فى بعض الحالات ، مما جعل الشركات غير قادرة على تسديد ديونها أو العمل بشكل طبيعى . وتقلصت الأرباح تقلصًا هائلاً واستمرت الخسائر . ووجدت الحكومات التى كانت تعتمد على عائدات ضرائب الشركات فى تمويل الإدارة والتنمية ، أنها بلا أية موارد مالية وتفجرت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية ، وأصبحت الحكومات إما غير كفء أو مطاحًا بها .

وأخبرونا أن كل هذه الأشياء تحدث بسبب فساد حكوماتنا ، وسوء إدارة بلادنا . وبدا ذلك الاتهام غريبًا لأننا كنا قادرين على تطوير بلادناوتحقيق الرفاهية لها ، ونجحنا فى تحقيق ذلك بشكل ملفت تمامًا . وإذا كانت بلادنا تدار بشكل سيء ، لما كنا قد استطعنا أن نحقق الرخاء ، وبالتأكيد كنا سنعانى من التدهور منذ فترة طويلة مضت .

لكن وسائل الإعلام الغربية أصرت المرة بعد الأخرى على أن الكارثة الاقتصادية التى غمر بها ، هى نتيجة أفعالنا . وأخبرونا أنه لا فائدة من لوم الآخرين . ويجب توجيه اللوم إلى حكوماتنا لأننا لم نكن نتمتع بالشفافية وكنا نمارس رأسمالية المحاباة للأقارب والأصدقاء . والآن جاءت قوى السوق لتنظيمنا ، لتعليمنا كيف ندير بلادنا بشكل صحيح .

فما قوى السوق؟ - بالتأكيد ليست قوى محلية . فهذه القوى أجنبية ، وتوجد فى بعض البلاد حيث لا يمكن رؤيتها . وبالإضافة إلى قدرتها على تجاوز الحدود بواسطة رؤوس أموالها ، فهى قادرة كذلك على تخفيض قيمة العملات النقدية حسبما تشاء ، وعندما يتم

تخفيض قيمة عملاتنا ، سنعانى . ولكن هل هناك طريقة أخرى لتنظيم وضبط الناس ، دون أن تجعلهم يعانون؟

اليوم فقد عشرات الملايين من العمال وظائفهم ، وأفلست آلاف الشركات ، وأغلقت المصارف وشركات توظيف الأموال ، لتضيع إبداعات عملائها . اليوم لا يجد ملايين الأفراد الغذاء والعلاج . اليوم الحكومات غير قادرة على توظيف المواطنين ، أو حتى مساعدة الجموع التى تعانى . اليوم تتعرض المحال للنهب ، ويتعرض الناس للاغتصاب والقتل . ويحدث كل ذلك وأكثر لأنه يجب تنظيم عمل حكوماتنا ، وإجبارها أن تصبح شفافة ، وأن تزيل ما يعوق التدفق الحر لرؤوس الأموال الأجنبية ، وما يحول دون قيام الأجانب بشراء المصارف والمشروعات القومية أو السيطرة عليها . .

أخبرونا أنه بهذه الطريقة يعمل العالم المعولم . وتخبرنا وسائل الاعلام أن هذه الكارثة وكل ما أصاب شعوبنا وبلادنا من فقر وضعف ، نافعة لنا لأنها ستساعدنا للحصول على حكومة جيدة ، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية .

وبينما كانت قوى السوق تقوم بتنظيمنا ، كانت تحقق بلايين الدولارات لنفسها . اتضح أنه يجب دفع مقابل جيد لقوى السوق كى تقوم بتنظيم عمل حكوماتنا .

عذراً – لكننا مازلنا نعتقد أنه ظلم فادح . فنحن نعتقد أنه ليس من الإنسانية إفقار ملايين الأشخاص من أجل أن تتدفق رؤوس الأموال بحرية . ونعتقد أنه من الظلم أن يتم تدمير رخاء ورفاهية بلاد من أجل تحقيق عالم بلا حدود . ونعتقد أنه لابد هناك طريقة أفضل لتنظيم عمل الحكومات ، طريقة لا تسبب البؤس للناس الأبرياء .

نعم – نؤمن بالعولمة ، ونريد الرخاء الذى من الممكن أن يجلبه التدفق الحر لرؤوس الأموال . لكن ما نجربه الآن ليس الرخاء وإنما عملية إفقار هائلة . وحيث أن ذلك ليس ما نتوقع ، وليس فى صالحنا ، أفلا يحق لنا أن نتساءل عن ضرورة وجود قواعد وضوابط تحكم

تدفق رؤوس الأموال؟

. . . لكنهم أخبرونا أن لتجارة العملة وضعًا خاصًا - فلا يمكن تنظيمها أو جعلها شفافة . لا يمكن فرض ضرائب عليها . إنها جوهر نظام السوق الحرة .

. . .وبعد أن تخلى الأوروبيون العنصريون عن الشيوعية والاشتراكية ، يعتنقون الآن الرأسمالية بكل جوارحهم . فلا يجب أن يقف شىء فى طريق الرأسمالية . وهذه هى مبادىء اللاهوت الجديد : العولمة - اللاضبط - التحرر - وعالم بلا حدود . أما الكهنة الكبار فهم من لديهم رؤوس أموال لا حدود لها . والمستشارون هم : كبار الكتاب والصحفيون ورجال الاقتصاد والعاملون فى مجالات الإعلام المختلفة ، ويقومون جميعًا بالدعاية لهذه الديانة فى حماس شديد . ومثل جميع المتطرفين دينيًا ، لا يحتملون أى تمرد .

كل ذلك يستحق الرثاء . . . يستحق الرثاء لأن العالم قد بدأ - حقيقة - يصبح أصغر ، ولأننا بدأنا نقترب أكثر من بعضنا البعض . وحقيقة - تعد الحدود القومية بمثابة مفارقة تاريخية ، لأننا نستطيع أن نرى ونسمع بعضنا البعض عبر الحدود والمسافات الشاسعة - فلا شىء يحدث فى جزء ما من العالم ولا يؤثر فى بقية الأجزاء ، وفى بعض الأحيان يكون التأثير سريعًا وشديدًا .

ولم يعد باستطاعتنا بعد الآن أن ننعزل . فلا يوجد إنسان أو أمة بمثابة جزيرة منعزلة .

أصبح العالم بلدنا ودولتنا التى ننتمى لها . لذلك فالعولمة هى السبيل الصحيح ، وهى النتيجة الحتمية لتكنولوچيا المعلومات .

ومثل ما عداها تحتاج العولمة أن يتم التعامل معها بعناية إذا كنا نريد الاستفادة منها . فهى وسيلة لتحقيق غاية ، وليست غاية فى ذاتها . يجب أن تؤدى العولمة إلى حياة أفضل لكل شخص فى هذا العالم . وإذا لم تحقق ذلك ، يجب علينا حينئذ أن نعاود اختبارها ، لا أن نستبعدها ، من أجل التخلص مما تنطوى عليه من أذى وتدعيم ما تنطوى عليه من

منفعة .

. . . ولنتذكر أن الأيديولوچيات الغربية قد جانبها الصواب مرات عديدة قبل الآن . وقد يكونون مخطئين مرة أخرى . قد يكونوا مخطئين بشأن العولمة ، أو على الأقل بشأن تفسيرهم لمفهومها . . . بالتأكيد يجب أن نتعولم ، لكن يجب أن نقوم بذلك بحرص وبطء . يجب أن ندرك أن الدول التى سنجردها من حدودها ليست سواء من حيث القوة أو درجة التطور . وأنها تحتاج للحماية من القراصنة - على الأقل لبعض الوقت وبالتأكيد يستطيع الأثرياء والأقوياء الانتظار .

. . . على سبيل المثال - لم تكن «ماليزيا» لتستطيع أن تقوم بصناعة السيارات مالم تكن لها حدود . لقد تمت حماية الصناعة لأنه لم يكن هناك سبيل لدخولنا هذه الصناعة إذا سمح للسيارات الأجنبية أن تدخل البلاد دون ضرائب أو برسوم استيراد منخفضة للغاية . وعن طريق فرض رسوم جمركية عالية على الواردات ، أصبح باستطاعة السيارات المصنعة محليًا أن تنافس فى السوق المحلية . ونتيجة لذلك أصبحت الصناعة قابلة للنمو وفى نفس الوقت انبثقت عن هذه الصناعة ، صناعات هندسية عديدة أسهمت فى تحديث البلاد صناعيًا .

. . وبوضوح - لم يكن تحديث «ماليزيا» صناعيًا بالأمر الممكن ، دون إقامة الحواجز على حدودنا .

وكان على شعبنا أن يدفع ثمنًا باهظًا مقابل ذلك . لكن النتيجة النهائية أن بلدنا أصبح بلدًا صناعيًا يعمه الرخاء . واستفادت البلاد الأجنبية كذلك ، لأننا أصبحنا سوقًا جيدة لبضائعها . ونستطيع أن نستورد من بضائعها وخدماتها ما يعادل بلايين الدولارات .

. . . والآن تجادل الدول المتقدمة بأن «ماليزيا» كانت ستستفيد ، وذلك إذا سمحنا بعمليات استيراد معفاة من الضرائب للبضائع ذات التكاليف المنخفضة ، والمصنعة فى

مصانع عالية الكفاءة بالدول المتقدمة . وهكذا كان سيصبح باستطاعتنا أن نشترى أفضل المنتجات بأقل الأسعار .

لكن لو لم نقم بعملية التحديث الصناعى ، ما استطعنا أن ننمو ونتطور . وكان شعبنا سيظل عاطلاً وفقيراً . وهكذا حتى لو كانت البضائع المستوردة ذات جودة عالية وسعر رخيص ، لم نكن لنستطيع تحملها .

. . . نعم يجب أن نتعولم ، لكن يجب السماح للبلاد أن تقوم بالانفتاح فى الوقت المناسب لها ، وعندما تكون جاهزة . كذلك لا يجب قصر اللاحدودية على رؤوس الأموال فقط ، بل يجب أن يكون من حق الناس كذلك أن تعبر الحدود بحرية ويجب أن تسمح البلاد الثرية ، خاصة تلك التى تمتلك أراضٍ شاسعة وغير مزروعة ، بهجرة الأفراد من البلاد الفقيرة فكما أن رؤوس أموال الأثرياء ستفيد البلاد الفقيرة ، فإن العمالة القادمة من البلاد الفقيرة تستطيع أن تحقق النفع للبلاد الثرية .

العولمة بالتأكيد فكرة عظيمة حان وقتها . لكن يجب تفسيرها بشكل صحيح إذا كانت ستجلب حياة أفضل لأى شخص فى هذا العالم . وفى الوقت الحاضر لسنا مقتنعين إطلاقا بأنها ستكون لصالحنا نحن الذين نعيش فى العالم النامى . فلقد رأينا كيف أن التدفق الحر الرؤوس الأموال قد دمر اقتصاداتنا ، و نخشى أن العولمة قد تتحول إلى شىء يشبه الاشتراكية والشيوعية وغيرها من الأفكار التى تم الترويج لها لفترة من الوقت ثم نبذت فى النهاية بوصفها أفكاراً غير صحيحة . وقد يأتى يوم تسلك فيه العولمة طريق الامبريالية والشيوعية والاشتراكية . لكننا قررنا أن نمنحها فرصة للمحاولة ، ولكن وفقا لإيقاعنا . ونود من المتحمسين للعولمة أن يتذكروا أنها قد تكون مؤذية . ونود منهم أن يقبلوا بحاجتهم إلى استشارتنا وإلى الانصات لشكاوانا واقتراحاتنا عند الإقرار بمشروعية ما يحدث ورغم ذلك فإن العولمة قد تكون السبيل إلى تحقيق المساواة بين الشعوب والدول فى عالم بلا حدود .

ولذلك أود أن أعلن دعمى للعولمة التى لا تهتم فقط بالوسائل ولكن تهتم بالغايات

كـذلك . لنقم بتكوين عـلاقـات شراكـة ذكـيـة كى نحصل عـلى حكومات جيدة . ولكن لا يجب أن ننسى أننا نسعى لتحقيق الرفاهية لشعوبنا .

ولا تعنى أفضل أيديولـوچيا ، نظامًا كـانت أو فلسفة شيئًا إذا لم تكن النتيجة النهـائية هى توفير العدل والمنافسة الشريفة والرخاء للجميع .



١٨- مُسْتَقبلُ آسْيا في عَالَمٍ مُنْفَلِتٍ *

«فى عالم عولمى مُنفلت ، سيرتبط مستقبل آسيا ببقية العالم ، بحيث يتعذر تمييزه عن مستقبل العالم» .

. . فقط قبل عام مضى كان من السهل جدًا أن نتحدث عن آسيا . فلم يكن المرء يحتاج سوى استعراض الأرقام عن : النمو ومناطق النمو ومُعدلات النمو فى الدول الآسيوية المختلفة ، وذلك عندما كانت هذه البلاد مؤهلة للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية DECD ، وعندما كانت مُرشحة للترقى لتُصبح بلادًا مُتقدمة .

أما اليوم فإن محاولة توقع مُستقبل آسيا تبدو أكثر صعوبة ، لأنه خلال شهور قليلة أدركت بلاد الشرق الآسيوى أن لها أرجلاً من طين ، وأنه عند التعرض للضغط ستنهار كلها لتصبح مجموعة من المتسولين ، ينشدون العون من المؤسسات الدولية ، مُتعهدين بأنهم سيتخلون عن أساليبهم الشريرة ، تلك التى أدت إلى معدلات نمو مرتفعة وتضخم مُنخفضة . وإذا فشلوا فى القيام بذلك ، والأسوأ إذا تجرأوا وجادلوا بأن كارثتهم الاقتصادية لا تعود لهم وحدهم ، عندئذ ستعانى اقتصاداتهم من درجة أسوأ من الركود الاقتصادى . وذلك لأن مثل هذا التمرد سيؤدى إلى مزيد من فقدان الثقة بين القوى الاقتصادية المختلفة ، وعندما تصبح ثقتهم مفقودة ، فإن اقتصادات المتمردين ستعانى لا محالة .

وقد يكون ذلك غريبًا فى عالم يتحدث باستمرار عن حرية التعبير ، وعن حقوق الإنسان . وما يبعث على مزيد من الدهشة أن الملايين ممن فقدوا وظائفهم وأصبحوا

* الكلمة التى ألقيت فى مؤتمر نيهون كيازى شيمبون العالمى فى طوكيو باليابان - ٤ يونيو ١٩٩٨ .

عاطلين ، لم يثيروا تعاطف أنصار حقوق الإنسان . واقتصر رد فعلهم هذه المرة على الإشارة إلى حكومات هذه البلاد واتهامها بمُختلف الجرائم الاجتماعية . ورغم أنه طوال أربعين عامًا تقوم نفس هذه الحكومات بتطوير بلادها وإيجاد ملايين الوظائف للمواطنين ، يتم التغاضى عن كل ذلك بوصفها مُكتسبات غير شرعية لفساد هذه الحكومات .

والآن يلتفت انتباههم إلى أن وسائل أدائهم فى الماضى كانت سيئة وغير مقبولة ، وأنها قد أدت إلى حالة من فقدان الثقة بين قوى السوق ، وأنه يتوقع منهم البدء السريع فى عمليات الإصلاح .

ويتم تحديد الإصلاحات تحديدًا دقيقًا بواسطة الوكالات الدولية والإعلام ، بالإضافة إلى الإشارة لتأثيرها الحاسم على عودة الثقة وإعادة تأهيل الاقتصاد . وتلقى هذه المؤسسات مساندة القوى الاقتصادية بما تقدمه من إسهامات للصناديق المخصصة لإنقاذ هذه البلاد . وفى آخر اجتماعات السبعة الكبار (G7) ، وكان ذلك فى برمنجهام- إنجلترا ، أُعْلِنَ صراحة أنهم يتوقعون أن حكومات الدول المنكوبة فى شرق آسيا يجب أن تولى اهتمامًا لتوجيهات صندوق النقد الدولى ، وذلك إذا أرادت إنقاذ اقتصاد بلادها .

فما هى التوجيهات التى يتوقع أن تعيد الاقتصادات الآسيوية إلى معدلات رخائها السابقة؟

التوجيه الأول هو زيادة أسعار الفائدة . وبعد ذلك يجب تقليص الاعتماد المالى . كذلك يجب أن يكون هناك زيادة فى الضرائب . وبالإضافة إلى ما سبق- يجب التخلص من كل أشكال الاحتكار ، وأن تتوقف الحكومة عن فرض السيطرة على الصادرات .

وختامًا- يجب على الدول التى تتلقى الدعم من صندوق النقد الدولى ؛ أن تفتح اقتصاداتها بما يسمح للشركات الأجنبية أن تعمل دون أية قيود على الملكية أو المناطق المسموح بممارسة نشاط اقتصادى بها .

ويتضح أنه حتى لو كان اقتصاد دولة ما يتمتع بالقوة وبالأداء الجيد ، فإن تلك التوجيهات جديرة بأن تبطئ النمو الاقتصادى ، خاصة فى ذلك الجزء الخاص بالإسهامات المحلية .

فما بالكم بالدول الواقعة تحت الضغط الاقتصادى نتيجة لتخفيض قيمة عملاتها بما يُعادل من ٥٠٪ إلى ٦٠٠٪ . وبالإضافة إلى ذلك حدث انهيار فى أسعار الأسهم نتيجة لقيام المستثمرين الأجانب بسحب رؤوس أموال ضخمة . وهكذا يؤدى تخفيض قيمة العملة وأسعار الأسهم ؛ إلى انهيار فعلى لكل الأنشطة الاقتصادية . كذلك يحتاج سداد الديون الأجنبية إلى المزيد من العملة المحلية- من ٥٠٪ إلى ٤٠٠٪ . كما سيحتاج سداد قروض المصارف المحلية المأخوذة بضمان أسعار الأسهم ؛ إلى المزيد من الأموال وذلك نتيجة إلى هبوط أسعار الأسهم إلى أقل من قيمة القرض . والمؤكد أن تؤدى الكارثة الاقتصادية التى تضرب بلدًا ما ؛ إلى صعوبة القيام بأى نشاط تجارى وتحقيق أرباح . لكن بعد تسديد القروض ستكون الأرباح المتحققة فائقة لكل التوقعات .

وعندما تتم زيادة سعر الفائدة وتقليص الاعتماد المالى ، تصبح مهمة تحقيق أى ربح إضافى مُهمة مُستحيلة تمامًا . وفى النهاية تبدأ المصارف اتخاذ إجراءات الحجز . وكذلك تسقط الشركات الوطنية فريسة للإفلاس نتيجة لانخفاض قيمة العملة النقدية وأسعار الأسهم وزيادة سعر الفائدة وتقليص الاعتماد المالى .

وبالتأكيد يؤثر إفلاس عديد من الشركات على المصارف والحكومة كذلك . وهكذا تتراكم لدى المصارف قروض غير مُستخدمة ، وفى نفس الوقت تفقد عملاء مهمين ، وتدريجيًا لا يأتى عملاء جُدد ، أما الحكومات التى تعتمد على عائد الضرائب على الشركات لملء خزائنها ، فسوف تعانى من تقلص ضخم فى مواردها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها والاستمرار فى الإنفاق لتسيير الأنشطة وتحقيق التقدم .

وهكذا لا يتبقى سوى طريق واحد للهرب وتحقيق الانتعاش الاقتصادى . فانخفاض

قيمة العملة وأسعار الأسهم سيجعل الشركات والمصارف أهدافًا مُغرية للشركات الأجنبية كي تستولى عليها . وحيث أن أحد شروط تقديم المعونة هو فتح البلاد دون شرط أو قيد أمام الاستثمارات الأجنبية ، فسيكون من السهل على الشركات الأجنبية أن تستولى على الشركات المحلية المنكوبة ذات الأسعار المنخفضة للغاية ، بما فى ذلك المؤسسات العامة الكبرى مثل شركات الاتصال والطاقة . كذلك يصبح فى استطاعة المستثمرين الأجانب أن يُنشئوا مصارف وشركات للمرافق أجنبية الملكية بنسبة ١٠٠٪ ، وشركات ضخمة مُتعددة الأنشطة ، بالإضافة إلى شركات للنقل البرى والبحرى . .إلخ .

ونتيجة لما تتمتع به الشركات الأجنبية التى تدخل البلاد من سمعة جيدًا ودعم مالى قوى ، تتم استعادة ثقة السوق مما يؤدى إلى زيادة قيمة العملة النقدية وانتعاش البورصة المالية كذلك وبتعبير آخر -فإن استيلاء الشركات الأجنبية على الاقتصاد يؤدى إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادى .

ففى عالم بلا حدود ، لا يجب أن تهتم الشعوب بما إذا كانت اقتصاداتها تقع تحت سيطرة الأجانب ما دامت تستطيع الحصول على الخدمات التى تقدمها لها أكثر الشركات كفاءة وقدرة مالية فى العالم .

وهكذا يجب أن تترك المصارف والشركات نفسها مُباحة لتذوب داخل المصارف والشركات الأجنبية الضخمة . كذلك يجب أن يشعر المواطنون بالسعادة لأنهم يعملون لدى شركات أجنبية ، حيث لابد من أنهم سيحصلون على مقابل أفضل .

ولسوء الحظ -هناك بعض الدول التى تقاوم العولمة وتحاول التغلب على المشكلات الناتجة عن تخفيض قيمة العملة وانهيار أسعار الأسهم بطريقتها الخاصة ، وتحاول مساعدة مصارفها وشركاتها عن طريقة إعادة الهيكلة وتوفير الدعم المالى . ويُعتبر ذلك بمثابة تقديم مساعدات مالية ، وأنه سيؤدى إلى فقدان ثقة قوى السوق . وتكون النتيجة مزيدًا من الانخفاض فى قيمة العملة ومزيدًا من الانهيار فى أسعار الأسهم . وفى النهاية ليس أمام هذه

الدول سوى الاستسلام وقبول القدر المحتوم .

وقبل أن نتطلع للمُستقبل ونكون قادرين على تخمين ما سيكون عليه ، يجب أن نتأمل الماضى والحاضر -ويشمل ذلك اللحظة الحاضرة والتى من المنتظر أن تتطور وتصبح جزءًا من المستقبل .

وفى ذروة النزعة الرأسمالية -فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين- كان استغلال العمال البائسين بمثابة أحد الحقوق . وكان حق الانتخاب مقصورًا على من لديهم ممتلكات ، أما العمال فكانوا يعتبرون محظوظين إذا وجدوا وظائف منخفضة المقابل . لقد استحوذ الأثرياء على كل شىء لأنفسهم . وجاء «ماركس» ليقول إن الثروة التى يتم إنتاجها هى نتيجة لعمل الطبقة العاملة ، ومن الظلم حرمانهم تمامًا من منافع عملهم . وحقيقة شعر أنه يجب أن يمتلك العمال كل وسائل الانتاج . وهكذا بدأت الثورات الاشتراكية والشيوعية ، والتى أدت إلى فقدان الملكية وملايين الأرواح كذلك . وفى بلاد عديدة كانت الثورة وحشية بشكل غير مسبوق ، حيث تمّ إعدام كل الرأسماليين ومُصادرة ممتلكاتهم . وتأسست توجهات الطبقة العاملة ودكتاتورية البروليتاريا عند سيطرة الدولة الشيوعية على كُل وسائل الإنتاج . ورغم أن الاشتراكية كانت أقل عُنفًا ،إلا أنها حرمت كذلك الرأسماليين من ثروتهم ، ومنحت الكثير من الحقوق والمميزات للطبقات العاملة .

وكرد فعل لخطورة ثورات العمال والهيمنة العنيفة للحكومات ، قرر الرأسماليون الغربيون أن يُظهروا وجهًا حميميًا فى تعاملهم مع عمالهم . وهكذا تم اقتراح واعتماد ما يلى : حق العمال فى تكوين اتحادات والحصول على مرتبات وحوافز أعلى وتخفيض ساعات العمل والحصول على عطلات والحصول على منازل صحية وتلقى خدمة طبية جيدة . وتّمّ التخلص من أجواء العمل الاستبدادية وغير الصحية . وفى بعض البلاد كان العمال يحضرون اجتماعات لجان الإدارة فى الشركات . وهكذا تمّ تبنى العديد من الممارسات الاشتراكية لاسترضاء العُمال .

وتدريجيًا تم استبدال مصطلح الرأسمالية بـ«السوق الحُرة» . وتم توزيع ملكية الشركات على الطبقة العاملة وذلك من خلال شركات القطاع العام . وأصبحت الأنشطة التجارية أكثر ديمقراطية . وتمّ استبدال الصورة الرأسمالية القبيحة للشركات الخاصة ، بشركات قطاع عام ذات إدارة مُحترفة وأكثر حميمية .

وأسهم الرأسماليون الجدد بنجاح في نمو اقتصادات بلادهم . وخلال الحرب ضد الاشتراكيين القوميين ، تحالف الرأسماليون مع الشيوعيين لإلحاق الهزيمة بالأنظمة الديكتاتورية للفاشيين . وبواسطة سلسلة من إجراءات الإدارة الرأسمالية البارعة ، من ضمنها نظام سعر الصرف الثابت والذى ابتكره بمهارة رجال الاقتصاد فى «بريتون وودز» ، أصبح الرأسماليون الجُدد أو دُعاة السوق الحُرة فى الغرب ؛ قادرين على إعادة بناء اقتصاداتهم من خلال توليفة من الإجراءات الاشتراكية والرأسمالية .

ورغم ذلك لم يتلاش الجشع الرأسمالى مُطلقًا .

وعلى الجانب الآخر -لم يَبْلُ الشيوعيون بلاءً اقتصاديًا حسنًا . فلم تثبت صحة الفكرة القائلة بأن حصول كل فرد على نفس المقابل والإعانات المالية الحكومية ، سيجعلهم يكدون فى العمل ويشعرون بنفس القدر من السعادة . وانخفض معدلات الإنتاج والثروة كذلك ، ولم تُظهر الطبقات العاملة تقديرًا لنظامها الديكتاتورى أكثر مما كانوا يُظهرونه للديكتاتورية الرأسمالية .

وفى النهاية انهار النظام الشيوعى . وبينما كان هذا النظام على وشك الانهيار ، منح ثقلاً ونفوذًا إضافيًا للرأسماليين فى الغرب وأتاح لهم فرصة النفاذ إلى الدول الصغيرة .

وهكذا فى غياب الشيوعية شعر الرأسماليون بالحرية للقيام بما يحلو لهم ، كذلك لم يعد لدى الدول الصغيرة من اختيار سوى القبول بهيمنة الأكبر والأقوى .

ونتيجة لذلك لم يعد الرأسماليون بحاجة إلى إظهار وجه ودود . ومع سهولة

الاتصالات تضخم مجال عملهم ، وهكذا فبدلاً من استهداف الاستحواذ على الثروة المحلية ، أصبح باستطاعتهم الآن . أن يتطلعوا إلى ثروة العالم . ولكن فى سبيل القيام بذلك ، يجب أن تتغير مفاهيم وقيم محددة -سبق وامتدحها الرأسماليون فى الماضى- إلى النقيض .

وبدأ الكشف عن زيف مفهوم الدول القومية واستقلالها . وبدأت الدعوة إلى ضرورة تنحية مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، وذلك لصالح حقوق الدول القوية فى التدخل مِن أجل تنفيذ كل ما هو صحيح . حتى الديمقراطية يجب التضحية بها لصالح قوى السوق ودورها فى تحديد التوجهات السياسية والقيادة الحكومية .

وكان الرئيس الأمريكى الأسبق چيمى كارتر هو أول مَن طالب بحق التدخل فى أية دولة تنتهك بها حقوق الإنسان . وتبع ذلك محاولة استخدام اتفاقية التجارة العالمية «الجات» ومنظمة التجارة العالمية فى ربط التجارة بسجلات حقوق الإنسان وحقوق العمال «خاصة العمال أصحاب الأجور المنخفضة فى البلاد التى تتنافس مع البلاد المتقدمة» ، وبالبيئة . . . إلخ .

تبدو البلاد النامية هى المستهدفة دون غيرها بهذا الاهتمام المفاجئ برفاهية الشعوب ، وهى تلك البلاد التى حفرت طريقها لتصبح دولاً صناعية تنتج البضائع وتتنافس بنجاح مع هذه البلاد المتقدمة . ومن بين النتائج التى يؤدى إليها ربط التجارة بحقوق الإنسان . . . إلخ ؛ ارتفاع تكاليف الإنتاج فى هذه البلاد إلى الحد الذى يجعلها غير قادرة على المنافسة إطلاقًا أو أن تصبح عاجزة عن تصدير منتجاتها . ولا يخالف المنطق بأن الاهتمام برفاهية شعوب هذه الدول قد تزايد بسبب الرغبة فى جعل بضائعها أقل قدرة على مُنافسة بضائع الدول المتقدمة .

وتتبدى الرأسمالية القبيحة فى خلفية هذا الاهتمام بحقوق الإنسان . فليس من الإنسانية فى شىء أن تصبح شعوب هذه البلاد ؛ نتيجة لهذا المطلب ؛ أكثر فقرًا وليس أكثر

ثراء . كما يتجلى بوضوح أنها معرضة لفقدان السوق إذا أذعنت ، وللطرد منه إذا لم تذعن .

ولقد كشفت الدول النامية هذا المخطط وعارضته فى اتفاقية «الجات» وفى مُنظمة التجارة العالمية التى تأسست لاحقًا . وتم اسكات هذه المعارضة ، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار أن الدول الأكثر فقرًا صاحبة أسوأ سجلات لانتهاك حقوق الإنسان ؛ لم تكن طرفًا لأنها لا تنتج أى شىء تنافس به بضائع الدول المتقدمة . بالإضافة إلى أن مُعظم هذه الدول خاضعة لهيمنة الدول المتقدمة التى تحصل منها على المعونات والقروض .

ورغم ما سبق ، باءت بالفشل محاولة التخلص من منافسة الدول ذات الصناعات منخفضة التكاليف .

ولقد أسهم عصر المعلومات والاتصالات اللحظية فى الدفع بفكرة عالم بلا حدود ، ذلك العالم الذى لا يقتصر فيه العبور الحر على المعلومات بل يشمل كذلك رؤوس الأموال والبضائع والأفراد ، بالإضافة إلى حرية الاستثمار والاستغلال دون اعتبار لمواطنه أو ولاء .

وفى كثير من الدول هناك قوانين قومية للحد من استغلال أصحاب رؤوس الأموال والخبرة للمشروعات التجارية ، وذلك من أجل مصلحة مواطنى هذه الدول ، وبسبب فقر هؤلاء المواطنين وافتقارهم للخبرة الضرورية يظل استثمار هذه المشروعات غير كامل . وهكذا - إذا كانت المشروعات والأنشطة التجارية تهدف إلى تحقيق أقصى فائدة للناس ، عندئذ يجب التخلص من كل القوانين والتنظيم الذى يسعى لحماية كل ما هو محلى . وبكلمات أخرى - يجب أن يكون هناك انفلات هائل .

وفى ظل هذا الانفلات ، سيكون هناك حكمة تجارية ، ولن تكون هناك حدود تعوق أنشطة الذين يمتلكون رؤوس الأموال والخبرة وينتمون لأكثر الدول تقدما وثراءً . وهكذا يصبح العالم كله بمثابة بلد واحد ، مفتوحًا أمام كل من يعرف كيف يستطيع استغلال القدرة التجارية لأقصى حد . ويصبح هناك - كذلك - ارتباط وتلازم بين الانفلات والعولمة .

ويتم إخبار الدول النامية أن الانفلات والعولمة نافعان لشعوبها . وبدونهما ستظل خاضعة لرجال الأعمال المحليين محدودى رؤوس الأموال غير الأكفاء ، والذين عادة ما يكونون من محاسيب القادة ، ولا يقدمون سوى السلع الرديئة ذات الأسعار الباهظة .

وبالتوازى مع الدعاية للانفلات والعولمة بدأت تنكشف الجرائم ، الفساد ومحاباة أصدقاء وأقارب قادة الدول التى تصادف أنها تسعى لكى تصبح دولاً صناعية قادرة على إنتاج سلع تنافس ما تنتجه الدول الصناعية . وفى غمار هذا الفيض من المواد الدعائية التى تبثها الصحف الخاضعة لهيمنة الرأسمالية ، سرعان ما انقلبت الشعوب فى هذه الدول على حكوماتها . وهكذا انضمت الشعوب إلى الجوقة التى لا تطالب فقط بالإطاحة بحكوماتها بل تطالب بفتح بلادها أمام الاستغلال الأجنبى .

وهكذا يتضح أن الشركات العملاقة وحدها هى القادرة على الهيمنة على العالم . وفى سبيل التحضير لهذه الهيمنة الكوكبية ، قامت الشركات والمصارف الكبرى بخطوات جادة للاندماج حتى تصبح أكبر وأكبر . وسيطر عليهم شعور بأنه فى أى مجال من مجالات الصناعة والتجارة يكفى وجود عدد محدود من الشركات العملاقة ، فثلاث أو أربع شركات ستكون كافية على مستوى العالم . ووفقا لما سبق يجب أن تترك الشركات الوطنية الصغيرة نفسها مباحة وإلا ستلحق بها المنافسة الأحادية الدمار .

ولسوء حظ المدافعين الأقوياء عن العولمة والانفلات ، فإن أكثر الدول تقدمًا بين الدول النامية لم تتقبل بسهولة تلك الأفكار عن العولمة والانفلات . لم ترفضها رفضًا تامًا بل توسلت لتمنح بعض الوقت لتدعيم شركاتها ومصارفها . وتسبب تباطؤ خطط هذه الدول فى جعل الدول العملاقة وشركاتها نافدة الصبر . وهكذا أصبح من اللازم دفع هذه الدول بطريقة أو أخرى لزيادة سرعة أدائها .

وإذا كان من دواعى فخر اقتصادات الغرب القوية وشركاتها العملاقة ؛ أنها ليست متآمرة ، فلقد ارتدت الكرة إلى ملعبها عندما هاجم تجار العملة الدول النامية المعطلة للعولمة

وتسببوا فى تدهور أسعار عملاتها . وبمجرد حدوث ذلك قام أصحاب الاستثمارات قصيرة الأجل فى الأسواق المشتركة بهذه الدول ؛ بسحب رؤوس أموالهم مما أدى إلى انهيار حاد فى أسعار الأسهم وتفاقم الوضع الاقتصادى .

وفى مواجهة هذه الأزمة المالية غير المتوقعة . والتى أدت إلى تقلص الثروة القومية بمقدار النصف على الأقل ، اضطرت حكومات تلك الدول النامية إلى طلب معونة صندوق النقد الدولى . ولقناعة صندوق النقد الدولى بأنه لن يكون هناك تعاف دون السماح بدخول الشركات الأجنبية لتسيطر بشكل جزئى أو كامل على الشركات المحلية المأزومة نتيجة للانهيارات التى لحقت بأسعار العملة والأسهم ، أصر على ضرورة تنفيذ واحد من جملة شروط فرضها ؛ وهو المتعلق بالتخلص من أية محاذير على امتلاك المستثمرين الأجانب للشركات والمصارف المحلية ، ونتيجة لقبول الدول لهذا الشرط ، أصبح بمقدور الشركات الأجنبية أن تمتلك كل الشركات الكبرى الرابحة أو تفرض هيمنتها عليها .

شركات أجنبية عملاقة تعمل فى كل أرجاء الكون ، ذات موارد مالية هائلة تسمح لها أن تسيطر على العالم . وفيما مضى حدث أن امتلكت الشركات الأمريكية الكبرى مزارع الموز الضخمة فى بعض الجمهوريات الفقيرة فى أمريكا اللاتينية . وكان معظم دخل حكومات هذه الجمهوريات يأتى من شركات زراعة الموز . وهكذا إذا تعرضت الشركات للفشل تواجه الحكومة مشكلة عصيبة . ولذلك كانت هذه الجمهوريات مسخرة للاستجابة لمطالب هذه الشركات بما فيها الضوابط والتعديلات السياسية . وينطبق الموقف نفسه على الشركات العملاقة فى البلاد التى اقتنعت بفتح حدودها لتعمل بها ويكون لها التأثير نفسه على الحكومات .

وقد تَكَشَّفَ أن تجار العملة قادرون على خفض سعر الصرف لأية عملة قومية وفق إراداتهم . وجدير بالذكر أن تجارة العملة لا تتم من خلال مصادر التمويل السرية فقط ، بل ومن خلال المصارف الكبرى كذلك . وعلى سبيل المثال بلغ رأس مال أحد هذه المصارف

(٦٠٠) بليون دولار أمريكى . ويعتقد أن حجم التعاملات بين هذه المصارف وتجار العملة يصل إلى (٣٠) تريليون دولار أمريكى .

وبالتأكيد لا يعمل هؤلاء التجار بشكل جماعى ، وكذلك لا يدخلون فى أية مؤامرات . لكنهم يسلكون سلوك القطيع . ولذلك عندما ينحرف أحد الأعضاء المهمين إلى اتجاه ما ، يتبعه الآخرون . ولكن دون أن يكون لذلك تأثير مشابه على العمل الجماعى .

وتم إرجاع التدهور فى عملات دول شرق آسيا إلى النظام الرأسمالى الفاسد الذى شاعت فيه المحاباه للأقارب والأصدقاء . وسوف ينكرون أن فسادهم هو السبب فى تدهور قيمة عملاتهم ، تمامًا مثلما ينكر تجار العملة أية صلة لهم بهذا التدهور . وبصرف النظر عمن يكون المذنب هناك حقيقة ساطعة وهى ما أصاب العملات من تدهور حاد ، وصل فى إحدى الحالات إلى (٦٠٠٪) . ونستطيع أن نزعم أن العملات النقدية لديها من الذكاء ما يجعلها تخفض قيمتها عندما يسوء أداء الحكومات التى تصدرها .

وعلى كل هناك حقيقة ساطعة بشأن الدول التى تدهورت قيمة عملاتها ، فكلها تعانى اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا . وإذا كانت الدول لم تستطع تسديد ديونها نتيجة لإسرافها وتبذيرها ، فلقد أصبحت أكثر عجزًا عن تسديد ديونها بعد تدهور قيمة عملاتها . وسيلفت ما سبق انتباه الدول إلى تواضع قدراتها فى إدارة شركاتها ، وهكذا تصبح أكثر إصرارا على قبول كل ما تقدمه الشركات الأجنبية من رؤوس أموال وخدمات وهيمنة .

والمحصلة النهائية لعالم واحد منفلت هى ظهور شركات ومصارف عملاقة لها فروع فى كل بلد بالعالم . ولن تكون أعدادها كبيرة للغاية لأن كل الشركات والمصارف الصغيرة سيتم احتواؤها والسيطرة عليها بطريقة أو أخرى .

وفى النظام الرأسمالى القديم كان الأثرياء يسيطرون على الثروة فى بلد أو اثنين ، ويستغلون العمال الفقراء فى هذه البلاد فقط . وكانت أسواقهم هى الإمبراطوريات التى

اكتسبوها . وكانت تلك الأسواق «أسواقًا مقيدة» لا يقتصر دورها على شراء كل البضائع المصنعة بأى سعر يتم تحديده ، لكنها كانت تقوم بتوفير كل المواد الخام بأسعار يتم تحديدها بواسطة رجال الصناعة الأثرياء فى الأقطار العملاقة .

ورغم دقة هذا الترتيب ، حدث لسوء الحظ أن اضطرت هذه الامبراطوريات للتفكك خلال سنوات ما بعد الحرب . وأصبحت الأولوية للحرب الباردة والحاجة إلى الحصول على ولاء البلاد التى استقلت حديثًا ، مما جعل الرأسماليين فى وضع حرج يستوجب الدفاع الدائم عن النفس . ولكن بمجرد التغلب على التحدى الذى شكلته الكتلة الشيوعية ، تحرر الرأسماليون .

واليوم لم يعد الرأسماليون الجدد يركزون على استغلال العمالة المحلية ، بل على امتداد استغلالهم لكل الدول الفقيرة فى شتى أنحاء العالم بما يعد بمكاسب لا محدودة . ولهذا السبب يرجع الترويج الحماسى للعولمة والانفلات .

ولا ينشغل هؤلاء الرأسماليون بتحقيق أرباح تقدر بملايين الدولارات ، بل ينشغلون بكيفية تحقيق بلايين الدولارات . ولا يستطيعون الانتظار للقيام بمشروعات معتادة تحتاج إلى وقت لدراسة الجدوى والتصنيع والتصدير ، لأنهم يريدون تحقيق بلايينهم فى يوم وليلة . ولا يوفر لهم هذه الأرباح ؛ التى تشغل عقولهم مثل الأشباح . سوى تجارة العملة ، وهكذا بما توفر لديهم من تريليون الدولارات أصبح هؤلاء الرأسماليون قوة لا تستطيع حكومة أية دولة نامية أن تجابهها . وأتاحت لهم السيطرة على وسائل الإعلام تشكيل الرأى العام ، والتغلب على الانتقادات وتمرير شرعية وفائدة مفهومهم عن النظام العالمى الجديد . وهكذا إذا قالوا إن الفكر العولمى فكر نافع ، سيردد الجميع ذلك وراءهم ولن يسمح لأحد بأن يقول رأيًا مخالفًا .

لقد وصفت الماضى والحاضر باختصار . إذن كيف سيكون المستقبل ، مستقبل آسيا؟ وحقيقة لن يكون هناك الشىء الكثير لمستقبل آسيا ، على الأقل ذلك المستقبل الآسيوى

واضح المعالم . ففى عالم منفلت سيكون مستقبل آسيا مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمستقبل بقية العالم ، بما يجعل من المستحيل تمييزه عن مستقبل العالم .

وسوف تنعم البلاد الآسيوية بالرخاء مجددا لكن ليس بوصفها بلادا آسيوية . فسوف تخضع اقتصاداتها لسيطرة الشركات الأجنبية العملاقة ، وهكذا فإنها ستكون ملكًا وخاصعة لإدارة غير الآسيويين . وستقوم دول جنوب شرق آسيا بتوفير قاعدة للمنتجات منخفضة التكاليف لتتنافس مع منتجات الاقتصادات الآسيوية الكبرى التى رفضت الخضوع للإشراف والسيطرة . وفى النهاية ستستسلم هذه الدول كذلك .

وستخضع هذه الحكومات عندما تعرف أنها فى مواجهة قوى لا تستطيع أن تهزمها . لكن سيُظهر الناس غضبهم تجاه الدخلاء الذين يسعون إلى امتلاك بلادهم وتسيدهم من جديد . وسيجدون طرقًا متعددة للتعبير عن شعورهم بالمرارة لاستيلاء الآخرين على شركاتهم الوطنية . وآنيا وليس لاحقا سيفكرون فى استعادة السيطرة على اقتصاداتهم . وسيعتبرون ذلك حربا للتحرر . وحتى لو حاولوا تجنب العنف ، سيقع العنف لا محالة لأن الرأسماليين الجدد أهملوا كل العلامات الدالة عليه . وبالتأكيد لن تكون هناك حرب استقلال ، لكن سيكون هناك نوع من حروب العصابات والتى لن تكون ذات نفع لأحد . وقد لا يكون ذلك هو مستقبل آسيا . وقد تنجح آسيا فى تخليص نفسها من الوضع الحالى دون خسائر . وربما يصبح من الممكن استعادة التنافس الاقتصادى الصحى بين آسيا وأوروبا وأمريكا . ولكن لن يرغب الرأسماليون الجدد فى أن تفوتهم فرصة السيطرة على العالم وتحقيق مكاسب مالية ضخمة من هذه العملية . أما إذا قامت دولهم بكبح جماحهم ، فعند ذلك فقط يمكن أن ينعم مستقبل العالم – ومستقبل آسيا جزء منه – بالأمن والرخاء .



١٩ - تَحَدِّى الْعَوْلَمَةِ *

«فى ظل كل هذه التهديدات والمعوقات يجب علينا الآن أن نواجه تحدى العولة . فهل نحن فى وضع يسمح لنا بمواجهة العولة؟ بالطبع لا . ولكن لن يتظرنا أحد حتى نصبح مستعدين . ولهذا يجب علينا أن نواجه التحدى رغبنا فى ذلك أو لم نرغب» .

لقد اتضح أن الشراكات الذكية من الممكن أن تربط بين كيانات متعددة . فبالإضافة إلى الحكومة والقطاع الخاص والدول فى منطقة ما ، من الممكن أن تكون هناك شراكات ذكية بين الأفراد والشركات والمدن التى بينها توأمة بالإضافة إلى أمثلة أخرى كثيرة .

وأعتقد أن «التعاون التنموى للجنوب الأفريقى SADC» سيتطور إلى شراكة ذكية ، وأن بدء فعاليات «الحوار العالمى لدول الجنوب الأفريقى SAID» عام ١٩٩٧ - سوف يسهم بكل تأكيد فى زيادة سرعة هذه العملية ولقد شعرت بسعادة غامرة عندما علمت أن هذه الدورة هى الثانية بعد «الحوار الدولى فى لانجكاوى» والذى عقد عام ١٩٩٥ . أما الدورة الأولى فكانت تحت عنوان «حوار باربادوس الدولى BID» للدول الصغيرة والذى عقد العام الماضى ١٩٩٦» . ومن الممكن أن تنتهج مناطق أخرى نفس النهج . وعندما يحين ذلك الوقت ، سوف يسهم ذلك الحوار فى فهم جديد بين المناطق والمجموعات التى قد تشارك فى تدشين عصر جديد من السلام والرخاء الكونى وكومنولث عالمى حيث تكون الثروة مشتركة حقيقة بين الجميع .

---

*كلمة ألقيت فى الحوار العالمى الأول لدول الجنوب الأفريقى ، فى كاسانى - بوتسوانا - ٥ مايو ١٩٩٧ .

وعلى كل - لا تمثل الشراكة الذكية سوى عنصر واحد فى الصيغة التى تحقق النجاح . فنحن نعرف أن الأنظمة والصيغ ليست كافية بذاتها لضمان النجاح ، وذلك لأن هناك عناصر أخرى تلعب دورا وتستطيع التأثير فى تحقيق النجاح أو أن تحدث تغييراً فى صيغة أو نظام ما . وكذلك تعتمد الشراكة الذكية على البيئة ، ولا أعنى بذلك الأشجار والغابات بل المناخ الاقتصادى والسياسى داخل وخارج البلد ، بالإضافة إلى الثقافة ومنظومة القيم الخاصة بالشعب إلى غير ذلك الكثير من العناصر متناهية الصغر .

وهناك عديد من السمات المشتركة بين «الآسيان Asean» والسادك SADC» ، ومن بينها أن عديداً من الدول الأعضاء فى كلتا المنظمتين كانت مستعمرات سابقة لدول الشمال الاستعمارية . وكانت «ماليزيا» محظوظة لأن انتقالها من الاستعمار البريطانى لتصبح دولة مستقلة قد تم فى سلام . لكن هناك دولاً كثيرة لم تنعم بمثل هذا الحظ ، وكان عليها أن تواجه صدمات إراقة الدماء والكفاح المدنى قبل أن تنجح فى الحصول على استقلالها من مستعمريها وكان لذلك أثر ضار - متفاوت القدر - على نمو هذه الدول وتطورها لاحقًا .

لكن هل نجحنا ، نحن دول العالم الثالث ، فى أن نستقل استقلالاً حقيقيًا؟ المؤكد أن الأشكال المباشرة من الاستعمار والسيطرة السياسية المباشرة قد انتهت ، لكن تم استبدال ذلك بأشكال استعمارية أكثر مكراً وخداعًا . والحقيقة أنه قد تبين لكثير من الدول أنها كانت أكثر استقلالية عندما كانت مجرد مستعمرات . فمازالت أنظمتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية - كلها - تحت السيطرة المباشرة وغير المباشرة ، للدول الاستعمارية القديمة والقوى العظمى ، ويشكل ذلك كله المناخ الذى يجب علينا أن نتدبر فيه أمورنا . فما زالت معركتنا من أجل الاستقلال مستمرة ولن تنتهى قريبا .

وكما نعرف جميعًا فإن الدول الأوروبية بمجرد إدراك أنها سوف تخسر إمبراطورياتها ، قررت الاتحاد ليتسنى لها الاستمرار فى إحكام السيطرة على الأمور الدولية . والآن أصبح الاتحاد الأوروبى قوة عظمى تحاول فرض إرادتها على بقية العالم .

ولفترة مضت انشغلت أوروبا بالمواجهة بين الشرق والغرب . لكن كل ذلك انتهى الآن ، لتصبح أوروبا أكثر اتحادًا - ويشمل ذلك دول أوروبا الشرقية وروسيا - فى مواجهة بقية العالم . وسيصبح ما تطرحه أكثر مكرًا . فإذا كان الاستعمار قد انتهى ، فالعولمة حان وقتها .

وهكذا تتم إزالة الحدود التى تحدد وجود الدول لصالح المنافسة الاقتصادية فيما يدعى بالمضمار الممهد ؛ والتى تحظى بالأولوية . وأصبحت «العولمة» و«المضمار الممهد» من الكلمات المأثورة فى تلك العقيدة الجديدة . وكما نعرف ليس من فرصة لتحدى الإيمان العقائدى مهما اتضح خطأه ، فقط يمكن قبوله .

فهل من المصادفة أن العولمة تبدو لصالح الثرى والقوى؟ لم يعد باستطاعتنا حماية صناعاتنا الوليدة خلف حدودنا ، وعليها أن تنافس عمالقة الكون . ولكم أن تتخيلوا السيارة الماليزية وهى تنافس السيارات التى يتم انتاجها بالملايين بواسطة «چنرال موتورز» و «ڤولكس ڤاجن» و «داملر - بنز» و «تيوتا» . و «ماليزيا» مضطرة إلى شراء جزء صغير من التكنولوچيا بسعر مرتفع بالإضافة إلى شراء كميات كبيرة من العناصر المغالى فى سعرها .

فهل من الممكن أن تكون تكلفة الإنتاج الماليزى - رغم انخفاض أسعار العمالة - مثل تكلفة إنتاج ملايين السيارات بواسطة خطوط الإنتاج الأوتوماتيكية فى الدول الثرية؟ ورغم ذلك يطلبون منا أن نفتح أسواقنا . وهكذا فإن حق حماية المنتج الوطنى GSP على وشك أن يسحب منا وكل ذلك على مذبح العولمة والشفافية واللاحدود والأجور العادلة والمضمارات الممهدة .

لقد كانت «ماليزيا» أكبر مصدر للقصدير والمطاط فى العالم . وأصبحت ثرية ، أو على الأقل بها أشخاص أثرياء مثل «جوثرى Guthrie» - «بوستيد Boustead» - «سايم Sime» وكثيرون غيرهم ، وذلك بفضل هاتين السلعتين .

وعندما حصلنا على الاستقلال ، بدأت صناعة المطاط الصناعى ، وتم استبدال

العلب المصنوعة من الصفيح بعلب من البلاستيك والألمونيوم والورق والزجاج لتعبئة الأطعمة .

وتعرضت مكاسبنا من التجارة الخارجية لضربة قاسية وفى الصميم . فلقد فقدت سلعتنا قدرتها على تحقيق الربح ، ولم تستطع أسعارها مجارات الأسعار دائمة الارتفاع للبضائع المصنعة التى يجب أن نستوردها ، وبعض تلك البضائع مصنع من مواد خام ننتجها ونصدرها . نعم المنافسة الحرة عظيمة ، لكننا نخسر فى كل مرة نفتح أسواقنا ونخوض المنافسة الحرة . فكيف يحدث ذلك؟ هل يجب على الجنوب أن يقصر أنشطته على مضمار المنافسة الحقيقى فى ملاعب الكرة والكريكيت حيث من الممكن أن تكون لنا فرصة فى الفوز ، ونترك مجالات المنافسة الاقتصادية لمن هم أفضل منا؟ أظن أنه يجب علينا ذلك ، رغم أن الأثرياء سيشترون أمهر لاعبينا ، وهكذا قد يحصلون على كل الربح لأنفسهم فى الملاعب الحقيقية أيضًا .

إننى لا أقول ذلك لشعورى بالمرارة . فمعدل الأداء الماليزى معقول جدًا وكذلك الحال بالنسبة لمجموعة «الآسيان» .

ولكن ما ذكرته سابقًا مجرد حقائق ، حقائق صعبة سيكون لها تأثير على مستقبل الدول النامية .

وفى منظمة التجارة العالمية ، والتى ابتكرت التعبيرات المأثورة الجديدة مثل العولمة والبيئة وعمالة الأطفال وحقوق العمال وعالم بلا حدود وتمهيد مضمار المنافسة . . . الخ ، هناك انحياز لدول الشمال القوية اقتصاديا . ولسبب أو أخر ستؤدى كل حلول القضايا أو المشكلات إلى زيادة المكاسب الاقتصادية التى يحققها الأثرياء .

وفيما مضى لم يكن كد عمالنا وشقاؤهم خلال المرحلة الاستعمارية ؛ قضية على الإطلاق . والآن أصبح قضية مهمة . وفى الفترة الاستعمارية دمرت ملايين الهكتارات من

الغابات البكر فى ماليزيا لزراعة أشجار المطاط وللتنقيب عن القصدير ، دون أن يهتم بذلك أحد . أما اليوم فيهاجمنا دعاة الحفاظ على البيئة . وقاطعوا أخشابنا لأننا شيدنا سدًا بغرض توفير كهرباء منخفضة التكاليف لشعبنا .

إننى أقدر الاهتمام الأصيل والتعاون الذى تبديه الدول المتقدمة للإسهام فى تنمية الدول الفقيرة ، إلا أننى أريد أن أحذر الدول النامية هنا وفى كل مكان - من أشياء ستقوم بها الدول المتقدمة ولن تكون فى مصلحتنا . سنواجه معوقات كثيرة ، من أسوأها فساد حكوماتنا بما تتلقاه من معونة ، الأمر الذى يحول بيننا وبين التعبير الحر عما يحاك ضدنا . وكثيرًا ما تُجبر الدول النامية على تدعيم موقف الدول المتقدمة وإلا ستواجه بالحرمان من المعونة أو بعض الدعم المادى . وكثيرًا ما تختلف الدول النامية وتنقسم عند مناقشة قضايا مثل نمو السوق أو حماية المنتج الوطنى ، ونتيجة لهذا الانقسام يتعرضون جميعًا للخسارة .

مرحبًا بالمعونة ، لكن غالبًا ما يتم تقديم المعونة محملة بشروط تفسد الهدف منها .

وخلال السنوات الأولى من وجود صندوق النقد الدولى تم إقناع الدول النامية بالاقتراض من أجل التنمية ، وتدافعت الدول النامية للقيام لذلك وهى ممتلئة بالأمل . لكن واليوم أصبحت معظم الدول النامية التى اقترضت من البنك الدولى غارقة فى ديونها . وفى بعض الحالات يذهب حوالى (٨٠٪) من المكاسب الضئيلة التى تحققها التجارة الخارجية لتسديد الديون ، مما يجعل هذه الدول عاجزة عن دفع مرتبات موظفى الحكومة . وإذا كان من المعتاد من المصارف أن تتعامل مع العميل عندما يكون فى حاجة ماسة للقروض ؛ كما لو كان غير جدير بها وترفض إقراضه ما يطلب ، فإن موقف صندوق النقد الدولى لا يختلف عن ذلك . واليوم حدث تحول فى وظيفة البنك الدولى ، فلقد أصبح يتلقى فوائد قروض أكثر مما يقدم من قروض . وهكذا أصبح البنك الدولى مربحًا للمسهمين فيه والذين ينتمى معظمهم للدول المتقدمة الغنية .

ولكن عند تقديم القروض للدول الفقيرة ، يصر البنك الدولى على توجيه وإدارة

اقتصاد هذه الدول يقدم النصيحة بما يضمن تسديد القروض التى قدمها . ولا تزعجهم الآثار السياسية الناتجة عن التوجيهات التى يتم تقديمها . وكثيراً ما أدى اتباع نصيحة البنك الدولى إلى إثارة الاضطرابات فى البلاد والإطاحة بالحكومات .

والآن يتم التسلط من خلال أفكار مثل الديمقراطية والتعددية الحزبية . وأنا مع الديمقراطية قلبًا وقالبًا . ففى ماليزيا يوجد العديد من الأحزاب السياسية ، كما أن المعارضة تفوز بأعداد متفاوتة من المقاعد فى البرلمان والمجالس التشريعية فى الولايات . كما سبق أن قامت المعارضة بتشكيل الحكومة فى العديد من الولايات ، بل مازالت تسيطر على واحدة منها . لكن النظام الديمقراطى ليس بأسهل الأنظمة التى يمكن العمل بها .

وجدير بالذكر أن دول الشمال الديمقراطية لها ما يزيد على مائتى (٢٠٠) عام من الممارسة الديمقراطية ولقد تحولت إليها خطوة خطوة .

أما المستعمرات السابقة والتى حصلت على استقلالها خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، فيجب عليها أن تتحول فى يوم وليلة من نظام الحكم الذى تنفرد فيه الحكومة بالسلطة تحت إشراف الدول الكبرى ، إلى الإدارة الذاتية والديمقراطية . فكيف يستطيع الناس الذين لم يعرفوا الديمقراطية مطلقًا أن يطبقوا هكذا فجأة هذا النظام المعقد؟

لقد فشلت دول نامية عديدة كانت تتبنى نظام الحزب الواحد لعدم وجود أية خبرات فى حكوماتها . والآن يطلب منها أن يكون لديها نظام متعدد الأحزاب ، وأن تكون لديها انتخابات لاختيار الحكومة . لقد فهم كثيرون الحرية الممنوحة لهم على أنها بلا مسئولية ، وعلى أنها كافية ليصبحوا مؤهلين لممارسة الأنشطة المعقدة لديمقراطية التعددية الحزبية . وهكذا خرجوا فى مظاهرات إلى الشوارع ، نظموا الإضرابات العامة وتسببوا فى زعزعة استقرار الدولة اعتقاداً بأنهم يمارسون حقوقهم الديمقراطية ، وأذكر أنه فى إحدى الدول الشيوعية فى أوروبا ، مارس الناس ما يدعى بالحق الديمقراطى من خلال المظاهرات المستمرة فى الشوارع وأصبحت الحكومة عاجزة . فلقد نهبت مخازن الأسلحة وحمل المتمردون

السلاح . وحدث اختراق تام للنظام والقانون ، وتعرض الأبرياء ، ومن بينهم الأطفال للقتل ، وفى النهاية تم استدعاء قوات أجنبية لكى تستعيد القانون والنظام بالقوة فى ذلك البلد . ويرجع كل ما سبق إلى الهبوط المفاجئ للحرية والديمقراطية على شعب لم يعرف مطلقًا معنى الديمقراطية ، فهل نلومهم والأمر برمته دخيل عليهم؟

ولا يختار الناس نوابهم وأحزابهم بناء على قدرتهم على تكوين حكومات نظيفة وصالحة ، وإنما ينطلق اختيارهم من كراهية الحكومة السابقة لما تفرضه وتجمعه من ضرائب . أما الحكومة الصالحة فهى أبعد شىء عن عقولهم . بل إنهم قد يكرهون الحكومة هكذا ببساطة رغم ما حققته من رخاء لهم . وعندئذ ربما يتركون أنفسهم عرضة للتحريض بإسقاط حكومة للمساعدة فى تحقيق الطموحات ضيقة الأفق لهؤلاء السياسيين الفاسدين والذين يستهدفون اغتصاب ثروات البلد .

وبواسطة السياسيين غير المسئولين من الممكن أن تتحول الحركات الجماهيرية إلى نوع من الجنون . ولهذا فشلت دول عديدة تطبق نظام التعددية الحزبية الديمقراطية فى أن تحظى بحكومات مؤثرة لعدم قدرة أحد الأحزاب أن يحصل على الأغلبية . وكذلك ثبت أن تحالفات ما بعد الانتخاب بين الأحزاب الضعيفة ، دائمة التشاحن فيما بينها ، أسوأ من عدم وجود حكومة . وتعانى الدولة سياسيا واقتصاديا و ينتشر الفقر وتنهار البنية التحتية والخدمات العامة . وإجمالاً يعانى الشعب كله . وهكذا تضعف الدولة وتصبح مباحة لتلاعب الدول القوية . وتتراكم الديون للحد الذى يؤدى فى النهاية إلى إفلاس الدولة .

كل هذه الأشياء واقعية وليست حالات افتراضية وهى لا تحدث لأن الديمقراطية نظام سىء ، بل لأن الناس تزعم أن الأنظمة تستطيع حل المشكلات . الأنظمة لا تستطيع حل أى شىء ، لكن الناس يستطيعون . وهكذا فإن الديمقراطية أو أى شكل للحكم يستطيع أن يحقق التنمية والحياة الرغدة للناس إذا عرفوا كيف يعمل هذا النظام وعرفوا حدوده . وهكذا يتضح أن منظومة القيم والوعى السياسى للناس كلاهما مهمان ولا يجب أن يتوقع الناس

الحصول على كل شىء لأنفسهم . ويجب أن يمنحوا السلطة للحكومة ، ويعنى ذلك ضرورة أن يقبلوا القرارات غير السارة التى تتخذها الحكومة مثل فرض الضرائب وجمعها وتقييد الحرية وضع ضوابط لجملة من الأشياء بما قد يمنع حدوث أشياء مشؤومة ، وفوق كل شىء يجب أن يترك الناس الحكومة تتفرغ للحكم ولا يتسببوا فى تشتيتها بأفعال مثيرة للاضطراب . ولكى تصبح الدولة ديمقراطية لا يجب تغيير الحكومة إلا من خلال الانتخابات الدورية . وبالتأكيد لا يجب أن تسىء الحكومة استخدام ما لديها من سلطة وقوة .

ليس النظام الديمقراطى الليبرالى متعدد الأحزاب بالشىء الذى يألفه الجميع ، وبالتأكيد فالأقل اعتياداً دولة حديثة الاستقلال والتى خضعت طوال عقود أو قرون لحكم الأجانب المستبد لها بوصفها مستعمرة .

وإنه لجنون أن نتوقع من دولة وشعبها أنزلا فى منتصف الليل العلم الإمبريالى ؛ التحول المفاجئ إلى ممارسة أكثر أشكال الحكم الديمقراطى الليبرالى تطوراً وتعقيداً بل إن توقع انتخابات حقيقية ونزيهة يعد من قبيل الإفراط .

بالتأكيد يجب أن نسعى لتحقيق الديمقراطية ، لكن ذلك يستلزم أن نكون متسامحين إزاء المحاولات المرتبكة ، وحالات الفشل وإساءة التقدير . يجب أن يسهم العالم فى تدريب الحكومات على الإدارة الاقتصادية ، وذلك دون أن نتوقع أفضل النتائج . يجب ألا أن نتسامح مع الحكام المستبدين عند ظهورهم ، بل يجب أن نفهم لماذا ظهروا . إنهم يظهرون لأننا نفرض نظامًا على الناس دون أن يفهموا هذا النظام أو يستطيعوا العمل من خلاله . فيما مضى كانت عصبة الأمم تقوم بفرض الوصاية على بعض المناطق . ولسوء الحظ كان الهدف من ذلك تأييد الاستعمار . لكن من الممكن استخدام هذه الوصاية لتوفير فترة من المتابعة للدول التى ليس لديها ولو معرفة طفيفة بالديمقراطية . وتستطيع دول مثل رواندا وبورندى والبوسنة والهرسك ، وعدد آخر محدود من الدول ، الاستفادة من تحرك الأمم المتحدة مبكرا للإشراف على التحول من الحكم الاستعمارى المستبد إلى الديمقراطية والإدارة

والاقتصادية . وبهذه الطريقة سيكون الدمار أقل من الانتظار حتى يتعرض مئات الآلاف لمذابح وحشية ، أو يحدث انهيار كامل للاقتصاد قبل أن تقدم الأمم المتحدة معاونتها الفاترة أو يسدى البنك الدولى نصائحه . وهكذا يتجلى أن الديمقراطية الليبرالية والسوق تامة التحرر قد ينتج عنها دمار يفوق كثيرا ما ينتج عن الديمقراطية المقيدة والسوق الأقل انفتاحا .

وفى اللحظة التى فقد فيها الشمال مستعمراته فى الجنوب ، بدأ تأسيس «المجموعة الاقتصادية الأوروبية EEC» والتى أصبحت اليوم «الاتحاد الأوروبى EU» ؛ ذلك الكيان الاقتصادى فائق القوة . والقادر على فرض إرادته على الجنوب الذى سبق وتعرض للنهب والإفقار من خلال الشروط المجحفة للتجارة ولم يكتف الشمال بما حققه . وتم تكوين مجموعة «السبعة الكبار G7» للسيطرة على العالم سيطرة مطلقة ، ولاستعماره بوسائل أخرى .

وعلى سبيل المثال ، عندما أغرقت اليابان السوق الدولية ببضائعها عالية الجودة منخفضة الأسعار ، عمل بقية أعضاء مجموعة «السبعة الكبار» على رفع قيمة الـ «ين» بما يجعل اليابانيين أقل قدرة على المنافسة ويسمح لهؤلاء الأعضاء باستعادة ما فقدوه من أسواق . وبالنسبة للفقراء فى العالم ، أتاحت لهم البضائع اليابانية منخفضة الثمن أن يستمتعوا ببعض مظاهر الترف مثل أجهزة الراديو والتليفزيون والتسجيل وحتى السيارات وأدت إعادة تقييم سعر الـ «ين» بعد ما أطلق عليه «اتفاقية بلازا» إلى ارتفاع أسعار البضائع اليابانية بما يتجاوز قدرة الفقراء فى الدول الفقيرة .

ولكن اليابانيين كانوا قد أقاموا مشاريع استثمارية إنتاجية فى دول جنوب شرق آسيا حيث تكاليف الإنتاج المنخفضة . وشنت الاتحادات التجارية فى الشمال حملة فى «منظمة العمل الدولية» تهدف إلى رفع تكلفة العمالة فى جنوب شرق آسيا وذلك للقضاء على الميزة التنافسية التى توفرها هذه الدول لليابانيين . وتم حث العمال فى هذه الدول على طلب أجور مرتفعة وإثارة الاضطراب فى البلد ، وذلك حتى يضطر المستثمرون الأجانب للرحيل .

وهكذا يتضح أن النتيجة النهائية لتعاطف اتحادات عمال الشمال مع عمالنا كانت هى ارتفاع التكلفة وتقليص الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقليص فرص العمل أمام هؤلاء العمال . وبهذه الطريقة لن يواجه العمال فى الشمال شبح البطالة ، وسيستمرون فى الاستمتاع بالأجور ومستويات المعيشة المرتفعة .

ولن أتحدث عن ربط قضايا غير تجارية بالتجارة ، والتهديد بفرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية ، وذلك لأننا نعرف جميعا أنه ليس فى الأمر اهتمام حقيقى ببيئتنا أو حقوق عمالنا ، وأن النتيجة النهائية هى إعاقة نمونا الاقتصادى وإفقار شعوبنا . لكننى أرغب أن أشير إلى تأثير إعادة تقييم الـ «ين» على قروض الدول اليابانية بهذه العملة ، فلقد أدت إعادة تقييم الـ «ين» إلى زيادة سعره مقابل العملة الماليزية «الرينجت» ، وقت أن حصلنا على القروض ، بمقدار (٥ , ٢) مرة ، وهكذا زادت قروضنا بمقدار (٥ , ٢) مرة .

وهكذا فنحن مطالبون الآن بتوفير فائدة إضافية مقدارها (٥ , ٢ رينجيت) مقابل كل (١٠٠ ين) اقترضناه ، فى حين أنه قبل «اتفاقية پلازا» كان الـ «رينجيت» يساوى (١٠٠ ين) . كل ذلك بسبب رغبة السبعة الكبار فى تعويض عجزهم التجارى مع اليابان . وجدير بالذكر أن «اليابان» ليست الطرف الذى يدفع الثمن ، بل نحن فى الجنوب ، الذين كنا نحصل على «قروض الين الرخيصة» ، من يدفع الثمن .

وتتسم مجموعة «السبعة الكبار» بالصلف ، ولذلك لن يتنازل أعضاؤها ويتحدثون مع آخرين من خارج المجموعة باستثناء «روسيا» . أما نحن فيطلب منا أو يسمح لنا بطرح رؤانا قبل أن يتخذوا قراراً بشأن القضايا التى تؤثر علينا ، ثم يتجاهلون كل ما طرحناه ، إنهم يرفضون الحديث مع رئيس «حركة عدم الانحياز» . ويرفضون الحديث مع الدول «الخمسة عشر» أو من يمثلها . وبالطبع هذه هى الديمقراطية عندهم . ففى نظامهم الديمقراطى القديم كان ملاك الأراضى ينفردون بحق التصويت دون غيرهم من عامة الناس . وفى العصر الحديث ، عصر الديمقراطية والليبرالية الدولية أصبح التصويت حقًا للأغنياء دون الفقراء

الذين ظلوا بلا صوت . ونفس هؤلاء الأشخاص يلحون بشكل مقزز فى تبشيرنا بديمقراطيتهم .

نحن نعيش فى غابة دولية ، بلا قانون أو نظام يحكم العلاقات الدولية . هناك فقط قليل من العدالة حيث السيطرة للأقوى والأرفع منزلة ، أما الضعيف والفقير فعليهما أن يتحملا فقط . وفى وجود كل هذه التهديدات والمعوقات يجب علينا الآن أن نواجه تحدى العولمة . فهل نحن فى وضع يسمح لنا بمواجهة العولمة؟ بالطبع لا . لكن أحدا لن ينتظرنا حتى نصبح مستعدين . لهذا يجب علينا أن نواجه التحدى رغبنا فى ذلك أو لم نرغب .

والطريقة الوحيدة التى تمكن الضعفاء من المواجهة هى تكوين جبهة متحدة ، والأفضل الدخول فى شراكة ذكية . وأعتقد أن اجتماعنا هنا اليوم يرجع إلى اهتمام مشترك بالشراكة الذكية . وبوسع الدول أن تتحدد لتكوين هذه الشراكات الذكية . ومن خلالها لن يقتصر الأمر على تكوين جبهة متحدة بل سيكون باستطاعتنا أن ندعم بعضنا البعض . ونحن لسنا محرومين تمامًا من مواردنا والخبرة . وبتبادل ما لدينا من خبرة فى مجال الإدارة الاقتصادية ، نستطيع أن نتعلم كيفية التصرف بشكل سليم وتجنب الأخطاء التى يمكن أن يقع فيها أى منا . ونستطيع عن طريق اقتسام ما لدينا من موارد - مهما كانت ضئيلة - أن نعزز قوتنا .

ولا يجب أن تكتفى دول الجنوب الأفريقى بالإتحاد فيما بينها ، بل يجب أن توثق اتصالها وتعاونها بمجموعات أخرى مثل مجموعة «الآسيان» أو الدول التى تكون «حلقة المحيط الهندى» . كذلك تستطيع الهيئات الإقليمية أن تكون أشكالاً من الشراكة الذكية . ويتمثل ذلك فى اتخاذ هذه الهيئات لموقف مشترك فى مواجهة العروض المدمرة التى يقدمها الشمال . ولقد فعلنا ذلك فى اجتماع منظمة التجارة العالمية فى سنغافورة . وكانت الغلبة لنا .

وعلى مستوى الوطن الواحد ، يجب أن نكون أشكالاً من الشراكة الذكية بين

الحكومة والقطاع الخاص واتحادات العمال . ويجب أن نتيقن من أن الحكومة تعمل بتفان لتنمية البلد وتحقيق الثراء للناس .

وسنكون ديمقراطيين عندما نقرر استخدام صندوق الاقتراع لتحديد من سيقوم بتشكيل الحكومة وعند انتخاب حكومة ما ، يجب أن نتركها تحكم حتى انتهاء الفترة المقررة لها . وبالتأكيد ليست الحكومات المنتخبة بالحكومات الصالحة دائمًا ، لكن اسقاطها بالمظاهرات والاضرابات يتسبب فى الأذى أكثر من النفع . وفى هذا الشأن من الممكن أن يسهم أعضاء فى التجمعات الإقليمية بالإشراف على الانتخابات للتأكد من نزاهتها . كذلك لا يجب أن تنتقم الحكومات الجديدة من السابقة إلا فى حال وجود جرائم خطيرة .

يعتبر الاستقرار السياسى ضروريًا للتنمية الاقتصادية بكل تأكيد ، ولرد الغزاة القادمين من الشمال المتقدم ، وللحفاظ على الاستقلال الذى حصلت عليه دولنا بشق الأنفس .

يجب أن ندرك أننا إذا تركنا العولمة ليستحوذ عليها الشمال ، فستتحول إلى شكل آخر للاستعمار . يجب أن نقاتل بضراوة ونريق دمانا للحصول على استقلالنا . ويجب أن نعرف أن العولمة وإزالة الحدود القومية ، سوف تؤدى إلى فقدان الاستقلال ، فكيف يتسنى لنا أن نكون دولاً مستقلة دون حدود؟

وإذا كان الشمال يستطيع أن يكسب كثيراً من العودة إلى الاستعمار ، فنحن لدينا السلاح الفعال وهو الناس . فالناس يتنقلون الآن بحرية أكثر ، ويستطيعون الذهاب لأى مكان . ففى عالم بلا حدود يستطيعون الذهاب لأى مكان .

وهكذا إذا لم نحظ بحياة رغدة فى بلادنا ، وإذا كنا سنصبح مواطنين عالميين ، إذن يجب أن نهاجر شمالا . يجب أن نهاجر شمالا بالملايين ، كان ذلك شرعيًا أو غير شرعى يجب أن تتدفق حشود من الآسيويين والأفارقة على أوروبا وأمريكا .

فإذا كانت لدينا أية قوة ، فستكون فى أعداد الناس . وجدير بالذكر أن ثلاثة أرباع

سكان العالم إما سود أو سمر أو صفر أو خليط بين الثلاثة .

وعن طريق الهجرة الحرة سنجعل دول العالم مثل ألوان الطيف .

هذه هي الكيفية التي سنواجه بها تحدى العولمة . وآمل ألا نضطر إلى اللجوء لما سبق .

لكننا سنضطر إذا لم يسمح لنا بجزء مما يتم ، بجزء من الكعكة ، وإذا لم يسمح لنا أن نحقق الرفاهية فى عالم بلا حدود .

بوسعنا أن نتعلم من النجاح الذى حققته دول الشمال منذ فترة طويلة مضت . لكنهم نسوا كيف حققوا ذلك النجاح . وليس لديهم صبر للذين لا يستطيعون إدراك ما هو واضح ، ولا يريدون اتباع النصيحة ، والذين يتعثرون ولا يتوقفون عن إرتكاب الأخطاء .

يجب أن ندرك أن العولمة قد حان وقتها ، وأن العالم سيصبح بلا حدود . ستزال كل الحواجز ، ويصبح الكل أحراراً يذهبون أينما شاءوا ، يتاجرون فى أى مكان ، يستثمرون بأى مكان ، ويقيمون المشروعات بأى مكان . والآن أصبح باستطاعتنا ، نحن القادمين من الجنوب ومن الدول النامية ، أن نشيد المصارف والمصانع والسوبر ماركت ، وسلاسل الفنادق فى الشمال الثرى ، مثلما يستطيع الشماليون أن يأتوا إلى بلادنا ويشيدون بها المصارف والمصانع وسلسلة من المشروعات . لكن مشكلتنا أننا ليس لدينا المصارف والمصانع وسلاسل المشروعات التى نستطيع أن نذهب بها إلى الشمال وتستفيد من الحرية التى تتيحها العولمة ، وإذا كانت هذه الأشياء غير موجودة فى بلادنا ، فكيف سنستفيد من الحق فى الذهاب إلى الشمال؟ وحتى لو كانت موجودة لدينا فهى فقيرة ومحدودة . نعم سيتم تمهيد المضمار ، لكننا سنكون مثل الأقزام وسط العمالقة . وسيأتى العمالقة ويحتلوننا .

لا أرغب فى أن أكون متشائماً . هناك بعض الأمل . هناك أمل إذا اتحدنا سويا ، واستطعنا تكوين شراكات ذكية ، وعاونا بعضنا ، وإذا استطعنا ابتكار وسائل للتعاون المتبادل لصالح الشركاء .



٢٠- العولمة وما تعنيه بالنسبة للدول الصغيرة *

«لن يصبح العالم المعولم ديمقراطيًا . لأنه سينتمي للدول القوية المهيمنة . وستفرض تلك الدول إرادتها على بقية العالم ، وهكذا لن يصبح في حال أفضل مما كان عليه كمستعمرات للأثرياء . . .»

كثر الحديث موخرًا عن العولمة ، تلك العملية أو مجموعة القضايا التجارية والمهنية التي قدمت وعودًا بالجنة بشأن مستقبل كوكب الأرض ، دون أدنى اهتمام بشعوب العديد من البلاد التي لم تقدم لها فكرة الدولة ما توقعته من أشياء . فبالكاد أصبحت هذه البلاد دولاً ، وإذا بهم الآن يطلبون منها أن تنسى وجودها كدولة- شيء تم اكتسابه حديثًا- لتتوجه إلى العولمة- شيء لم تفهمه بعد ورغم ذلك تدرك أنه هائل لحد يتجاوز قدرتها .

ويفوق عدد الدول النامية بكثير عدد الدول المتقدمة ، ومعظم هذه الدول كانت مستعمرة حتى وقت قريب بواسطة القوى الاستعمارية والتي هي دول متقدمة وتنتمي للغرب الثري . وبالتأكيد لم تنس الدول ؛ التي كانت مستعمرة أيام الاستعمار الذي لم يمض عليه وقت طويل . لا تستطيع أن تنسى أنها طوال قرون خضعت لسيطرة السادة الاستعماريين ، نعم كان البعض عادلاً لكن الأغلبية كانت مستبدة ولا تطاق . ودون استثناء اعتبر الاستعماريون أنهم السادة ، وسكان مستعمراتهم مجرد رعايا .

ومن المعروف أن معظم هذه المستعمرات لم يكن لها وجود سابق بوصفها دولاً

---

* الكلمة التي ألقيت في المحاضرة الافتتاحية لبرنامج تبادل زمالة رئيس وزراء ماليزيا في كوالالمبور- ماليزيا ، في ٢٤ يوليو ١٩٩٦ .

وذلك قبل استعمارها . كانت مجرد مساحات شاسعة من الأراضى دون حدود أو استقلالية أو حكومة .

ولم يكن لدى السكان أى مفهوم عن فكرة الدولة القومية ، بل كانوا مقسمين إلى قبائل تتحرك بسهولة عبر قارات بأكملها فى بعض الأحيان ، مشاركة غيرها الوجود فى إقليم أو آخر . أما ولاء هؤلاء السكان فكان قبليًا وليس للإقليم أو المقاطعة التى يعيشون على أرضها .

وقامت الدول الاستعمارية برسم الخطوط العريضة للأقاليم المستعمرة ، واتبعت الدول ذات الحدود دون اعتبار للانتماءات القبلية . وكانت الحدود مجرد خطوط مستقيمة تم رسمها على الخرائط دون اعتبار للحقوق والأعراف المحلية . ونتيجة ذلك تجمع فى تلك الدول التى انبثقت عن هذا الترسيم الحدودى ؛ خليط من القبائل والأعراق التى لا تجمعها ثقافة أو تاريخ أو حتى أصول مشتركة ، وهكذا قد يكون لدولتين مستقلتين متجاورتين نفس الخليط العرقى دون أن يكون بينهما أى رابط قانونى أو سياسى ، ولذلك لم تقبل تلك القبائل واقعيًا بهذه الخطوط الفاصلة والحدود ، واعتبرتها غير منطقية . وتكيفت هذه القبائل مع العقول المنهجية للقوى الاستعمارية ونزوعها إلى تقسيمها وفصلها بما يحولها إلى كيانات ووحدات إدارية مختلفة ، ولذلك أصبح لزامًا عليها أن تقبل الحدود مثل قدر محتوم أو أمر واقع .

وعندما حدثت الحركات التحررية بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت الدول المستقلة التى ظهرت للوجود مجرد كيانات اصطناعية . وطوال الفترة الاستعمارية كان السكان المنتمون إلى أعراق وقبائل مختلفة يعيشون فى وئام مع بعضهم البعض ، لكن ذلك لم يكن اختيارهم . فلقد فرض السادة الاستعماريون شكل الوحدة الذى يجب تطبيقه . وهكذا كان على الأعداء القبليين منذ القدم أن يتعايشوا فى سلام مع بعضهم البعض ، وإلا سيواجهون

العقاب الغاضب من السلطة الاستعمارية الخبيرة فى التلاعب بهم أو استخدام أحد الأعراق لفرض نظام السادة الاستعماريين على الباقين .

وتم التعامل مع الوفاق والسلام الاصطناعيين لهذه الإقاليم المستعمرة كما لو كانت حقيقية . وفى مواجهة القوى الاستعمارية اتحدت - سطحيًا - الأعراق المختلفة لتبدو مثل المواطنين لهذه الدول المستقلة حديثًا ، وعميقًا كانت الأحقاد والعداءات ما زالت مشتعلة .

وظلت هذه الأقاليم واعية بالوجود الاصطناعى للحدود والكيانات التى نتجت عنها . لكن الحكماء والقادة المتعلمين فيها أدركوا الحاجة إلى منع تفكك دولتهم حديثة النشأة نتيجة للصراعات القبلية أو العرقية وهكذا قرروا مبكرًا جدًا أن تلك الأقاليم التى خضعت للحكم الاستعمارى بوصفها كيانًا موحدًا ، لا يجب أن يسمح بتفكيكها إلى دول منفصلة بغض النظر عما ترغب فيه الأعراق المختلفة . وأكدت الهيئات الإقليمية التى كونتها هذه الدول الجديدة ؛ ودعمت هذا المبدأ : «لا للانفصال» . ولم تلتزم كل الهيئات الإقليمية بمبدأ «لا للانفصال» فلقد تفككت بعض المستعمرات إلى عدد من الدول المنفصلة ، بينما تفكك البعض الآخر بعد الاستقلال . عدد محدود فقط جاهد للبقاء متحدًا رغم تعدد الولاءات العرقية والقبلية والتى كانت دائمة التهديد بالتفكك .

وبغض النظر عن بقاء الجماعات الإثنية ، العرقية والقبلية داخل نفس الكيان أولاً ، كانت هناك مشاكل فيما يخص العلاقات بينها . وكان التفاوت فى نمو وتقدم أحد الأعراق دون الأخرى يتسبب فى تعقد هذه المشكلة .

وخلال المرحلة الاستعمارية كان شكل الحكم الوحيد الذى عرفته هذه المقاطعات وشعوبها هو النظام الاستعمارى المستبد الذى كان يصدر أحكامه دون محاكمة ويقرر النفى إلى أجزاء قصية من العالم . ورغم ذلك أصرت هذه القوى الاستعمارية المستبدة وحكوماتها المركزية على ضرورة أن تتبنى الدول المستقلة حديثًا نظم حكم ديمقراطية وذلك رغم افتقارها للخبرة فى هذا المجال .

ومن المشكوك فيه أن تكون هذه الدول المستقلة حديثًا قادرة على التعامل مع أى نظام حكم تتبناه . فالنسخة المحلية من نظام الحكم الاستبدادى الذى ألفته هذه الدول ، أدت فى أحيان كثيرة إلى حالات من إدمان القوة وظهور الطغاة . أمام محاولة حكم بلادهم من خلال نواب منتخبين ديمقراطيًا بأسهل ما يستطيعون القيام به . وبالإضافة إلى ماسبق ، فإن السادة السابقين ما كانوا ليسمحوا بتطبيق النظام الديمقراطى حتى ولو كانوا قادرين على تبنيه . وهكذا شنت عليها غارات متكررة من الاتهام بأنها ليست ديمقراطية بما يكفى . وإذا ضمت هذه البلاد أقليات ، عندئذ يتم اتهامها باضطهاد هذه الأقليات بغض النظر عما تسببه من مشكلات . وهكذا لا ترى عيون السادة المستعمرين شيئًا صحيحًا فيما تقوم به أى من الحكومات المستقلة . أما حقيقة أن القوى الاستعمارية السابقة لم تمارس قط الإدارة الديمقراطية ، فتعتبر تاريخًا لا علاقة له بالأمر . يجب فقط أن تصبح البلاد المستقلة حديثًا نظمًا ديمقراطية مثالية وفقًا لرؤية السادة السابقين .

وفى مواجهة هذه المشكلات المتعددة الأوجه من انقسامات عرقية وقبلية ونقص الخبرة فى مجال الحكم وفهم الديمقراطية وآليات عملها ، يصبح من قبيل المعجزة أن تستمر أية دولة حصلت على استقلالها حديثًا رغم تدهور أحوالها . لكن كما هو واضح استطاعت جميعها النجاة والاستمرار ، وإن كان بعضها قد احتاج للمساندة والدعم . ورغم أن بعض هذه الدول استطاعت أن تتجنب الصراعات الأهلية والتفكك ، لم تكن أى منها قادرة على حل مشكلاتها . فقد نجح عدد محدود فقط فى تحقيق بعض الرخاء رغم تركة المشكلات الاستعمارية ، لكن حتى هذه الدول اصبحت هدفًا دائمًا لهجوم القوى الاستعمارية السابقة لأنها لم تصبح على النحو الذى أرادته لها .

والحقيقة أن أيا من هذه المستعمرات السابقة لم تصبح أفضل سياسيا أو اقتصاديا مما كانت عليه قبل أن تحصل على استقلالها . فمازالت مستعمرة من وجوه عدة . فإذا كان الاستعمار السياسى قد انتهى فإن أشكالاً استعمارية أخرى قد استمرت . وهكذا فإن الصراع

من أجل الاستقلال ما زال ممتدًا .

حتى تلك البلاد غير الأوروبية التى لم تخضع قط للاستعمار ، ليست متحررة من التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فلقد أملى عليها كيف تدير شئونها وكيف تتصرف اجتماعيًا وكيف تحافظ على البيئة من أجل أمان بقية العالم .

وبعد مالحق بهذه الدول من خراب بسبب الحروب القبلية والأهلية ، بالإضافة إلى التلاعب بمواردها من خلال نظام سوق ، مراكز السيطرة عليها موجودة فى أماكن بعيدة جدًا ، وغياب المهارة فى الحكم والإدارة الاقتصادية ، إلا أن هذه البلاد النامية تأهبت للبقاء بلادًا نامية للأبد وتعرض بعضها لتدهور الأحوال بشكل مستمر ، فلقد تراكمت الديون لدرجة أنها أصبحت تبتلع أى دخل تحققه هذه الدول فى تسديد قروضها . وتحولت بلاد بكاملها إلى «عبيد ديون» للدول الثرية ، تعمل لصالح سادتها دون أمل فى الحفاظ على استقلالها .

ولا زالت هذه الدول متشبثة باستقلالها رغم أنه استقلال محدود . لكن يبدو أن أى شىء بالنسبة لهم أفضل من أن تصبح ثانية مستعمرات للآخرين مهما كان التحسن الذى ستصبح عليه . والآن تجد هذه الدول نفسها فى مواجهة العولمة وعالم واحد وتعرف أنه لن يكون لها سوى رأى ضئيل الأهمية ، فأصواتها غارقة واهتماماتها مهملة فى ظل السعى المحموم لتحقيق الأهداف والاهتمامات العالمية حسبما حددها الأخرون .

فماذا تخبئ العولمة للدول النامية؟ وفقًا للتفسير الذى تقدمه الدول المتقدمة ، العولمة هى إزالة الحدود بوصفها معوقات أمام الاستغلال الاقتصادى . وهكذا فإن كل دولة ، غنية أو فقيرة ، نامية أو متقدمة ، ستكون قادرة على دخول غيرها من الدول ، وهكذا يصبح باستطاعة الدول الفقيرة أن تصل إلى أسواق الدول الغنية دون قيود . وفى المقابل ، أو على سبيل الحق ، ستصل الدول الثرية إلى أسواق الفقراء .

ويبدو ذلك عادلاً تمامًا ، سيتم تمهيد المضمار دون تحيز لصالح أى طرف . . فالعالم سيكون بلا حدود ، سيصبح كوكب الأرض كله مثل دولة واحدة ، وكل فرد سيصبح ابنًا للأرض دون انتماء لبلد أو دولة . عندئذ فقط ستتحقق العولمة .

ولكن فى وجود كيان كوكبى واحد ، لن تكون هناك دول . والمؤكد أنه لن تكون هناك استقلالية للدول ، وستذوب الدول المستقلة حديثًا فى الدول القديمة ؛ بما فيها القوى الاستعمارية السابقة . وسيصبح الجميع متساوين ، فالجميع مواطنون على الكوكب نفسه . ولكن هل سيكونون متساوين حقًا؟

وبعد ثلاثين عامًا أو أكثر من الاستقلال ؛ اكتشفت مستعمرات الغرب السابقة خواء الاستقلال الذى قد حققته . بل لقد اكتشفت أنها أصبحت أكثر تبعية مما كانت عليه عندما كانت مستعمرة . اكتشفت أن كل أنظمتها ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية واقعة تحت السيطرة المباشرة أو غير المباشرة للسادة الاستعماريين القدماء وللقوى العظمى .

فى العالم ثنائى القطب وخلال مرحلة الحرب البادرة كان باستطاعة هذه الدول أن تختار على الأقل- تحويل ولاءها ، وذلك رغم أن الولاء كان مرادفًا لقبول الخضوع لسيطرة الآخر . أما فى عالم أحادى القطب ، فلقد فقدت هذه الدول حتى الحق فى اختيار الخضوع . فيجب عليها الخضوع للقوى القائمة وحلفائها ؛ سواء رغبت فى ذلك أو لم ترغب .

وفى وجود تلك الخبرة ، فمن السخف التفكير بأن العولمة ستعنى مزيداً من الاستقلال لهذه الدول أو حتى مزيداً من المساواة . ستعنى العولمة فقط فقدان ذلك الاستقلال الشكلى الضئيل حتى دون شيء يعوضه .

وبعدما قدمته مفاوضات الـ«جات» من وعود سخية ، انتهت إلى تكوين منظمة التجارة العالمية . فما الفرق بين الـ«جات» ومنظمة التجارة العالمية؟ الفرق الوحيد الملموس

أنه فى حالة الـ«جات» لم تكن الاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف ملزمة دوليًا إلا إذا وافقت الأطراف المعنية على الخضوع للتحكيم ، بينما قرارات منظمة التجارة العالمية ملزمة لجميع الأعضاء وتقوم الدول الأعضاء بمعاقبة الدول التى لا تلتزم بالعمل فى وحدة وانسجام . فعلى سبيل المثال إذا قررت منظمة التجارة العالمية توقيع عقوبة ما ، عندئذ لابد أن يعمل الجميع لتدعيم هذا القرار .

وحتى فى هذه الآونة عندما تقرر التحالفات الغربية توقيع عقوبة على العراق ، تجبر كل البلاد الأخرى على الطاعة والتبعية .

وإذا تم اتخاذ قرار ما فى منظمة التجارة العالمية فالاستثناء غير وارد . وإذا كانت دول مثل «العراق ، إيران ، وليبيا» قد وصفت بأنها دول مارقة ،

فهل ستعانى فقط الدول التى تتهم بجرائهم مشابهة وفقًا لرؤية الغرب ؛ من الحصار الاقتصادى؟ ألن يتم فرض هذا الحصار الاقتصادى نتيجة ارتكاب جرائم أخرى مثل : انتهاك حقوق الإنسان وانتهاك لحقوق العمال واستغلال الأطفال فى العمل والإضرار بالبيئة . . .؟

وهناك بالفعل محاولات لربط التجارة بمثل هذه القضايا وأصبح واضحًا أن الدول المتقدمة ترغب فى استخدام منظمة التجارة العالمية لفرض شروط على الدول النامية ، شروط لن تؤدى بالتأكيد إلى تحسين حقوق العمال أو أحوال العمله أو الاهتمام بالبيئة ، بل ستؤدى إلى تقليص نمو تلك الدول ، وبالتبعية سيؤدى ذلك إلى زيادة معاناة شعوبها . ولقد اتضح أن الغرب المتقدم غير مهتم بهذه القضايا فى ذاتها ، لكنه مهتم بها فقط فى الدول التى تمثل تهديدًا للغرب .

فإذا كانت هناك دول معدمة ولا تنتج ما يمثل تهديدًا للغرب ، فلا أهمية لما تتعرض له شعوبها وفقًا لمصطلحات حقوق الإنسان وأجواء العمل والبيئة . أما إذا كانت هذه الدول

تنافس الغرب بأى شكل من الأشكال ، عندئذ تتم مراقبة سجلاتها بدقة ، وإطلاق التهديدات . والمحصلة النهائية هى منع نمو وتقدم هذه الدول والحيلولة دون صعودها كاقتصادات صناعية واعدة .

وهكذا تترك العولمة تلك الدول النامية مكشوفة ومباحة وغير قادرة على حماية نفسها . أما العولمة الحق فقد تؤدى إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية فى هذه البلاد . لكن ذلك الاستثمار سيعتمد على الميزات التنافسية لدى هذه الدول . فإذا تم ربط التجارة بحقوق العمال وأجورهم . . . إلخ ، فإن الإصلاحات التى ستقوم بها تلك الدول النامية ستذهب بما لديها من ميزة تنافسية . وبدون هذه المميزات ، لماذا يأتى المستثمرون الأجانب للاستثمار فى بلادنا؟

وعلى الجانب الآخر ، إذا قامت الدول النامية الناجحة . بفتح اقتصاداتها أمام الجميع ، فإن الشركات العملاقة فى الدول المتقدمة سوف تلتهم الشركات الصغيرة فى الدول النامية . وكذلك ستزيح المصارف العملاقة ما لدى الدول النامية من مصارف صغيرة . ومن الممكن أن تقبل المصارف الكبرى بالخسارة فى دولة صغيرة ، وذلك عندما تحقق أرباحًا فى موطنها وفى بلاد نامية أخرى . أما المصارف الصغيرة فليس باستطاعتها تحمل الخسائر ، ولن يكون أمامها إلا خياران . إما الإغلاق أو الاضطرار إلى الاندماج وفقدان الهوية .

ومن الممكن حدوث الشىء نفسه لشركات الاتصال والطاقة والمقاولات . . . إلخ .

وهكذا يتضح أن العولمة الاقتصادية ستؤدى إلى زوال الشركات الصغيرة الموجودة بالدول النامية ، لتسيطر الكيانات الدولية الكبرى فى هذه الدول على كل شىء .

وربما تؤدى القوانين الدولية «لمقاومة الاندماج» إلى تفكك الشركات الكبرى . لكن التجربة اكدت أنه الشركات الصغيرة سرعان ما تكبر لتصبح أكبر حتى من الشركة الأم ولقد

حدث ذلك لشركات «زايباتسو» اليابانية وهكذا يتضح أن شركات التصنيع والتجارة والاتصالات ، بالإضافة إلى البنوك ستنمو وتندمج وهى تحت سيطرة وإدارة الشركات المركزية العملاقة فى الدول المتقدمة . أما اللاعبون الصغار من الدول الصغيرة فسيتم احتواؤهم وتذويبهم حتى يختفوا تمامًا ، حتى حصصهم من الأسهم ، وقت أن كانوا لاعبين كبارًا فى الشركات الصغيرة ، لن تكون لها أهمية تذكر بالنسبة للتكتلات العملاقة .

وما أصدروه من قرارات إدارية تنفيذية ، ستصبح كلها مجرد أسماء على ورق .

ولا تختلف الدول وتتمايز وفقًا لطبيعتها السياسية والجغرافية ، لكن الأهم شخصيتها وثقافتها . وتنمو الشخصية والثقافة عبر منظومات القيم فى المجتمع ، بالتعرض لهذه القيم ، وللخبرة وللمناخ الاجتماعى السياسى الذى يعيش به أعضاء مجتمع ما .

وستؤدى العولمة إلى فرض الثقافة الكونية على كل المجتمعات . وسيصبح الوضع أكثر كونية بفضل التقدم فى مجال «تكنولوچيا المعلومات» . لكن الشىء المؤسف أن صناعة «تكنولوچيا المعلومات» ، وكل ما سيتم نشره من خلالها ، سيخضع لسيطرة اللاعبين الكبار وللشركات الكبرى التى تمتلكها الدول المتقدمة . قد تكون لدى الحكومات والعالم نوايا حسنة عند نشر المعلومات والأخبار ، لكن ذلك قد لا ينطبق على شركات «تكنولوچيا المعلومات» بما لديها من رؤى أخرى .

اليوم يسيطر الجنس والعنف على كل الشاشات وكل المحاولات للحد من هذه الحالة الفاسدة والمؤذية لم تحقق سوى قدر ضئيل من النجاح . ولم تستطع الشركات التى لا تستهدف سوى الربح أن تقاوم إغراء تقديم الموضوعات الحسية والمثيرة . وفى ظل العولمة ستؤدى آلاف القنوات التليفزيونية التى لا تتوقف عن البث طوال أربع وعشرين ساعة ؛ إلى ثقافة عالمية قياسية يفرضها عمالقة الإذاعة والتليفزيون فى العالم . ولا ينتظر أن تصبح محافظة أو مسئولة . وسيعلن الجميع أن شركاتهم تتنافس فيما بينها سعيًا لتحقيق الأرباح .

اليوم يرتدى الشباب ملابس الچينز ويتركون شعرهم هكذا طويلاً وغير مصفف قدر الاستطاعة . ولا يهتمون سوى بمباهج الحياة ومتعها .

ولا يبدون سوى قليل من الاحترام للقيم التقليدية ولكبار السن وللأسرة ولمؤسسات مثل الزواج . ويرجع ظهور مشكلات مثل التسكع ، واللامبالاة ، كل ذلك مرتبط بالتعرض للثقافات الأجنبية .

أما الجوانب الطيبة فى الثقافة الأجنبية فلا تحظى بأية فرصة للظهور ، فهى ليست بالشيء المثير للاهتمام والمتعة . بالإضافة إلى أن قيم الثقافة الأجنبية قد أوشكت على التلاشى ، مثل غيرها من ضحايا اعتداءات وسائل الإعلام . وترجع المشكلات الاقتصادية فى البلاد الغربية إلى التغيرات الثقافية التى حدثت فى هذه البلاد ، فبعد أن كانت شعوبها تتسم بالنظام والعمل الجاد ، أصبحت شعوبًا لا مبالية ومسرفة وتطالب دائمًا بعمل أقل وراحة أكثر وزيادة فى الأجور . وكان من الطبيعى أن ترتفع أجورهم ويصبحون غير قادرين على المنافسة . وفى مواجهة المنافسة القادمة من الشرق والدول الصناعية الجديدة ، تعرضوا للخسارة . وتراجع اقتصادهم واصبحوا غير قادرين على التعافى ، وذلك لأن ثقافتهم الجديدة بدأت ترسخ ولم يعد ممكنًا تغييرها والعودة بها إلى القيم القديمة والتى كان لها الفضل الأول فيما حققوه من نجاح .

ولأنهم لا يريدون التخلى عن «الحياة الرغدة» وفق ما تخيلوا أنها ستكون عليه ، يسعون إلى الحد من القدرة التنافسية للأخرين من خلال تحويل منافسيهم إلى ثقافتهم وإلى أسلوب حياتهم . وفى هذا السياق جاءت فكرة تمهيد مضمار المنافسة ، والتى تتيح لهم أكثر من فرصة لاستعادة تفوقهم ، وهكذا ستؤدى العولمة مجددًا إلى أن تظل الدول الصغيرة غير قادرة على اللحاق بالدول المتقدمة .

لكن العولمة ليست مقصورة على المجالات الاقتصادية والثقافية فقط . فإزالة الحدود ستؤدى إلى هيمنة حقيقية للقوى على الضعيف . وحتى لو تحولت القوى العسكرية إلى قوة

عالمية لا تنتمى لدولة محددة ، تظل هناك حقيقة راسخة بأن التمويل والقرار والسيطرة ستظل ملكًا للأكثر خبرة ومهارة . كذلك لن يكون بمقدور الدول الفقيرة أن تسيطر على القوى العسكرية التى ستشرف على تنفيذ معاهدات السلام بين الدول والمناطق . ولقد شهدنا بالفعل ما حدث ويحدث للبوسنة والهرسك ، حيث أصبح مصير البوسنيين شيئًا هامشيًا بالنسبة للاهتمامات السياسية للقوى الأوروبية .

وسيتم فرض القانون وتنفيذه بواسطة الدول ذات السلطة والنفوذ ، ولقد رأينا بالفعل كيف تم إلقاء القبض على رئيس إحدى الدول خلال عملية عسكرية نفذتها دولة مجاورة ، لتتم محكامته والحكم بسجنه فى أحد سجون هذه الدولة المجاورة .

وينطبق ذلك على المناورات العسكرية التى تقوم بها القوى الفائقة وذلك دون وجود أية معاهدات ، وليس بمقدور أحد سوى القبول بتلك الحقوق الفائقة والعابرة للحدود التى يتمتع بها القوى . وهكذا فعند خضوع العالم المعولم لسيطرة عدد محدود من الدول ، من الممكن القبض على أى شخص ومحاكمته بواسطة هذه الدول . بالتأكيد سيطبق الحق السابق على القادة المجرمين ، ولكن ما العمل إذا كان هؤلاء القادة من الدول القوية التى تسيطر على القوة العسكرية الكونية ؟ هل سيقبض على هؤلاء القادة وينقلون للمحاكمة فى إحدى الدول الصغيرة بوصفها ضحية بعيدة لجرائم هؤلاء القادة؟ ذلك أمر مستبعد تمامًا

. . .لن يصبح العالم المعولم ديمقراطيًا . لأنه سينتمى للدول القوية المهيمنة . وستفرض تلك الدول إرادتها على بقية العالم . وهكذا لن ليصبح فى حال أفضل مما كان عليه كمستعمرات للأثرياء .

خلال جيلين قادمين سيتم التاريخ دورة كاملة ، فقبل خمسين عامًا بدأت عملية التحرر ، وخلال عشرين عامًا كانت قد تمت وأكتملت افتراضيًا . ولكن حتى قبل أن تتحرر مستعمرات الغرب ، وفى الواقع قبل أن تصبح أية دولة مستقلة فعليًا وتمامًا ، كانت عملية

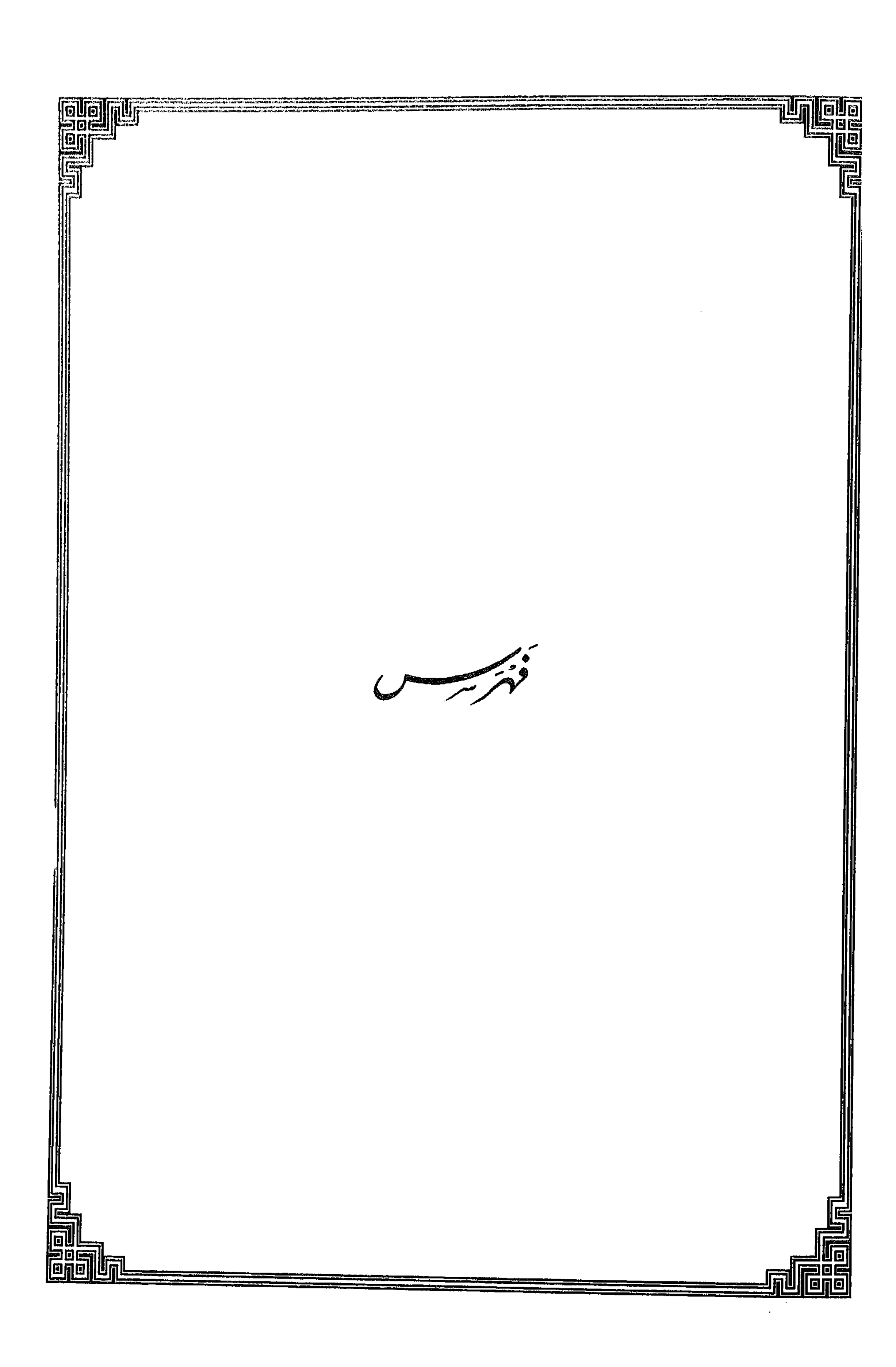
عودة الاستعمار قد بدأت . عملية إعادة استعمار قامت بها نفس الشعوب وتأكيداً سيشيرون إلى أن ذلك وعبء مرهق ومسئولية ملقاة على عاتقهم .

وسيخبرون العالم والمجتمع الكونى أنهم لا يرغبون فى فرض أنفسهم على أحد .

لكن فى عالم ينتشر فيه الفقر والاضطراب والمظاهرات والعديد من المذابح الوحشية ، لا يستطيع هؤلاء المسئولون أن يتهربوا من واجبهم ، إنهم يقومون به من أجل صالح الجميع .

لقد جاء عام (١٩٨٤) ومر ، دون أن يظهر «الأخ الأكبر» . ولكن ذلك لا يعنى أن «الأخ الأكبر» لا يستطيع الظهور بعد عام (١٩٨٤) . فالآن أصبحت التكنولوچيا التى تسمح بمراقبة الأخ الأكبر وما زال فى مقدور هؤلاء المسيطرون أن يستفيدوا من هذه التكنولوچيا حتى يصبح ما جاء فى رواية (١٩٨٤) حقيقة واقعة .

هذه هى العولمة وما قد تكون عليه . إنها رؤية كئيبة ومتشائمة . ولا تحتوى على كثير من الأمل للضعيف والفقير . لكنها واردة تمامًا لسوء الحظ . وستصبح أمرًا واقعًا ، إلا إذا تعامل الفقراء والضعفاء بجدية مع هذه الإمكانية وحاربوها بالظفر والناب . وهناك وسائل عديدة لمحاربة القوى . ورغم أن الحرب ستكون أقرب إلى حروب العصابات لكنها من الممكن أن تنجح . لكن هذه الحرب لن تبدأ دون فهم لما تعنيه العولمة . بالتأكيد قد تأتى العولمة بعالم يوتوبى وفردوس على الأرض وعالم من الوفرة يستطيع فيه الجميع الحصول على ما يريدون . إلا أنه لا يوجد بين كل ما حدث ما يدعم هذا الحلم اليوتوبى . ومثلما جلب انتهاء الحرب الباردة الموت والدمار على شعوب عديدة ، فقد تتسبب العولمة فى الشىء نفسه ، وربما أكثر .



فهرست



١ـ الأعلام

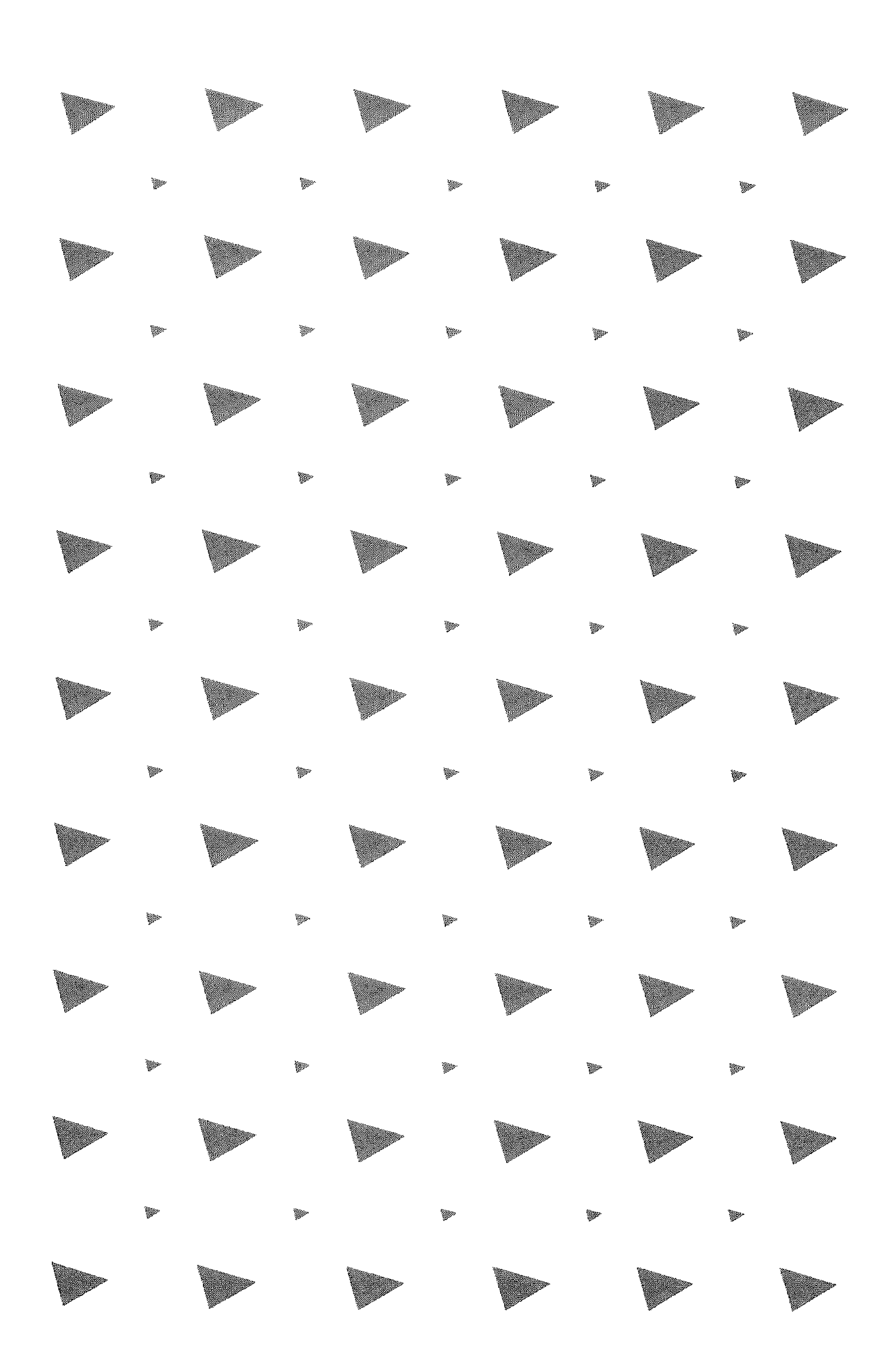
٢ـ الأماكن

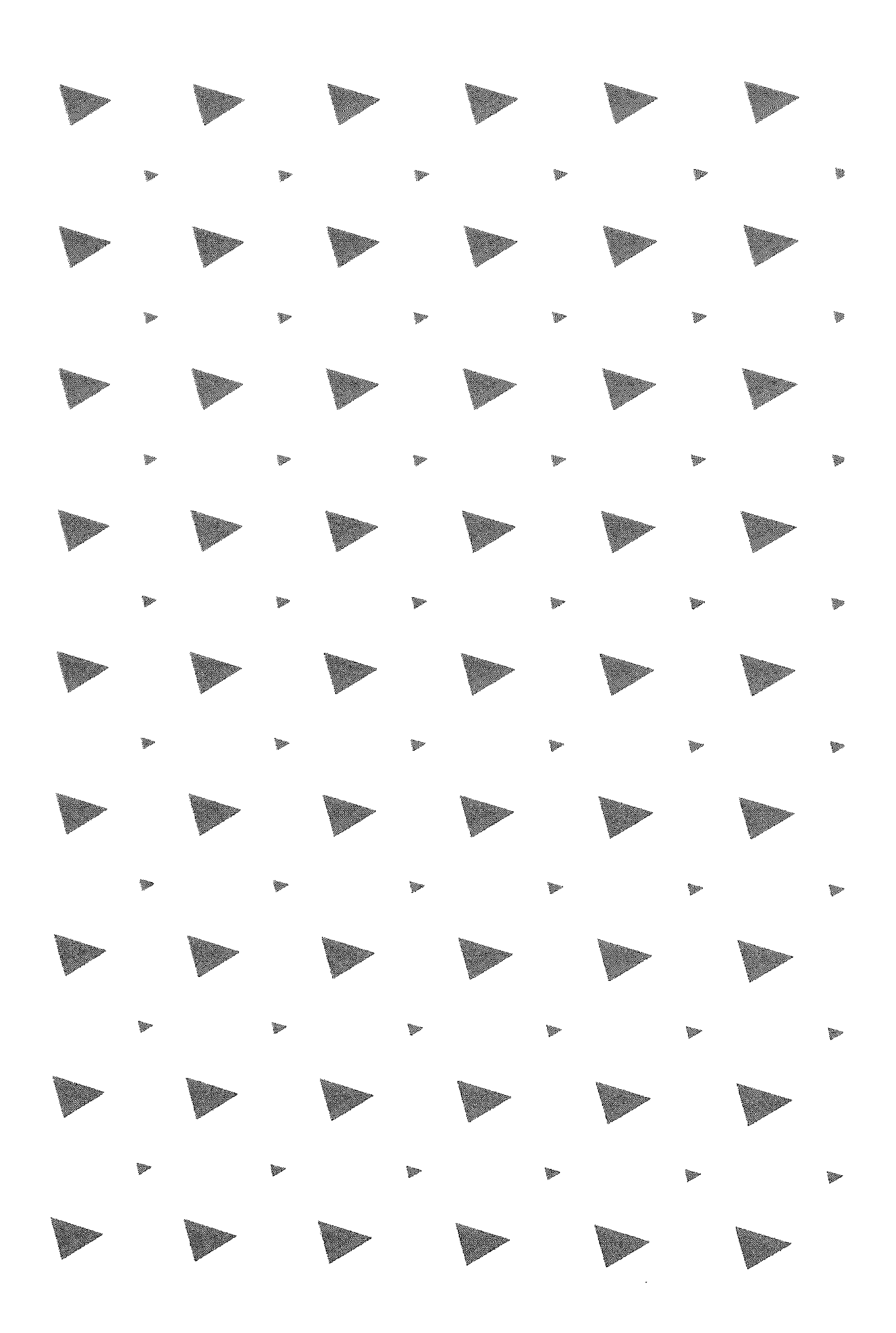
٣- المُنَظَّماتُ والهيئاتُ والمؤسّساتُ

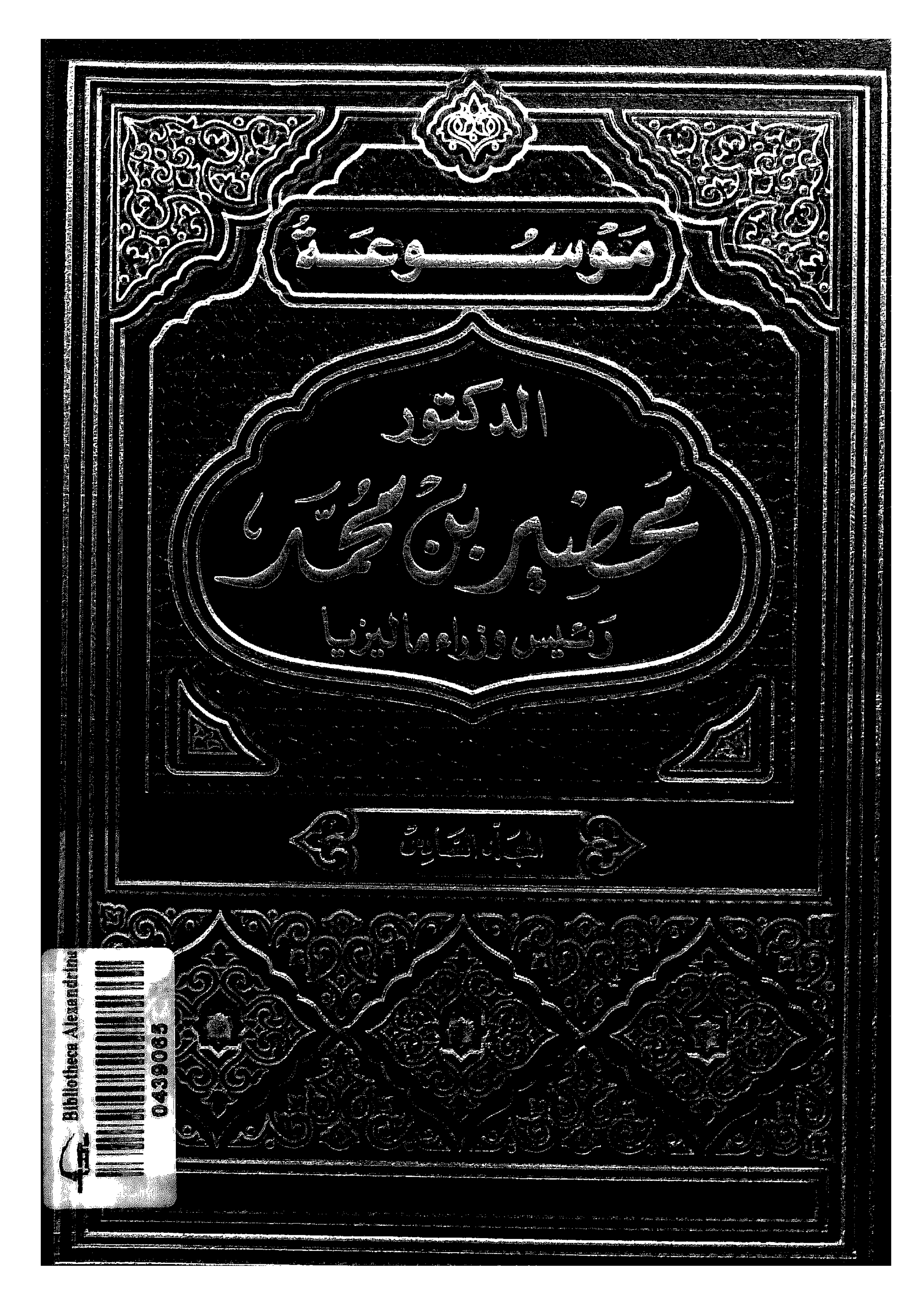
٤ - الأحداث الكبرى

٥ - مصطلحات وعبارات مهمة








موسوعة
الدكتور
محاضير بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا
المجلد الثاني